وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

ردود الكرماني على النحاة في كتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل

رسالة تقدَّم بها

علي عبدالله محيسن

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية
بإشراف الأستاذ الدكتور
إبراهيم رحمن حميد الأرّكي

رجب ١٤٣٣ — حزيران ٢٠١٢

ثبت المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدِّمة	١-٤
التمهيد: الكرماني وكتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل	٥-٢١
أولاً: الكرماني	٦-١٤
اسمه ونسبه	٦
ولادته ونشأته	٦-٧
شيوخه	٧
تلاميذه	٨
آثاره	٩-١١
مذهبه النحوي	١٢
منزلته العلمية في كتابه	١٢-١٣
وفاته	١٣-١٤
أقوال العلماء فيه	١٤
ثانياً: كتابه	١٥-٢١
سبب تأليف الكتاب	١٥
منهجه في تفسيره	١٦
مصادره	١٧-١٨
أسلوبه	١٩
أثره فيمن بعده	١٩-٢١
الفصل الأول : منهج الكرماني في الرد	٢٢-٤٨
معنى الرد	٢٣
مصطلحاته في الرد	٢٤-٢٥

العنوان	الصفحة
أساليبه في الرد	٢٦-٣١
المعايير التي اعتمد عليها في ردوده على النحويين	٣٢-٤٦
السماع	٣٢-٤٢
القياس	٤٣-٤٥
الإجماع	٤٥-٤٦
معايير أخرى	٤٦-٤٨
الفصل الثاني : ردوده في الأسماء	**٤٩-١١٢**
المبحث الأول : المرفوعات	**٥٠-٦٧**
المبتدأ الذي يرفع فاعلاً يسد مسد الخبر	٥٠-٥٢
حذف الخبر	٥٢-٥٤
جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها	٥٥-٥٨
وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة خبراً	٥٨-٦٠
تعدد الخبر لمبتدأ واحد	٦١-٦٣
بين الرفع على الفاعل والنصب على الظرفية	٦٤-٦٧
المبحث الثاني : المنصوبات	٦٨-٨٨
المفعول به	٦٨-٧٠
الجملة في محل نصب مفعول ثان لـ (جعل)	٧١-٧٢
عمل ما قبل إلا فيما بعدها	٧٣-٧٥
الاستثناء من الضمير	٧٥-٧٧
تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر	٧٧-٨٠
مجيء التمييز معرفةً	٨٠-٨٣
النصب على المدح قبل تمام الكلام	٨٣-٨٦
تقديم معمول ألفاظ الإغراء	٨٦-٨٨

العنوان	الصفحة
المبحث الثالث : التوابع	٨٩-١٠٦
تقديم معمول الصفة قبل الموصوف	٨٩-٩٢
العطف على الضمير المرفوع المتصل	٩٢-٩٥
العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار	٩٦-١٠٠
البدل من ضميري المتكلم والمخاطب	١٠٠-١٠٣
قطع البدل إلى النصب أو الرفع	١٠٣-١٠٦
المبحث الرابع: المبني من الأسماء	١٠٧-١١٢
عودة الضمير	١٠٧-١٠٩
حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه	١١٠-١١٢
الفصل الثالث : ردوده في الأفعال	١١٣-١٤٨
المبحث الأول : المبني من الأفعال	١١٤-١٣٠
تشديد الفعل (صدَّق) وتخفيفه (صَدَقَ)	١١٤-١١٦
تعدي الفعل جعل	١١٧-١١٨
جملة الماضي لا محل لها من الإعراب. جملة استثنائية (دعاء عليهم)	١١٩- ١٢٣
الفعل نُتَّخَذَ	١٢٣-١٢٥
حاشا بين الفعلية والحرفية	١٢٦-١٣٠
المبحث الثاني : المعرب من الأفعال	١٣١- ١٤٨
رفع الفعل المضارع في جواب الشرط	١٣١-١٣٣
إلغاء عمل أنِ المصدرية بعد حذفها	١٣٣-١٣٦
العطف على الفعل المضارع بجواب الدعاء	١٣٧-١٣٩

العنوان	الصفحة
جزم الفعل يغفر	١٤٠-١٤٢
جواب القسم	١٤٢-١٤٥
حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط	١٤٦-١٤٨
الفصل الرابع : ردوده في الحروف ومعاني الأدوات	١٤٩-١٨٢
كاف الخطاب	١٥٠-١٥٢
زيادة من في الإثبات	١٥٣-١٥٦
مجيء أو للإضراب	١٥٦-١٦٠
مجيء إنْ الشرطية بمعنى إذ	١٦١-١٦٣
معنى إنْ واللام بعدها	١٦٤ -١٦٧
ما بمعنى لمْ	١٦٨
إذا الفجائية بين الظرفية والحرفية	١٦٩-١٧١
إلا بمعنى الواو	١٧٢-١٧٣
لمَّا بمعنى إلَّا	١٧٤ -١٧٨
مهما	١٧٩-١٨٢
الخاتمة	١٨٣-١٨٥
المصادر والمراجع	١٨٦-٢٠٦
الملخص باللغة الإنكليزية	A - C

التمهيد

الكرماني وكتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل

ويتضمّن

أولاً : التعريف بالكرماني

ثانياً : التعريف بكتابه

أولاً: التعريف بالكرماني

اسمه ونسبه :

هو أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني المعروف بـ(تاج القرّاء)، النحوي، الصرفي، المقرئ، المفسر[١]، والكرماني هو اللقب المعروف به محمود بن حمزة بن نصر بين العلماء القدماء والمحدثين، وهي نسبةٌ إلى مدينة كَرْمان بالفتح ثم السكون وآخره نون وربما كُسِرت والفتح أشهر بالصحة، وهذه النسبة إلى ولاية كبيرة تشتمل على عدَّة بلدان منها الشيرجان وجيرفت وغيرها[٢]، قال ياقوت (ت٦٢٦هـ):((وهي ولاية مشهورة وناحية كبيرة معمورة، ذات بلاد وقرى ومدن واسعة بين فارس ومكران وسجستان وخراسان، فشرقيها مكران... وغربيها أرض فارس وشماليها خراسان وجنوبيها بحر فارس، وهي بلاد كثيرة النخل والزرع تشبة البصرة في كثرة التمور وجودتها وسعة الخيرات ... وأهلها أخيار...))[٣].

ولادته ونشأته

لم أجد في المصادر التي ترجمت للكرماني أخباراً وافية عن ولادته ونشأته، وأحاول أن أتلمس بعضاً من سيرته على تلك الاخبار، وعلى ما أفادنا به محقق الكتاب الدكتور شمران سركال يونس .

ذكرت المصادر التي ترجمت للكرماني أنَّه لم يفارق وطنه[٤]، فعلى هذا النص تكون ولادته في كرمان، ونشأ فيها، ودرس على علمائها، وإنَّ أباه كان من العلماء

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ١٩/ ١٢٥، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٢٩١، بغية الوعاة في طبقات النحويين واللغويين ٢/٢٧٧ ، طبقات المفسرين للداودي ٢/٣١٢-٣١٣ ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢/١١٢٦، هدية العارفين ٢/٤٠٢ ، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٦١.

(٢) ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ٩٣ .

(٣) معجم البلدان ٤/٤٥٤ .

(٤) ينظر: معجم الأدباء ١٩/ ١٢٥ .

القراء[١]، قال محقق الكتاب إنَّ الشيخ الكرماني ذكر في كتابه (النهاية في شرح الغاية)، أنَّه قال:((قرأت القرآن بجميع روايات الكتاب – أي كتاب الغاية في القراءات العشر لابن مهران – وطرقه واحداً واحداً على والدي حمزة بن نصر رحمه الله))[٢]، من هذا النص يتبين لنا أنَّ الكرماني نشأ في بيت علم يتلى فيه القرآن الكريم، وهذه النشأة جعلت من الكرماني عالماً من كبار القُرَّاء في عصره، ولم أجد نصاً ذكره المؤرخون يحدد سنة ولادته، أو نشأته الأولى غير ما ذكرتُ.

شيوخه

لم تذكر المصادر التي ترجمت له ذكر شيوخه في مختلف العلوم إلا قليلاً لا يتناسب وفنون العلوم التي برع بها في القرآن والعربية، وكذلك أغفلت المصادر ذكر تلاميذه، وقد يكون ذلك بسبب أنَّ الكرماني لم يتردد إلى مراكز المدن في أيام الدولة العباسية كبغداد، والبصرة، والكوفة، وغيرها، فتناساه المؤرخون[٣].

ومن شيوخه:

١- والده حمزة بن نصر الكرماني، قرأ بالعشر على أبي نصر محمد بن أحمد الحامدي الكُرْكانجي[٤]، (ت٤٨٤هـ)، قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ):((قرأ عليه ابنه محمود))[٥].

٢- الشيخ محمد بن حامد بن الحسن بن علي الطوسي (ت٤٦٠هـ)[٦].

٣- الشيخ الإمام: وردَ ذكره في غرائب التفسير وعجائب التأويل كثيراً، واستشهد بأقواله مراتٍ عدّة ، ولم يسمه باسمه في كل كتابه، ولم أقف على ترجمته، ولكن بين يدي

---

(١) ينظر: غاية النهاية ١/ ٢٦٤ – ٢٦٥ .

(٢) مقدمة المحقق ٢٩ ، نقلاً عن مخطوطة النهاية في شرح الغاية للكرماني ورقة ٣ظ .

(٣) ينظر: أسرار التكرار في القرآن ١٦.

(٤) أبو نصر محمد بن أحمد بن علي بن حامد المرزوي الكُرْكانجي عالم بالقراءات وشيخ المقرئين بمرو، وتوفي فيها، ينظر: معجم الأدباء ٦/ ٣٣٨ ، والأعلام ٦/ ٢٠٨ .

(٥) غاية النهاية ١/ ٢٦٤ .

(٦) المصدر نفسه ٢/ ١١٤ .

مخطوطة لباب التفاسير، نسخة مصورة من المكتبة البريطانية قال الكرماني: في أول تفسير سورة الفاتحة هو:((أبو سهل محمد بن عبد الرحمن بن أبي الفضل النيسابوري))[1].

تلاميذه:

١- أبو عبدالله نصر بن علي بن محمد الشيرازي النحوي يعرف بـ(أبي مريم)، توفي بعد (٥٦٥هـ)، قال ابن الجزري:((ولا أعلم على من قرأ - يعني الكرماني- ولكن قرأ عليه أبو عبدالله نصر بن علي بن أبي مريم فيما أحسب))[2]. قال السيوطي (ت٩١١هـ):((نصر الله بن علي بن محمد أبو عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي يعرف بأبي مريم، قال ياقوت: خطيب شيراز وعالمها وأديبها، والمرجوع إليه في الأمور الشرعية والمشكلات الأدبية، أخذ عن محمود بن حمزة الكرماني... وصنّف: التفسير، وشرح إيضاح الفارسي، قرئ عليه سنة خمس وستين وخمسمائة))[3].

٢- أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي ت(٥٣٨هـ)[4].

٣- رضي الدين أبو عبدالله محمد بن أبي نصر الكرماني (توفي في القرن السادس)، صاحب (شواذ القراءات)، الذي حققه الدكتور شمران سركال يونس أيضاً، وبين يدي نسخة من هذا الكتاب، وهو في مجلَّد واحد، قال الدكتور عبد الصبور شاهين نقلاً عن صاحب (شواذ القراءات):((سمعت شيخنا الشيخ الإمام تاج القرَّاء أبا القاسم محمود بن حمزة بن نصر- قدَّس الله روحه العزيزة - يقول:(الصبِر) قراءة أبي عمرو - يعني بكسر الباء-))[5].

---

(١) مخطوطة لباب التفاسير ورقة ٤ .

(٢) غاية النهاية ٢/ ٢٩١ .

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٣١٤ .

(٤) غاية النهاية ٢/٢٩١ .

(٥) تاريخ القرآن ١٦ ، نفلاً عن مخطوطة شواذ القراءات للكرماني ٢٧٠ .

ووجدته يصرح في كتابه (قراءة الكسائي) باسم شيخه أبي القاسم محمود بن حمزة، الذي حققه الدكتور حاتم الضامن، صرَّح باسم شيخه في موضعين في هذا الكتاب قال:((على ما قرأتُ به على الشيخ الإمام تاج القراء برهان الدين زين الفريقين ضياء الأمة سعد الإسلام أبي القاسم محمود بن حمزة بن نصر، رحمة الله ورضوانه عليه، قال: قرأت على والدِي حمزة بن نصر...))[١].

آثاره:

لشيخنا الكرماني مؤلفات في التفسير والقراءات والنحو، منها ما هو مطبوع، ومنها ما كان في ظنِّي أنَّه مخطوط وتبيَّن لي بعد البحث والاستقصاء أنَّه تمَّ تحقيقه قبل مدَّة قصيرة، ومنها ما يقوم بعض الباحثين بتحقيقه في رسالة جامعية لم تكتمل بعد، ومنها مخطوط، وهي على ما يأتي:

في التفسير:

١- البرهان في متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان:

اختلفت المصادر التي ذكرت مؤلفات الكرماني في تحديد عنوان الكتاب هذا[٢]، والكتاب يتعلق موضوعه بالمتشابه اللفظي[٣]، وقام على تحقيقه عدد من الباحثين وهم:

أ- حققه الدكتور منصور محمد منصور الحفناوي بعنوان (البرهان في متشابه القرآن)، نال فيه درجة الماجستير سنة 1975 في جامعة القاهرة.

ب- حققه الأستاذ عبد القادر أحمد عطا، ونشره في دار الاعتصام بالقاهرة بعنوان:(أسرار التكرار في القرآن)، ثمَّ بيَّن الدكتور حاتم الضامن أنّ كتاب البرهان في متشابه القرآن لما فيه من الحجَّة والبيان للكرماني (ت ٥٠٥ هـ)، نشرَه عبد القادر أحمد عطا ثلاثَ مرَّات في كل مرَّة عنوان وهذا اجتهاد غير سليم من المحقق[٤].

(١) قراءة الكسائي ١٥، وصرح باسم شيخه ص ٢٧ أيضاً.

(٢) ينظر: غاية النهاية ٢/٢٩١ ، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٦١ .

(٣) ينظر: أسرار التكرار في القرآن ١٧ .

(٤) ينظر: المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات ١٧ .

ج– حققه الدكتور ناصر بن سليمان بن محمد في السعودية بعنوان:(البرهان في متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان)، نال فيه درجة الماجستير سنة ١٩٧٩ .

د– حققه الأستاذ أحمد عز الدين عبد الله خلف الله، ونشره في دار الوفاء للطباعة والنشر بالمنصورة ، سنة ١٩٩١م ، بعنوان :(البرهان في متشابه القرآن).

هـ – حققه الدكتور السيد إبراهيم الجميلي، بعنوان:(البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجَّة والبيان) ونشرت الطبعة الأولى في القاهرة سنة ١٩٩٤.

٢– غرائب التفسير وعجائب التأويل: سيأتي الكلام عنه موسعاً – إن شاء الله– .

٣– لباب التفاسير:

اختلفت المصادر التي ذكرت هذا الكتاب بين لباب التفاسير أو لباب التفسير(١)، وقام على دراسته وتحقيقه أربعة من الباحثين في أربع أطاريح دكتوراه بقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض وهم:

١– ناصر بن سليمان بن محمد من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة النساء ١٤٠٤هـ.

٢– عبد الله بن حمد عبد الله من أول سورة المائدة إلى آخر سورة الإسراء ١٤٢٩هـ.

٣– إبراهيم بن محمد بن حسن من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الصافات 1429.

٤– إبراهيم بن علي بن ولي من أول سورة ص إلى آخر سورة الناس ١٤٢٩ هـ .

في القراءات:

الهداية في شرح الغاية لابن مهران(٢)، (ت ٣٨١هـ)(٣)، قام على تحقيقه مجموعة من الباحثين في رسالة جامعية، في الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة، وكتاب الغاية في القراءات العشر لابن مهران، منشور بتحقيق محمد غياث الجنباز، ط:١/١٩٨٥م، في السعودية، الرياض.

---

(١) ينظر: غاية النهاية ٢٩١/٢ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٧ .

(٢) ابن مهران هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، إمام عصره في القراءات أصله من أصبهان وسكن نيسابور، من مؤلفاته آيات القرآن، وغرائب القراءات، والغاية في القراءات العشر وعللها. معجم الأدباء ١/ ٤١١ .

(٣) ينظر: غاية النهاية ٢/ ٢٩١ .

في النحو:

١- العنوان في النحو:

حققه الدكتور حازم سعيد البياتي، والدكتورة منال صلاح الدين عزيز ، ونشرته دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي ، وصدر سنة ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥ م.

٢- الإفادة في النحو[١].

٣- الإيجاز: وهو مختصر الإيضاح لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)[٢].

٤- شرح اللمع لابن جنِّي (ت٣٩٢هـ)[٣].

٥- مختصر اللمع لابن جنَّي وسماه النظامي[٤].

وذكر ابن الجزري أنَّ له كتاباً اسمه (خط المصاحف)[٥]، وله شعر في موانع الصرف ذكره السيوطي:

فمعرفةٌ وتأنيثٌ ونعتُ ونونٌ قبلها ألفٌ وجمعُ

وعجمةٌ ثم تركيبٌ وعدلُ ووزن الفعل فالأسباب تسعُ[٦].

قال محقق كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل: له كتاب آخر عنوانه (غنية الطالب في شرح رسالة الصديق لعلي بن أبي طالب)[٧].

مصطلحاته النحوية:

الكرماني استعمل المصطلحات البصرية والكوفية، كالخفض والجر، والكناية والضمير، والصلة والزيادة، وضمير العماد وضمير الفصل وغيرها، ولكنَّه كان أكثر استعمالا للمصطلحات البصرية، وقد يمزج في المسألة الواحدة بين المصطلحات البصرية والكوفية، فيقول: زائدة وصلة.

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٧٧ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ٢٧٧- ٢٧٨ .

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٧٧، وكشف الظنون ٢/ ١٥٦٢.

(٤) ينظر: الأعلام للزركلي ٨/ ٤٤.

(٥) غاية النهاية ٢/ ٢٩١ .

(٦) بغية الوعاة ٢/ ٢٧٨ .

(٧) مقدمة المحقق ١/ ٤٤ .

مذهبه النحوي:

يمكن القول فيما اتضح لي بعد الدراسة، أنَّ الكرماني مذهبه بصري؛ لأنَّه وافقهم في كثير من المسائل التي درستها، وكانت أكثر ردوده على النحو الكوفي ممثلاً بالكسائي والفرَّاء.

منزلته العلمية في كتابه:

بيَّن كتابه – رحمه الله– تمكنه من مادته العلمية، فهو صاحب مؤلفات في علوم مختلفة، فهو عالمٌ بالتفسير، والقراءات، واللغة، وهذه المقدرة في التأليف في علوم مختلفة أضفت على الكتاب سمة العمق في التحليل والدقة في الاستنباط لسعة علم المؤلف ودقة فهمه، ومما يؤكد منزلته العلمية، استحضاره آيات القرآن الكريم ووجوه قراءتها وآراء العلماء فيها، واستحضار اللفظة القرآنية في جميع الآيات التي ذكرت فيها، مثال ذلك تفسيره لقوله تعالى: قوله :﴿مَآ أَلْفَيْنَا﴾ البقرة: ١٧٠، ((أي صادفنا، وفيه سؤالان: أحدهما: لِمَ خص في البقرة بـ﴿مَآ أَلْفَيْنَا﴾ وقال في المائدة (وَجَدْنَا) وفي لقمان (وَجَدْنَا) ؟

الجواب: لأنَّ ألفيت يتعدى لمفعولين، تقول: ألفيت زيداً صادقاً، وألفيت عمرا على كذا، و(وجدت) مشترك يتعدى مرة لمفعولين، ومرة لمفعول واحد، تقول: وجدت الضالة، ووجدت درهما ولا تقول: ألفيت الضالة، فكان الموضوع الأول باللفظ الأخص أولى؛ لأنَّ غيره إذا وقع موضعه في الثاني والثالث علم أنَّه بمعناه. والسؤال الثاني : لِمَ قال في البقرةِ ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ البقرة: ١٧٠، وفي المائدة (لَا يَعْلَمُونَ) ؟ الجواب: لأنَّ العلم أبلغ درجة من العقل...))(١). ويستذكر الحرف في السورة التي يفسر بها وفي سائر القرآن، مثال ذلك تفسيره لقوله تعالى:﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ الأعراف: ٨٢، ((لِمَ قال في هذه السورة (وَمَا) – بالواو– وفي سائر

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ١٩٠ .

القرآن بالفاء ؟ ...))[١]، ثمَّ يفصل القول في ذلك، وفي القراءات يستذكر وجوه القراءة المختلفة ويفصل القول في وجوه إعرابها.

وفاته:

اختلفت المصادر التي ترجمت للكرماني في سنة وفاته، فقد ذكر ياقوت الحموي- وهو أقدم من ترجم له- أنَّه كان في حدود الخمسمائة وتوفي بعدها[٢]، وذكر صاحب معجم المؤلفين أنَّه توفي بعد الخمسمائة[٣]، وذكر صاحب الأعلام أنَّه توفي سنة (٥٠٥هـ)[٤]، وغيرها من الآراء التي لا تخرج عمَّا ذكرتُ آنفاً، والتي لم أتمكن أن أرجح أحدها؛ لعدم وجود الدليل القاطع لذلك، ولكونها تحتمل عدَّة تفسيرات.

ويبيّنُ لنا المحقق الدكتور شمران، شيئاً جديداً على خلاف ما ذُكر، وهو ما ذكره ناسخ المجلَّد الأول من تفسير(غرائب التفسير وعجائب التأويل)، نسخة مكتبة يني جامع التابعة لمكتبة السليمانية في اسطنبول، إذ ذكر في مقدمة الكتاب كلاماً يفيد أنَّ الشيخ الكرماني كان حيَّاً في الوقت الذي كان الناسخ ينسخ فيه تفسيره المتقدِّم الذكر قال الناسخ:((قال سيدنا الشيخ الإمام... أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر أدام الله أيامه، وعصم ساحته عن المكاره بحق محمد وآله))[٥]، فعبارة (أدام الله أيامه) تفيد أنَّ الكرماني كان حيّاً آنذاك أي وقت استنساخ الكتاب، وجاء في آخر المجلد الأول من غرائب التفسير ((كمل الكتاب، وهو النصف الأول من الغرائب والعجائب في القرآن... في المحرم سنة خمس وثلاثين وخمسمائة))[٦]. وهناك دليلٌ آخر، ذكره المحقق، وهو ما جاء في آخر مخطوطة نسخة مجلس الشورى بطهران، ورد ما يؤيد الكلام المتقدم قال الناسخ:((قد انتسخ هذه النسخة من التفسير الموسوم بالغرائب

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٤١٤، وغيرها من هذه الأمثلة .

(٢) ينظر: معجم الأدباء ١٩/ ١٢٥ .

(٣) ينظر: معجم المؤلفين ١٢/ ١٦١ .

(٤) ينظر: الأعلام للزركلي ٨/٤٤ .

(٥) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٣٤ .

(٦) المصدر نفسه ١/ ٣٤ .

والعجائب... من نسخة قديمة... مؤرخة بتاريخ سنة ٦٧٥هـ، وقد كتب في تلك النسخة فرغ المصنف – وهو الشيخ الإمام تاج القرَّاء برهان الدين رحمه الله تعالى – من تحريره وتصنيفه، في شهر ربيع الأول سنة ٥٣١هـ إحدى وثلاثين وخمسمائة))[١].

وكل الذي خُلِص إليه الآن هو أنه كان حياً في المحرم سنة (٥٣٥هـ)، وكتاب غرائب التفسير هو الكتاب الأخير في حياة الكرماني؛ لأنَّه ذكر فيه كتاب البرهان والنهاية في شرح الغاية ولباب التفاسير، والله أعلم وعنده الصواب .

من أقوال العلماء فيه:

أثنى على الشيخ الكرماني من ترجم له وذكر مؤلفاته:

١- قال ياقوت:((هو تاج القرَّاء، وأحد العلماء والفقهاء النبلاء، صاحب التصانيف والفضل، كان عجيباً في دقة الفهم، وحسن الاستنباط))[٢].

٢- وقال ابن الجزري:((إمام كبير. محقق كبير ثقة. كبير المحل))[٣].

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٣٤ .

(٢) معجم الأدباء ٥/ ٤٨٨ .

(٣) غاية النهاية ٢/٢٩١ .

ثانياً: التعريف بكتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل

يعد هذا الكتاب جامعاً لتفسير القرآن الكريم، وبيان غريبه، وعجائب تأويله، ومشكلاته ومعضلاته(١)، وكان الكرماني حريصاً على بيان الغريب والعجيب في أغلب الآيات التي يفسرها، قال صاحب كشف الظنون: إنَّ الكرماني ضمَّن كتابه((أقوالاً هي عجائب عند العوام، وغرائب عمَّا عهد عند السلف))(٢)، والذي يفهم من دلالة العجيب والغريب في كتابه هي دلالة سلبية تقترن برده السلبي(٣)، وعُرف هذا الكتاب عند العلماء بكتاب العجائب والغرائب، وقام على تحقيقه في أطروحة دكتوراه، الدكتور شمران سركال يونس العجلي، في جامعة عين شمس كلية الآداب، وطبعته دار القبلة للثقافة الإسلامية بجزأين – جدة – مؤسسة علوم القرآن – بيروت – وهذا تعريف بالكتاب.

سبب تأليف الكتاب:

حدَّد شيخنا الكرماني سبب تأليف كتابه في مقدِّمة الكتاب قال:((إنَّ أكثر العلماء والمتعلمين في زماننا يرغبون في غرائب تفسير القرآن وعجائب تأويله، ويميلون إلى المشكلات المعضلات في أقاويله، فجمعتُ في كتابي هذا منها ما أقدِّر أنَّ فيه مقنعاً لرغبتهم ومكتفًى لطلبتهم، لما روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنَّه قال:((أعربوا القرآن والتمسُوا غرائبه، فإنَّ الله يحب أن تُعرب آيُ القرآن))(٤)، يفهم من هذه العبارة أنَّ الكرماني ألَّف تفسيره؛ لأنَّ العلماء والمتعلمين في زمانه يرغبون في غرائب تفسير القرآن وعجائبه، فجمع في كتابه هذا ما فيه مقنعٌ لرغبتهم ومكتفى لطلبتهم؛ لأنَّ الكتاب قائم على بيان العجيب والغريب في أغلب الآيات التي فسرها، فضلاً عن المادة اللغوية في هذا الكتاب.

---

(١) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/٨٧– ٨٨ .

(٢) كشف الظنون ١/ ٤٣٢ .

(٣) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ١٨٥، ٢/ ١١٣٨–١١٣٩.

(٤) الجامع الصغير من حديث البشير النذير للسيوطي ٤٦/١ ، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ١/٨٧– ٨٨ .

منهج الشيخ الكرماني في تفسيره:

انتهج الكرماني منهج المفسرين الذين سبقوه، في ترتيب السور والآيات، فبدأ بسورة الفاتحة وانتهى بسورة الناس، وقدَّم لتفسيره بمقدِّمة بيَّن بعضاً من منهجه فيها قال:((وأوجزت ألفاظه من غير إطناب، فإنَّ مجتنى كنوز العلم في اختياره، وحسن جمعه واختصاره، ولم أشتغل بذكر الآيات الظاهرة، والوجوه المعروفة المتظاهرة، ولا بذكر الأسباب والنزول، والقصص والفصول، فإني قد أودعتُ جميع ذلك في كتابي الموسوم بـ(لباب التفاسير) من غير إفراط منِّي فيه ولا تقصير...))(١). أخذ الكرماني بمنهج الإيجاز الشديد والاختصار الدقيق في تفسير الآيات من غير إطناب؛ ولكنَّه واضح في توجيه الآيات، فأول ما يبدأ في تفسير الآية يبيِّن رأيه فيها من ناحية الإعراب، ثمَّ يذكر الأوجه الأخرى، وأحياناً ينسب الآراء إلى قائليها، ويردُّ الوجه الذي يراه غير موافق للعربية، وإن لم يكن له رأيٌ يذكر الآراء التي قيلت فيها، ويرجح ما يذهب إليه، أو يكتفي بإيراد أقوال من سبقوه، وإن كان في الآية أكثر من قراءة، سواء أكانت شاذة أم متواترة يذكرها، ويعلي من شأن القراءة، ولا يردُّ قراءة فلقبه تاج القرَّاء، وهو شارح كتاب الغاية في القراءات لابن مهران، فالذي يبدو من تفسيره أنَّه على اطلاع واسع على كتب معاني القرآن وإعرابه، والقراءات، وكتب التفاسير، وآراء النحاة الذين سبقوه؛ لأنَّه يستذكر آراءهم جميعاً في تفسيره، ولكن يخالف الكرماني كتب التفاسير بعدم ذكره أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وقصص الأنبياء وغيرها إلا قليلاً؛ إذ إنّه فصَّل القول في ذلك في كتابه (لباب التفاسير).

وتضمَّن كتابه – رحمه الله – ذكراً للآيات المتشابهات وتوجيهها، باختصارٍ شديد، والتزم في كتابه ببيان الغريب والعجيب، فجاء عنوان الكتاب مطابقاً لمضمونه.

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٨٨/١ .

مصادره:

المتتبع لكتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل يجد أنَّ شيخنا – رحمه الله – قد اعتمد على علماء كثيرين، من المفسرين أو القرَّاء السبعة وغيرهم، كالأعمش (ت١٤٩هـ)، وأبي السَّمَّال (ت١٦٠هـ) ويعقوب (ت٢٣٥هـ) ، أو علماء اللغة والأدب.

١- المفسرون: ضمّنَّ الكرماني تفسيره كثيراً من الآراء والأقوال التي اطلع عليها من سابقيه، وسأذكر المفسرين الذين كثر تردد أسمائهم في تفسيره:

١- عبدالله بن عباس (ت٦٨هـ)[١].

٢- سعيد بن جبير (ت٩٤هـ)[٢].

٣- الحسن البصري (ت١١٠هـ)[٣].

٤- قتادة البصري (ت١١٨هـ)[٤].

٥- مقاتل بن سليمان (ت١٥٠هـ)[٥].

٦- محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)[٦]. وغيرهم من العلماء المفسرين الذين تطول القائمة بذكرهم جميعاً.

٢- القرَّاء والقراءات: الكرماني متخصص في هذا الأمر، وله عناية به لصلته بعلم التفسير، وقد ذكر كثيراً من الآيات التي ورد فيها أكثر من قراءة، وبيَّن اختلاف القرَّاء، وكشف عن الأوجه الإعرابية في القراءة في ضوء اختلاف القراءات في الآية، وأحال في القراءات إلى كتاب الغاية لابن مهران (ت٣٨١هـ)، وكتابه الهداية في شرح الغاية.

٣- علماء اللغة: اعتمد الكرماني على علماء اللغة، واستشهد بأقوالهم، وشواهدهم في توجيه الآيات، فهو يأخذ مادته النحوية من أعلام النحو ومشاهيره، منهم الخليل (ت١٧٥هـ)، وسيبويه (ت١٨٠هـ)، ويونس (ت١٨٢هـ)، والكسائي (ت١٨٩هـ) والفرَّاء

---

(١) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٨٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ٢/ ٧٠٠ ، ٧١٢، ٧٢٦ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ١/ ١٨٩ ، ٢٩١ ، ٢/ ٧٢٦ ، ٧٩٤ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١/ ١٢٨ ، ١٣٤ ، ٢/ ٧٥٨ ، ٧٧٠ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١/ ١٩٤ ، ٢٤٦ ، ٢/ ٧٦١ ، ٨١٦ ، ٩٤٤ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٩٨ ، ٤٨٠ ، ٦٦٥ ، ٢/ ٩١٧ ، ٩٧٦ ، ١٢٥٢ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٢٩٥، ٣٢٨ ، ٢/ ٧٧٤ ، ٨٧٥ ، ٩٩٩ .

(ت٢٠٧هـ)، وأبو عبيدة (ت٢١٠هـ)، والأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، والمبرِّد (ت٢٨٥هـ)، والزَّجاج (ت٣١١هـ)، والأخفش الصغير علي بن سليمان (ت٣١٥هـ)، وابن السراج (ت٣١٦هـ)، وأبو جعفر النَّحاس (ت٣٣٨هـ)، وأبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، والرماني (ت٣٨٤هـ)، وابن جنِّي (ت٣٩٢هـ)، والخطيب الإسكافي المتوفى في حدود (٤٢٠هـ) صاحب كتاب درة التنزيل وغرة التأويل، ينقل الكرماني من آرائه في توجيه بعض الآيات المتشابهات.

وينقل الكرماني عن أبي الفضل الرازي (ت٤٥٤هـ)، والجرجاني (ت٤٧١أو ٤٧٤هـ) ويسميه الكرماني صاحب النظم.

٤- البصريون أو ما قاله الكوفيون، والشيخ الإمام وغيرهم، ولكن هؤلاء تكرر ذكرهم في كتابه غرائب التفسير، وسيتضح ذلك في فصول البحث.

٥- وأمّا مصادره من المؤلفات التي ذكرها في كتابه فهي:

١- لغات القرآن للفرَّاء، قال الكرماني: قال الفراء:((العالمين في الرفع والنصب والجر بالياء. ذكره في كتاب لغات القرآن له))[1]. هذا الكتاب للفرَّاء، ذكره ابن النديم في الفهرست[2]، وهو من كتب الفرّاء المفقودة .

٢ – كتاب الشواذ لابن مهران.

٣- الإغفال لأبي علي الفارسي

٤- الحجة في القراءات السبع وعللها لأبي علي الفارسي

٥- التذكرة لأبي علي الفارسي.

٦- لباب التفاسير: وهذا التفسير هو أوسع من تفسيره غرائب التفسير.

٧- البرهان في توجيه متشابه القرآن وهو أحد كتبه، وغيرها من الكتب التي صرَّح بالنقل عنها، والتي أشرتُ إلى مؤلفيها من أعلام اللغة مثل الكتاب، وكتب المعاني والإعراب، وكتاب درة التنزيل وغرة التأويل، ومجاز أبي عبيدة، ومشكل ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) .

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ١٠٠ .

(٢) ينظر: الفهرست ٥٣/١ .

أسلوبه:

بعد دراسة المسائل والقضايا النحوية في الفصل الثاني والثالث والرابع، اتضحت لي أمور كثيرة في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل، والتي تخص أسلوبه، فقد اتبع الكرماني الايجاز والإختصار في كتابه، إلا أنَّ التحليل للآية من الناحية اللغوية باقٍ مع هذا الايجاز، فهو يوصلنا إلى ما يريد بأقل عبارة ممكنة، والحق أنَّ هذا الاسلوب أمرٌ صعب لا يستطيعه إلا من آتاه الله دقة الفهم، وحسن الاستنباط، وهذا وَصفُ العلماء الكرماني في ترجمته.

أثره فيمن بعده:

نقل كثير من علماء المسلمين نصوصاً من غرائب التفسير وعجائب التأويل في كتبهم، وفي أثناء بحثي كنت أجد هذه النصوص، وكان للكتاب شهرة واسعة بين أوساط المفسرين، فعشرات النصوص نقلها عن الكرماني، أبو حيَّان، والسمين الحلبي والبقاعي، وأبو السعود، والآلوسي، وحتى نتبين أثره فيمن جاء بعده سأذكر العلماء الذين نقلوا عنه:

١- ابن مالك (ت٦٧٢هـ): نقل ابن مالك توجيه الكرماني في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾البقرة: ١٣٠، قال ابن مالك:((وقال صاحب العجائب والغرائب: من سفه في موضع نصب بالاستثناءِ مِنْ مَنْ يرغب، ونفسه توكيد للمستثنى كما يقال: ما قام أحد إلا زيد نفسه))[(١)].

٢- أبو حيّان (ت٧٤٥هـ)، قال: قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ﴾ الفرقان: ٣، ((الضمير في (وَاتَّخَذُوا) عائد على ما يفهم من سياق الكلام؛ لأنَّ في قوله: (وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ) دلالة على ذلك لم ينفِ إلاّ وقد قيل به. وقال الكرماني: الواو ضمير للكفار، وهم مندرجون في قوله:(لِّلْعَالَمِينَ)))[(٢)]. ونصُ الكرماني: قوله تعالى:(وَاتَّخَذُوا)، ((الواو ضمير الكفار أو النصارى، ولم يتقدم ذكرهم على الانفراد، بل

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٧ ، وينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٧٧/١ .

(٢) البحر المحيط ٤٤١/٦

لفظ العالمين اشتمل عليهم))[١]. قال أبو حيَّان: قال الكرماني: ((نجوى جمع نجي))[٢].

٣- السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، قال في تفسير قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ **الأنعام:** ١٣٧ ، وقال الكرماني:((قراءة ابن عامر وإن ضَعُفَتْ في العربية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه فقويَّةٌ في الرواية عالية))[٣]. ونص الكرماني هو:((وقراءة ابن عامر (زُيِّنَ) – بضم الزاي– (قَتْلُ) رفع (أَوْلادَهِمْ) نصب (شُرَكَائِهُمْ) جر، عالية في الإسناد موافقة لإمامهم، وإن كانت نازلة في الإعراب؛ ولأنَّ الاحالة بين المضاف والمضاف إليه بالشعر كثيرة))[٤].

٤- ابن عادل (٧٧٥هـ)، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾البقرة: ١٣٠، أنَّه توكيد لمن سفه ؛ لأنَّه في محل نصب على الاستثناء في أحد القولين، وهو تخريج غريب نقله صاحب العجائب والغرائب))[٥]. وهذا في غرائب التفسير ١ /١٧٧. وقال ابن عادل في تفسير قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾الأنعام: ١٢٣ ، ((وقد تنبَّه الكرمَانِيُّ إلى هذه القاعدة فقال: أضَاف (أكَابِر) إلى (مُجْرِمِيها)؛ لأنَّ أفْعَلَ لا يُجْمَعُ إلاَّ مع الألفِ واللامِ أو مع الإضافة))[٦].

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢/ ٨٠٧-٨٠٨ .

(٢) البحر المحيط ٣٦٤/٣ ، وذكرها السمين الحلبي ينظر: الدُّر المصون ٩٠/٤ ، وذكرها أبي السعود في تفسيره إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٢/ ٢٣٢ . والنص في غرائب التفسير ١/ ٦٢٨- ٦٢٩ .

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/ ١٦٨ .

(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٣٨٧-٣٨٨ .

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٤٩٦/٢ .

(٦) المصدر نفسه ٤١٠/٨، وكذلك ذكر هذا النص قبل ابنِ عادل أبو حيَّان ٤/ ٢١٧، والسمين الحلبي ١٢٢/٢.

ونص الكرماني هو: قوله: (أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا)، ((أي جعلنا بها أكابرَ المجرمين كما جعلنا بسائر البلاد، وأضاف (أَكَابِرِ) إلى (مُجْرِمِيهَا)؛ لأنَّ أفعل إذا كان للتفضيل لا يستعمل إلا مع مِن أو مع الألف واللام أو الإضافة، ولا يجمع إلا مع الألف واللام أو الإضافة))[١].

٥- الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، قال في حديثه عن أصل (إبراهيم) :((وحكى الكرماني في عجائبه أنَّه اسم عربي مشتق من البرهمة وهي شدة النظر))[٢]. قال الكرماني:((إبراهيم: اسم أعجمي وفيه لغات، والمختار إبراهيم وإبراهام ومعناه عندهم أب رحيم، وقيل: مشتق من البرهمة، وهي شدة النظر...))[٣]. وقال الآلوسي:((وحكى الكرماني في غرائب التفسير أنَّه قيل في قوله تعالى:﴿وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ﴾ قريش: ٤ أنَّ الخلافة لا تكون إلا فيهم))[٤].

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٣٨٣ .

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٣٠/ ١١١ .

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ١٧٣-١٧٤ . وإبراهيم عند الكرماني مصروف! قال الكرماني:((من صرفه جعله اسم آلة، ومن لم يصرفه قال: اسم موضع، المبرد: قرية بالشام، وهي باقية)) ١/ ١٧٤.

(٤) روح المعاني ٣/ ٢٤١، ونصُ الكلام موجود في غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢/ ١٣٩٣، ١٣٩٣، والذي قصده الكرماني: أنَّ قريشاً لا تكون الخلافة إلا فيهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أنار بكتابه القلوب، وأنزله فى أجزل لفظ ، وأفصح أسلوب ، فأذلت بلاغته أعناق أرباب الكلام، وأعجزت فصاحته ألسنة فصحاء الأنام، كتاب معجز، باق إلى الأبد، مودع أسرار المعانى التى لا تنفد، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، خلق الإنسان، وعلّم البيان، وأنزل الفرقان، وجعل العربية سُلَّماً يرتقى بها إلى ذروة حقائق القرآن ، ودقائق التبيان ، وأشهد أنَّ سيدنا محمداً رسول الله المبعوث بالآيات الباهرة، والحجج، أنزل الله عليه قرآناً عربياً غير ذى عوج ، شدت به البلاغة نطاقها، فكان أفصح العرب لساناً، وأعذبهم بياناً .

أمَّا بعد ...

فالقرآن الكريم هو محور علوم العربية وأساسها الذي عليه قامت، فاستمدت منه قوتها، وفصاحتها، وجزالتها، واستوحت منه فنونها، ومعانيها، وأساليبها؛ ولهذا كانت أفضل اللغات وأغزرها مادة وأوسعها اشتقاقاً وأبينها أسلوباً وأفصحها بياناً، إذ تحتوي على ضروب من القول لا تحصى، وفنون من البيان لا تحصر، بها يؤدي كل مسلم عباداته، ويتلو كتاب ربه، ويتفهم معانيه ومقاصده، ويخلص إلى دقائق أساليبه، ويدرك إعجازه، ويقف على مكنونه وأسراره.

وأودع الله – عزَّوجل– في كتابه فنون العلوم والحكم العجب العجاب تبصرة وذكرى لأولى الألباب، ونظمه في أفصح كلام، وأعجز بنيان، وأعظم بيان، وجعله معجزة على مدى الأيام باقية، وآية على طول الأزمان ثابتة، يزداد ضياؤها مع طول الدهر إشراقاً، ومع تقلب الأيام .

وحظي هذا الكتاب المبارك، بالاهتمام البالغ من علماء المسلمين المخلصين لدينهم وعقيدتهم، الذين وهبوا حياتهم لخدمته، وأفنوا أعمارهم فى محرابه ينعمون ببركة مدارسته، وينعمون النظر فى بديع نظمه، مبهورين بأسلوبه الحكيم، ولفظه الرصين، ولغته الفصحى .

وكان فى مقدمة هؤلاء العلماء، علماء اللغة العربية الذين كان هدفهم الأسمى، حفظ كتاب الله – عزوجل– من شائبة اللحن والتحريف .

ولهذا فقد حق على أهل هذه اللغة المخلصين لدينهم وعقيدتهم الموقنين بأنَّ فهم العربية من الدين، وحفظها من الشرع أن يقوموا على خدمتها وحمايتها فى جهود متضافرة، وخطط محكمة، ودراسات علمية عميقة موسعة، حتى تعلو لغتنا، ويسود ديننا، فنسترد مجدنا، ونعيد إلى مكان التوجيه شريعتنا الغائبة .

وقد مَنّ الله – عزوجل – على كثير من علماء المسلمين، فهداهم لحفظ كتابه، ووفقهم لخدمته والعكوف عليه تفهما لمعانيه، وإعراباً لألفاظه، وتنقيباً عن أسراره، ومن هؤلاء: الشيخ الإمام أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، إذ استطاع براجح عقله ووافر ذكائه أن يفيد من التراث الماثل بين يديه لمن تقدمه من العلماء، ثم عكف عليه يدرس، ويحلل، ويهذب، ويلخص، ويحاور، ويناقش، ويظهر شرف هذا الكتاب وفضله، من اسمه الدال على نبل غايته، وسمو هدفه، وقداسة مقصده .

ولا شك أنَّ مؤلفاته تمثل عصارة علوم العربية، وصفوة مباحثها، وخلاصة مسائلها، مرتبطة بأشرف الكلام، وأعظمه، وأبلغه، وأفصحه، وهو القرآن الكريم.

وقد استعنت بالله – عزوجل – وعكفت على هذا الكتاب، أقرأ ، وأتدبر، فكان مما لفت انتباهي توجيهه النحوية، ومواقفه الجادة تجاه العلماء الذين نقل عنهم، وأفاد منهم، وعلى رأسهم الفرّاء والزّجاج، اللذان نقل عنهما كثيراً .

والكرماني فى تأثره بالعلماء لم يكن مجرد ناقل، أو راوٍ ، وإنَّما كان ذا شخصية متميزة، ونظرة متفردة، ورؤيا مستقلة؛ ولهذا فقد ردَّ على العلماء كثيراً من المسائل النحوية، معتمداً على مقتضيات المعنى، وأصول الصناعة، وداعماً كلامه بالحجة، والدليل، وكان فى ردوده متحلياً بالأدب الجم والخلق الرفيع ، فلم يرم بعبارة نابية أو ما شابه ذلك .

وقد استعنت بالله – سبحانه وتعالى– في اختيار هذا الموضوع، ودفعني إلى ذلك أمور، أهمها:

١ – صلة هذا الموضوع الوثيقة بكتاب الله – عزوجل – لعلي أحظى بشفاعته، وأسير إلى رضوان الله تعالى به .

٢ – إنَّ الكرماني يعد من العلماء المغمورين، فأردت كشف النقاب عن هذه العالم .

٣- الرغبة فى بيان ردود الكرماني وسماتها، ودراسة هذه الردود في ضوء كتب النحاة والمعربين المتقدمين والمتأخرين، للوصول فى النهاية إلى حكم منصف، ونتيجة مقبولة تتماشى مع أصول الصناعة النحوية، ومعاني الآيات المباركات .

٤- إنَّ مسائل الخلاف تبتكر الأفكار، وتولد المعانى، إذ يحاول كل فريق أن يأتي بكل ما عنده، وأن يفرغ كل ما فى وسعه؛ ليثبت رأيه ويقرر مذهبه، وهذا بلا شك يعود على البحث بالثراء وتعدد الآراء .

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن أقسمها على مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وقسمت التمهيد على قسمين، الأول: خصصته للحديث عن الكرماني، وسيرته العلمية، واسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره، وأقوال العلماء فيه، ووفاته. والثاني: عرفت كتابه غرائب التفسير، بينت فيه سبب تأليفه لهذا الكتاب، ومنهجه في تفسيره، ومصادره، وأسلوبه، وقدرته العلمية، وأثره فيمن بعده، أمَّا الفصل الأول فكان بعنوان (منهج الكرماني في الردود)، بيَّنت فيه معنى الرد، ومصطلحات الكرماني في الردود، وأساليبه في الردود، والمعايير التي اعتمدها في ردوده. وجاء الفصل الثاني بعنوان (ردوده في الأسماء)، وقسّمته على أربعة مباحث، وكان المبحث الأول في (مرفوعات الأسماء)، والمبحث الثاني في (منصوبات الأسماء)، والمبحث الثالث في (التوابع)، والمبحث الرابع في (المبني من الأسماء)، أمَّا الفصل الثالث فكان بعنوان (ردوده في الأفعال)، وقسمته على مبحثين، المبحث الأول بعنوان (المبني من الأفعال)، والمبحث الثاني كان بعنوان (المعرب من الأفعال)، أمَّا الفصل الرابع فكان بعنوان (ردوده في الحروف ومعاني الأدوات).

ثمَّ ختمت الفصول بما توصل إليه البحث من نتائج، واعتمدت في اتمام هذه الرسالة على الله أولاً، ثمَّ على مجموعة من المصادر، من كتب النحو، والتفسير، وكتب القراءات، وكتب إعراب القرآن، وغيرها.

وقد سبقتني دراسات اطلعت عليها وأفدت منها، وهي: المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل، وردود الزجاج على الفراء، وردود القدماء والمحدثين على سيبويه، وردود الصبان على النحاة، وردود ابن الحاجب على النحاة .

وهناك دراسات أخرى لم أتمكن من الحصول عليها وهي:

١- الآراء الغريبة في تخريج بعض الألفاظ والتراكيب في القرآن الكريم في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل للشيخ تاج القراء الكرماني/ عبد الرشيد هأمني التايلندي/ ماجستير ١٩٩٨م/ كلية اللغة العربية/ القاهرة.

٢- المسائل النحوية والصرفية في غرائب التفسير وعجائب التأويل لمحمود بن حمزة ابن نصر الكرماني/ عبد الحميد السيد خضر دومة/ دكتوراه ٢٠٠٠م/ جامعة الأزهر/ كلية اللغة العربية/ بشبين الكوم.

٣- الظواهر اللغوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل/ أحمد عبد الرحيم عبد العال حميدة/ ماجستير ٢٠٠٤م/ جامعة الأزهر/ كلية اللغة العربية/ بنين أسيوط.

٤- موافقات الكرماني للبصريين في كتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل/ أ.د عاطف محمد عبد الحميد/ جامعة المجمعة.

ولا يفوتني هنا أن أشكر أستاذي الجليل، الاستاذ الدكتور إبراهيم رحمن حميد الأركي، الذي قبِل الاشراف على هذه الرسالة، مرشداً وموجهاً، فجزاه الله عني خير الجزاء، لما أولاني به من حسن الإشراف والتوجيه.

وبعد، فهذا جهد فيه كثير من المشاق الممتعة، بذلت فيه غاية الوسع آملاً أن يخرج على الوجه الذي يرضي الله – عزوجل – ويليق بلغة كتابه الخالد، فإن وفقت فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن كانت الأخرى فحسبي أنّي قد بذلت قصارى جهدي، وسعيي، وحسبي أنّ النفس البشرية تخطئ وتصيب، وأنّ الكمال لله وحده.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ هود: ٨٨

الباحث

الفصل الأول

منهج الكرماني في الردود

معنى الردّ في اللغة والاصطلاح:

الردّ لغةً:

قال الخليل:((رد: الرَّدُّ مصدر رَدَدْتُ الشيءَ، ورُدُودُ الدَّراهِم واحدُها رَدٌّ، وهو ما زُيِّفَ فرُدَّ على ناقِده بعدما أُخِذَ منه، والرَّدُّ: ما صار عِماداً للشيء الذي تدفَعُه وتَرُدُّه))(١).

وعرفه الجوهري المتوفى في حدود (٣٩٨هـ):((ردَّه عن وجههِ يردُهُ رداً ومرداً: صرفَهُ. وقال الله تعالى:﴿ فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ﴾الرعد: ١١، وردَّ عليه الشيءَ، إذا لم يقبلهُ، وكذلك إذا خطَّأَهُ))(٢).

اصطلاحاً:

قال أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ):((الرد: ردَّهُ عن وجهه صَرَفَهُ، وردَّ عليه الشيء لم يقبله أو خطَّأه))(٣).

مما سبق يتبين أنَّ الرد معناه تخطئة الرأي المردود إذا لم يقبله، ويبدو أنَّ تعريف الرد في الاصطلاح لم يخرج عن معناه في اللغة .

---

(١) كتاب العين ٨/ ٧

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢/ ٤٧٣ ، وينظر: لسان العرب ٣/ ١٧٢ .

(٣) الكليات ٧٥٣ .

منهجه في الردّ:

من أبرز الملامح المنهجية التي استند إليها الكرماني في ردوده النحوية على النحاة، عدَّة أمور، وهي على النحو الآتي:

مصطلحات الردّ:

استعمل الكرماني في ردِّه على العلماء ألفاظا صريحة وعبارات مباشرة ؛ لبيان موقفه النحوي من أصحاب تلك المذاهب النحوية سلباً أو إيجاباً.

لم يعتمد الكرماني على ألفاظ وتعابير ثابتة، بل كانت مصطلحاته متعددة الألفاظ والدلالات، إلا أنَّها متباينة من مسألة إلى أخرى من حيث القوة والضعف، تبعاً لطبيعة الرأي المردود، ويمكن تقسيم مصطلحاته على نوعين:

الأول: مصطلحات غير صريحة في الرد:

تشمل ألفاظ: القبول، والتأييد، والترجيح، وعادةً تكون هذه الألفاظ عندما يذكر أكثر من رأي فيرجح بينهما كقوله:

والحق[١]، والوجه ما ذهب إليه المحققون أو الفرَّاء أو الأخفش، وغيرهم من العلماء[٢]، وهذا الوجه أحسن أو أبلغ أو أظهر[٣]، أو يذكر وجهاً إعرابياً ويقول: والقياس خلاف ذلك[٤]، والأولى[٥]، أو يقول: والأحسن[٦].

الثاني: مصطلحات صريحة في الرد:

تشمل ألفاظ: الردِّ والرفض وعدم القبول للرأي المردود، والكرماني لم يكن يصرح في الغالب باسم العالم الذي لا يرتضي رأيه، وإنَّما أجدُ ذلك بعد البحث والاستقصاء، ولم أجدْه يردُّ على سيبويه، بل يردُّ بقول سيبويه بقوله: وزيَّفه سيبويه[٧]، وكان أكْثَرَ أدباً

---

(١) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٣٩٧، ٦٤٥ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ١/٣٨٣ ، ٤٣٨ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١ / ٣٧٧ ، ٢/ ٧٩٣ ، ٨٩٦ ، ٩٧١ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ١١٦٦ ، ١٢٠٤ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ١٣٠٩ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه ٢/٨٠٠ ، ٩١٢ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٥١٦ .

أدباً مع شيخه، فعندما يذكره لا يُسميِّه باسمه، وإنَّما يقول: (قال الشيخ الإمام)، وهذا في تفسيره كلِّه وأحياناً، يردُّ بقول شيخه[١]، وأحياناً يصرح باسم العالم الذي لا يرتضي رأيه، وألفاظ الردِّ كثيرة في تفسيره، وسأُشير إلى الألفاظ التي أكْثَرَ الكرماني استعمالها كقوله:

وهذا بعيد[٢]، وهو فاسد[٣]، أو يقول والجمهور على أنَّ هذا خطأ، أو يقول: وهو خطأ عند البصريين، ويعلل سبب الخطأ[٤]، وهذا مردود[٥]، وهذا ضعيف، وأحياناً يقول: هذا ضعيف على قول البصريين أو الأخفش أو المازني أو الفرّاء[٦]، وهذا مزيَّف[٧]، وهذا سهوٌ، وقد ينسبه إلى صاحبه فيقول: وهذا سهوٌ من النَّحاس أو الزَّجاج أو الثعلبي[٨]، وهذا قبيح[٩]، وهذا غريب أو ومن الغريب، فيه نظر[١٠]، فيه ضعف[١١]، أو يردُّ بقول أحد العلماء، مثل وزيَّفه الزجاج أو وزيَّفه أبو علي في كتابه الحجة أو إصلاح الإغفال، أو يقول وزيَّفه بعضهم[١٢]، وهذا وهمٌ منه[١٣]، لا يستقيم[١٤]، باطل[١٥]

---

(١) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٥٥٦ ، ٦٢٤ ، ٢/ ٧٠٨ ، ٧٤٧ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ١/ ١٨٥ ، ١٩٦، ٢١٢ ، ٢٥٠ ، ٢/ ٧١٠ ، ٧٤٦ ، ٨٠٩ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٢٤٣ ، ٤٣٨ ، ٥٢٢ ، ٢/١٢٥١ ، ١٢٨٠ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١/١٥٥ ، ٢٣٩ ، ٥٧٦ ،٢/ ٧٣٢ ، ٨٠٤ ، ١١٦٢ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ١/٥١٦ ، ٥٩١ ، ٢/ ٧٤٦ ، ٧٤٥ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه ١/ ١٢٧ ، ١٧٧ ، ٣٣٩ ، ٤٥١ ، ٢/ ٧٢٤ ، ٨١١ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه ١/ ١٨٣ ، ٥٤٧ ، ٢/ ٧٥٢ ، ٧٥٧ .

(٨) ينظر: المصدر نفسه ١/ ١٤٦ ، ١٩٦ ، ٢/ ٨٢٩ ، ١٠٣٨ ، ١١٣٧ .

(٩) ينظر المصدر نفسه ٢/ ٧٩٧ ، ٨٥١ .

(١٠) ينظر: المصدر نفسه ١/ ١١٤ ، ٣٨٩، ٤٩٤ ، ٢/ ٩٢٣ ، ٩٣٤ ، ١٣٠٤ .

(١١) ينظر: المصدر نفسه ١/ ١٨٩ ، ٢٩٤ ، ٣٠٢ ، ٢/ ٧١٢ ، ٨٦٨ ، ٩٣٨ .

(١٢) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٢٥١ ، ٢/ ٨٧٧ ، ١٠١١ ، ١٣٩١ .

(١٣) ينظر: الصدر نفسه ١/ ٤١٥ ،

(١٤) ينظر: المصدر نفسه ١ /٢٧١ ، ٢/ ١١٤٧ .

(١٥) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٣٦٩ ، ١/ ٥١٦ .

لا يجوز [١] وغيرها.

أساليبه في الرد:

لا شك في أنَّ لكل عالم أسلوبه الخاص في عرض مادته النحوية، والكرماني واحدٌ من أولئك العلماء الذين اختطوا لأنفسهم منهجاً أو طريقاً اختص به عند عرض الآراء النحوية، ومناقشتها لبيان ما هو صائب منها وما هو خطأ، والظاهر من آرائه أنَّه لم يتبعْ منهجاً أو أسلوباً واحداً في الردِّ، بل تنوعت طرائقه، وتعددت اتجاهاته بحسب طبيعة الآية التي يجري البحث فيها، ولتوضيح ذلك الاسلوب اذكر عرضا لتلك الطرائق والاتجاهات التي اتبعها في الردِّ مقرونة بأمثلة من كتابه.

١- الموازنة بين الآراء:

يذكر الكرماني أقوال العلماء وأدلتهم في الآية، عارضاً تلك الأقوال على طريقة الخلاف النحوي، ثمّ يأخذ بالموازنة فيما بينها، والتعقيب على كل رأيٍّ على حدة، ليحدد موقفه النحوي، وهو في ذلك كله ينظر من موقع الفاحص، فيصوب ما يراه صحيحاً، ويرد ما يراه غير موافق للصواب، ويمكن أن نلمس هذا الأسلوب في مسألة إلغاء عمل (أنْ) المصدرية بعد حذفها، قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ﴾ الزمر:٦٤، قوله(((أعبد) تقديره: أن أعبد، ومحله نصب على البدل من غير، ومثله في السورة: ﴿ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا ﴾ الزمر: ١٧، وهذا اختيار أبي علي، ولا يجوز أن ينتصب (أعبد)، على هذا الوجه؛ لأنَّ ما بعد الموصول لا يعمل فيما قبله، وأجاز أبو سعيد السيرافي، وقال لمَّا حذف أن وزال النصب، بطل حكم أنْ، وفيه ضعف؛ لأنَّ (أعبد) لا يقع بدلاً عن غير إلا مع أنْ ملفوظاً أو مقدراً. الغريب: قال علي بن عيسى في تفسيره: وموضع (أعبد) نصب على الحال؛ لأنَّ تقديره أتامروني عابداً غير الله، ومخرجه مخرج الحال))[٢] .

---

(١) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ١٦٠ ، ٢١٢ ، ٢٩٩ ٤٩١ .

(٢) المصدر نفسه ٢ / ١٠١٩-١٠٢٠ .

٢- الترجيح والتضعيف:

يعرض الكرماني كثيراً مذهبين نحويين في مسألةٍ ما، سواء أكان المذهبان لأهل البصرة أم لأهل الكوفة، ثمَّ يناقشهما مذهباً فمذهباً، وبعد ذلك يقف منهما موقفين، الأول: موقف المرجح والمؤيد داعماً اختياره الرأي بالحجة النقلية أو العقلية، والآخر: موقف المضعف والرافض لثانيهما بعد أن يوضح وجه المخالفة من جهة الأدلة الأصولية والقواعد النحوية، من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى:﴿ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا ﴾ النحل: ٦٧، ((قيل: يعود إلى مضمر، ذلك المضمر موصول، وهذه الجملة صلة على تقدير: (ما تتخذون منه)، وهذا مذهب الكوفيين، وقال البصريون: لا يجوز حذف الموصول وإقامة الصِّلَةِ مقامه، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كثير... وفي قول البصريين أيضاً نظر؛ لأنَّ ذلك إنَّما يجوز إذا كانت الصفة مما يلي العوامل نحو: جاءني الفقيه ومررت بالأديب، ورأيت العالم، دون قولك مررت بيجلس، وأنت تريد برجل يجلس، أو ما يجلس، أو شيء))(١) .

٣ – الشرح والتمثيل:

اتبع الكرماني في ردوده المذاهب النحوية أسلوب الشرح والتمثيل، إذ كان يشرح ما يذكره من ردود نحوية شرحاً وافياً مغنياً إياها بالأمثلة التعليمية من دون إسهاب، أو استطراد في ذلك كلّه، ومن ثَمَّ تبدو ردوده أكثر وضوحاً، وأبعد من التكلف والتعقيد. والأمثلة على ذلك كثيرة أذكر منها، مسألة تعدي الفعل (نَتَّخِذ): قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ قَالُواْ سُبْحَـٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾ الفرقان:١٨، قوله:(((أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ)، (اتخذ) ها هنا متعد إلى مفعول واحد وهو قوله:(أَوْلِيَاءَ) ودخله (مِنْ) للنفي في قوله:(ما كان) كما دخل في قوله:(مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ) وقوله:(مِنْ دُونِكَ) ظرف، كما في قوله:(وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ) وقراءة أبي جعفر(٢) في جماعة:(أن نُتَّخَذَ) ضعيف؛ لأنَّ اتخذ على قراءته متعد إلى مفعولين، أحدهما: ضمير المتكلمين، وهو الذي قام مقام اسم ما لم يسم فاعله،

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٦١٠ .

(٢) ينظر: المحتسب ١١٩/٢، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٧٣.

والثاني:(أولياء) وأدخل عليه من وليس هي في موضعه؛ لأنَّ (من) إنَّما يزاد في المفعول الأول إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين تقول: ما أعطيت من أحد درهما ولا تقول: ما أعطيت أحداً من درهم، ووجه قراءته: أنَّ الفعل لما بني للمجهول صار كالفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فجاز دخول (من) عليه، كما تقول: ما أعطيت من حبة، كذلك: ما اتخذت من ولي))(١).

٤ – التعليل:

كان الكرماني يعلل لتقوية ردِّه، وكان يحتج لترجيحاته وردوده معولاً في ذلك كله على أدلة الصناعة النحوية، كالسماع، والقياس، والإجماع، فضلاً عن اتباعه استدلالات أخرى، منها مراعاة المعنى، ومن ذلك على سبيل المثال، مسألة وقوع الماضي حالاً. قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡ ﴾النساء:٩٠، قوله (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)، ((محله نصب على الحال، و(قد) مقدرة معه، تقويه قراءة يعقوب(٢)، وقيل: بدل من (جاؤوكم)، وقيل: محله نصب لنكرة محذوفة؛ أي جاءكم قوم حصرت صدورهم. الغريب: محلها جر صفة لقوله (قوم). العجيب: لا محل لها من الإعراب، وهي استئناف دعاء عليهم، وفيه ضعف؛ لأنَّه يصير دعاء لهم لقوله أو يقاتلوا قومهم))(٣).

٥– التحليل:

كان الكرماني يحلل ردوده من أوجهها الممكنة والمحتملة كلها داعماً إياها بأدلة الصناعة، ولاسيما السماع، حتى تتضح جميعها، تجنباً للإبهام، ودفعاً للغموض، ولكي لا يبقى لمحتج عليه من دليل يعارضه فيه، وذلك واضح في مسألة الفعل بين البناء للمعلوم والمجهول. قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾

---

(١) غرائب التَّفسير وعجائب التأويل ٢ / ٨١١ .

(٢) ينظر: شواذ القراءات ١٤٠، النشر في القراءات العشر ٢/ ٢١٥.

(٣) غرائب التَّفسير وعجائب التأويل ١/ ٣٠٢ .

الأنبياء:٨٨ قوله:(((نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ)،... وقال بعضهم: تقديره: نجِّيْ النجا المؤمنين، فسكن الياء وأقيم المصدر مقام اسم المجهول، وهذا بعيد من وجهين: أحدهما: تسكين الياء من غير موجب، والثاني: إقامة المصدر مقام الاسم مع وجود المفعول به ، وبابه الشعر قال:

ولَوْ ولَدَتْ قَفِيْزَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذلِك الْجَرْوِ الكِلاَبَا[(١)]

وقريب من هذا قراءة يزيد[(٢)]: (وَيُخْرَجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا) الإسراء:١٣، على أحد الوجهين وكذلك قراءته[(٣)] (لِيَجْزِيَ قَوْمًا) الجاثية: ١٤، ...))[(٤)].

٦- الإيجاز والاختصار:

كان أسلوبه في بعض المسائل التي ردَّها قائماً على الإيجاز والاختصار الشديدين، من غير أن يفصل القول فيما يذكره، فنجده يردُّ الرأي من غير بيان السبب، ومن ذلك ردَّه مجيء (إنْ) الشرطية بمعنى إذ قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ الزخرف:٥((بالكسر شرط بمعنى المستقبل، وبالفتح ماضٍ علة، أي: لأن كنتم، العجيب:(إنْ) بمعنى (إذ) وهو بعيد))[(٥)]، ومن ذلك أيضاً في مسألة مجيء (أو) للإضراب بمعنى بل قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ ﴾ الصافات:١٤٧ ((قوله:﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ، لا يجوز أنْ يكون أو يزيدون عطفاً على قوله (مائة ألف)؛ لأنَّه فعل والتقدير: إلى مائة ألف أو جماعة يزيدون على مائة ألف، والمعنى: لو رآهم واحد منكم لقال: مائة ألف أو يزيدون و(أو) للإبهام في حق المخاطبين. وقول من قال: بل يزيدون ضعيف))[(٦)].

---

(١) البيت لجرير: ولم يعثر عليه في ديوانه، يهجو الفرزدق، وقفيزة أم الفرزدق، ينظر: الخصائص ٣٩٧/١ ، خزانة الأدب ١ / ٣٢٩ .

(٢) النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٠٦.

(٣) حجة القراءات ٦٠٦.

(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ٧٤٦ – ٧٤٧ .

(٥) المصدر نفسه ٢/ ١٠٥٩ .

(٦) المصدر نفسه ٢ / ٩٨٥ .

٧- تقديم الرأي الراجح:

ومن أساليبه أنَّه يبدأ بذكر المذهب أو الرأي الذي يرجحه أولاً على سائر الآراء التي تقال في المسألة، ثم يتبعه بذكر الآراء المردودة، وغالباً ما يكون الرأي الكوفي هو المردود، ومن ذلك مسألة العطف على الفعل المضارع بجواب الدعاء، قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ يونس: ٨٨، قوله:(فَلَا يُؤْمِنُوا) ((الوجه، أن يجعل عطفاً على ليضلوا، أي ليضلوا فلا يؤمنوا. وما ذكر فيه سوى هذا القول ضعيف، قال بعضهم: نصب على جواب الأمر، وقيل: دعاء عليهم، أي: لا آمنوا. صاحب النظم وهو الغريب: أراد أن يؤمنوا، فقلب النون ألفاً. العجيب : أراد فلا يؤمنون، فحذف النون، وهذان القولان ضعيفان بعيدان))(١).

وكذلك نجده يقدم الرأي الراجح في مسألة الفصل بين المبتدأ والخبر(٢).

٨- الاستعانة بأدلة جديدة:

عندما يعرض الكرماني مذاهب النحويين واستدلالاتهم في مسألة ما، ولم يرتضِ مذهباً من تلك المذاهب التي أوردها، فانَّه لا يعتمد على الحجج أنفسها التي اعتمد عليها أصحاب المذهب الذين رجح مذهبهم؛ بل يأتي بدليل آخر، وغالباً يكون هذا الدليل مستوحى من اجتهاده العقلي وانفراده في توجيهه، داعماً انفراداته بالسماع والقياس، ونجد هذا واضحاً في مسألة مجيء التَّمييز معرفةً قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ البقرة:١٣٠، قوله:(إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)،((فخفف، وقيل: سفه في نفسه، فحذف الجار، وقيل: تمييز، وهو ضعيف؛ لأنَّ التمييز لا يكون إلا نكرة ، وله وجه آخر وإن كان ضعيفاً فليس بأضعف مما ذكر وهو

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٤٩٢/١ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ٩٩٣ .

أنْ يجعل (مَن) في محل نصب، قياساً على قراءة ابن عامر (ما فعلوه إلا قليلاً)[١] النساء:٦٦، وهذا قياس لا ينكسر، وتكون (نفسه) تأكيداً له، وبدلا كما تقول: ما جاء القوم إلا زيداً نفسه، وقريب منه قراءة من قرأ (فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ)[٢] البقرة: ٢٨٣، بنصب (الباء)، على أنَّه بدل من الهاء))[٣].

٩ - الرد بآراء غيره من العلماء السابقين:

قد يردُّ رأياً لأحد النحاة مستنداً في ذلك إلى توجيه غيره من النحويين السابقين، تقويةً لردِّه، ودعماً لإثبات صحة ما يراه صائباً، وكثيراً ما يكون ردُّه مستنبطاً من حجج البصريين وردودهم من قوله في تفسير قوله تعالى:﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ ﴾ الزمر: ٦٧، ((أي والأرض مقبوضتُهُ إذا كانت مجتمعة، (جَمِيعا) نصب على الحال، والعامل في الظرف مقبوضته، وقيل: هو كقولهم:(هذا تمراً أطيب منه رطباً)، والأول قول أبي علي وهو الصواب. العجيب: الفراء، يجوز (قَبْضَتَهُ)[٤] - بالنصب- أي في قبضته، وردَّ عليه الزَّجاج، وقال: لو جاز هذا لجاز زيد دارك، أي في دارك))[٥].

---

(١) الكشف والبيان ٣/ ٣٤١ ، وهي قراءة أُبي بن كعب، وابن عامر، وعيسى بن عمر، (قليلاًبالنصب، وقراءة المصحف (قليلٌ).

(٢) مختصر في شواذ القراءات ١٨ .

(٣)غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/١٧٧ .

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٢٥ .

(٥) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢/ ١٠٢٠ .

المعايير التي اعتمد عليها في ردوده على النحويين

لم يكن الكرماني جارياً من غير دليل في ردِّه لآراء النحويين؛ بل كان يتبع منهجاً علمياً واضحاً يقوم على أصول النحو وأحكامه، كالسماع، والقياس، والإجماع، فضلاً عن اعتماده على استدلالات أخرى تقتضيها طبيعة الآية، منها مراعاة المعنى أو اللفظ، أو كليهما وغيرها، وفي ما يأتي أهم المعايير التي استند إليها الكرماني في ردوده:

أصول النحو:

أدلة النحو هي: السماع، والقياس، والإجماع ، واستصحاب الحال[١]، والحديث هنا عن هذه الأدلة عند الكرماني، وبيان موقفه منها، وكيفية استدلاله بها في ردوده، على النحو الآتي:

أولاً : السماع: يعد السماع المصدر الأول من مصادر الاحتجاج، وعليه اعتمد اللغويون والنحويون في استقراء اللغة وتقعيدها، وعرفه أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) فقال:((هو الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة))[٢] .

وعرفه السيوطي:((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر))[٣].

واستند الكرماني إلى السماع كثيراً؛ ليحسم قضيةً، أو يرجح رأياً، أو يثبت صحةَ ما ذهب إليه في ردِّه وقد سار الكرماني على نهج النّحاة الذين سبقوه في عدِّ السماع حجة لإسناد ردوده:

---

(١) ينظر: لمع الأدلة ٨١ ، والاقتراح في علم أصول النحو ٧٢ .

(٢) لمع الأدلة ٨١ .

(٣) الاقتراح ٩٦ .

١ – القرآن الكريم: أجمع النحويون متقدمهم، ومتأخرهم على جواز الاستشهاد بالقرآن الكريم والاحتجاج بكل ما ورد أنَّه قرئ به، قال السيوطي:((أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنَّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا))[(١)]. وقال السيد محمود شكري الآلوسي (ت١٣٤٢هـ):((وأمَّا قول ربنا (تبارك وتعالى) فهو أفصح كلام وأبلغه، فلا خلاف في جواز الاستشهاد بمتواتره وشاذه...))[(٢)]. ولا عجبَ فهو كلام الله (عز وجل) العربي، المبين، صحيح النقل، ثابت التواتر، و((لم يتوفر لنصّ ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها، وتحريرها متناً، وسنداً، وتدوينها، وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات، الفصحاء، الأبيناء من التابعين عن الصحابة عن الرسول – صلى الله عليه مسلم– فهو النص العربي الصحيح، المتواتر، المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء، والحركات، والسكنات، ولم تعنَ أمَّة بنص ما اعتنى المسلمون بنصِّ قرآنهم))[(٣)].

والكرماني عرف مكانة القرآن الكريم، وقراءاته، فأنزله المنزلة اللائقة به في الاستشهاد، والاستدلال، فجعل جل اعتماده عليه في تثبيت آرائه، وترجيح ردوده، من ذلك:

ردّه في تفسير قوله تعالى:﴿ مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ ﴾ الأنعام: ١٦،((من قرأ بفتح (الياء) فالفاعل مضمر يعود إلى (ربي) والمفعول محذوف تقديره: من يصرفه عنه، والعائد ضمير العذاب، وحذف الضمير مع الموصول و(مَنْ) في الآية شرط، فالإثبات أحسن. ومَن ضم (الياء) فالمضمر فيه يعود إلى العذاب. الغريب: الضمير في (عَنْهُ) يعود

(١)الاقتراح ٩٦ .

(٢) إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد ٧٦.

(٣) في أصول النحو: للأستاذ سعيد الأفغاني ٢٨.

إلى العذاب، وكذلك الضمير في (يُصْرَفْ) فيمن ضم، والوجه الأول، كقوله:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ هود: ٨))[١].

ومن ذلك ردّه على الكوفيين بقول البصريين في مسألة مجيء (اللام) بمعنى (أن)، قال الكرماني في تفسير قوله تعالى﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ النساء: ٢٦، ((اللام تزاد مع الإرادة والأمر، كقوله: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) و (يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ) (وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ) و (أُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ). وقيل: الفعل محمول على معنى المصدر، أي إرادته هذا وأمره لهذا، وقيل: المفعول محذوف، أي أراد ما أراد ليبين لكم، وأمرت ما أمرت لأن أكون، فتكون (اللام) للعلة. وقال الكوفيون: (اللام) بمعنى أن، وذلك أن الإرادة والأمر يقعان على المستقبل دون الماضي وعلم الاستقبال أن، وأنكره البصريون...))[٢].

وقال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ الزمر:٦٤، قوله(((أعبد) تقديره: أن أعبد، ومحله نصب على البدل من غير، ومثله في السورة:(اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا)، وهذا اختيار أبي علي، ولا يجوز أن ينتصب (أعبد)، على هذا الوجه))[٣].

وهكذا نرى الكرماني يضع القرآن الكريم فى المقام الأول فى الاستشهاد به، والاستناد إليه، ومن مظاهر تقديسه له حرصه على ألا يحمل إلا على الأوجه القوية، الظاهرة، الكثيرة، المستعملة، وأن يبتعد عن حمله على الأوجه الضعيفة، أو القليلة، أو النادرة، أو الشاذة.

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٣٥٥ .

(٢) المصدر نفسه ١/ ٢٩٣ .

(٣) المصدر نفسه ٢/ ١٠١٩– ١٠٢٠ .

استشهاده بالقراءات القرآنية:

القراءات القرآنية أصلٌ من أصول الاستشهاد لدى علماء العربية سواء أكانوا بصريين أم كوفيين في تقرير أحكامهم النحوية.

أما موقف الكرماني من القراءات القرآنية فيتضح من عنايته بها في عدة وجوه، منها: استدلاله بإحدى القراءات لتأييد وجه إعرابي، أو ترجيح قراءة على قراءة، أو تأييد أكثر من قراءة، وقد يرد الوجه الإعرابي الذي تخرج عليه:

من ذلك ذكره القراءة القرآنية تقوية للوجه الإعرابي ليردَّ على منكري هذه القراءة قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡ ﴾ النساء:٩٠، قوله (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ). ((محله نصب على الحال، وقد مقدرة معه، تقوِّيه قراءة يعقوب[١]))[٢].

ومن ذلك دفاعه عن القراءة، وردّه على الفرَّاء في إنكاره قراءة ابن عامر. قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ الأنبياء:٨٨ قوله:(((نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ)، في المصحف بنون واحدة، وفي[٣] ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ابن أبي النجود بالتشديد وغيرهما بالإخفاء[٤]، واختلف النُّحاة في قراءة ابن عامر، فقال بعضهم: هو خطأ وهذا القول عند الفراء[٥] إقدام عظيم؛ لأنَّ من عرف الأسانيد عرف أنَّ هذا ثبت بطرق ثبت بها جميع القرآن، فلا يمكن دفعه))[٦].

وقد يضعِّف القراءة ثمَّ يذكر لها تخريجاً نحوياً من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى:﴿ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ ﴾ الفرقان:١٨، قوله :(أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ)، (اتخذ) ها هنا متعد إلى مفعول واحد وهو قوله:(أَوْلِيَاءَ)

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥١.

(٢)غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٣٠٢ .

(٣) يبدو أنّ هذا النص أصابه تصحيف والصواب (وقرأ ابن عامر وأبو بكر).

(٤) ينظر: مختصر شواذ القراءات ٩٢، والتبصرة في القراءات ٢٦٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٠.

(٦) غرائب التَّفسير وعجائب التأويل ٢ / ٧٤٦ – ٧٤٧ .

ودخله (مِنْ) للنفي في قوله:(ما كان) كما دخل في قوله:(مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ) وقوله:(مِنْ دُونِكَ) ظرف، كما في قوله:(وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ) وقراءة أبي جعفر في جماعة: (أن نُتَخَذَ)[1] ضعيف... ووجه قراءته: أنَّ الفعل لما بني للمجهول صار كالفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فجاز دخول (من) عليه، كما تقول: ما أعطيت من حبة، كذلك: ما اتخذت من ولي))[2].

فهذه أمثلة للشواهد القرآنية في كتابه هذا الذي جاء زاخراً بالشواهد القرآنية المتواترة والشاذة.

٢- الحديث الشريف:

الحديث: هو ما أضيف إلى النبيِّ – صلى الله عليه وسلم- من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ خَلْقيةٍ أو خُلُقيةٍ حقيقة أو حكماً، حتى الحركات والسكنات في اليقظة، والمنام[3].

قال السيوطي:((أفصح الخلق على الإطلاق سيدنا ومولانا رسول الله، حبيب رب العالمين (جلا وعلا)))[4].

والحديث النبوي الشريف هو العنصر الثاني من عناصر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، والأصل الثاني من أصول الاحتجاج بعده عند المحققين من اللغويين، والنحاة؛ إذ لم تعهد العربية في تأريخها بعد القرآن الكريم، لفظاً أفصح ولا بياناً أبلغ، ولا أقوم معنًى، ولا عبارة أصح من كلام النبي – صلى الله عليه وسلم-[5].

ومع إجماع اللغويين، والنحاة على أن النبي – صلى الله عليه وسلم- هو أفصح العرب قاطبة، إلا أنَّهم انقسموا فيما يروى من الأحاديث على فرق[6]:

---

(١) ينظر: المحتسب ٢/١١٩، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٧٣.

(٢) غرائب التَّفسير وعجائب التأويل ٢ / ٨١١ .

(٣) ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ١٥- ١٦ .

(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ١٦٥ .

(٥) ينظر: في أصول النحو ٤٦ .

(٦) ينظر: الاقتراح ١٠٦ -١١٢، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ١٩ -٢٩ .

أمَّا الكرماني فاحتوى كتابه على كثير من الأحاديث، بلغ عددها مائة وأحد عشر حديثاً[١]، استشهد بها فى مواضع متعددة؛ ولكن ليس لدعم قاعدة نحوية، أو لإثبات حجته في الردِّ، وإنَّما لتفسير معنًى فهو من المقلين في الاستشهاد بالحديث في القضايا اللغوية، من ذلك:

قوله في تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ الشرح: ٦، ((ذهب جماعة: إلى أنَّ العسر واحد واليسر اثنان؛ لأنَّ العسر معرفة واليسر منكر، ولو كان الأول لقال مع العسر اليسر في الثاني، ولما جاء في الحديث قال رسول الله: ((لن يغلب عسر يسرين))[٢]))[٣].

٣ – أقوال العرب: الشعر:

الشعر ديوان العرب، وسجل تأريخهم، وأنسابهم، وأحسابهم، ووقائعهم، وحوادثهم ومعالم بيئتهم، وحافظ أمجادهم، ومفاخرهم، وطيب أعراقهم، وكريم أخلاقهم، وذاكر أيامهم وأوطانهم، وفرسانهم، وشجعانهم، وكرمائهم.

ولهذا كان للشعر منزلته عند العرب، فعنوا به، فكانت القبيلة إذا نبغ فيها شاعر تصنع الأطعمة وتعد الموائد، وتقيم الليالي، وتأتيها القبائل لتهنئها[٤].

وقد ((أقبل النحويون على الشعر يستلهمونه الإفصاح عن القاعدة النحوية، معتمدين عليه في إقامة حججهم، وأصبح يمثل العنصر الغالب في دراساتهم، فقد نسبوا إليه في تمثيل لغة العرب، ووجدوا فيه المادة الخصبة، الغنية التي تمثل المتعدد من الأساليب، والكثير من الاستعمالات))[٥].

هذا وقد قسَّم العلماء الشعراء على أربع طبقات[٦]:

---

(١) ينظر: فهارس المحقق ١٤٥١– ١٤٥٦.

(٢) صحيح البخاري: ٢١٣/٦.

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٣٥٨/٢ .

(٤) ينظر: عصور الاحتجاج ٧٥ .

(٥) المصدر نفسه ١٨٦ .

(٦) ينظر: خزانة الأدب ١/ ٢٩ ، وعصور الاحتجاج ٢٠٢.

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام، ولم يدركوه، كامرئ القيس، والأعشى، والنابغة الذبياني، وزهير بن أبي سلمى.

الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد بن ربيعة، وحسان بن ثابت، وكعب بن زهير، والحطيئة.

الطبقة الثالثة: الشعراء المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهلية كجرير، والفرزدق.

الطبقة الرابعة: الشعراء المولدون، وهم من جاؤوا بعد شعراء الطبقة السابقة إلى زماننا، كبشار بن برد، وأبي نواس.

وقد أوصلها بعضهم إلى ست طبقات بإضافة طبقتين أخريين، هما طبقة الشعراء المحدثين وهم الذين جاؤوا بعد المولدين كأبي تمام، وطبقة المتأخرين كالمتنبي(١). أمَّا الطبقتان الأوليان فقد أجمع النحاة على جواز الاستشهاد والاحتجاج بشعرهما. وأمَّا الطبقة الثالثة فالصحيح جواز الاستشهاد بشعرهم أيضاً خلافاً لأبى عمرو بن العلاء، وغيره ممن لحنوا بعض شعراء هذه الطبقة، كالفرزدق والكميت، وذي الرمة وعدوهم من المولدين؛ لأنَّهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب(٢).

وأما الطبقة الرابعة فالصحيح أنَّه لا يستشهد بشعرها، خلافاً لما ذهب إليه الزمخشري، والرضي من جواز الاستشهاد بشعر من يوثق به منهم(٣).

ورد عليهما:((بأن قبول الرواية مبنى على الضبط، والوثوق، واعتبار القول مبنى على معرفة أوضاع اللغة العربية، والإحاطة بها، ومن البيِّن أنَّ إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية))(٤).

أما الكرماني فقد امتلأ كتابه بالشواهد الشعرية لإثبات ردوده أو لبيان قاعدة نحوية أو لشرح معنًى، واحتج كثيراً بشعراء الطبقتين الأولى والثانية، ومن ذلك:

---

(١) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/١١٣، وخزانة الأدب ١/ ٣٢ .

(٢) ينظر: خزانة الأدب ١/ ٣٠ .

(٣) ينظر: خزانة الأدب ١/ ٣٠ –٣٢ ، وعصور الاحتجاج ٢٠٣ .

(٤) خزانة الأدب ١/ ٣٠ –٣١ .

ردّه بقول الشاعر على أنَّ خلو الجملة من العائد لا يمنعها من الخبر، قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ البقرة:٦، قوله:(سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ)،((رفع بالابتداء (أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) الخبر، وخلو الجملة من العائد لا يمنعها من الخبر، كقول الشاعر[١].

حرامٌ عليَّ لا أرى الدهرَ باكياً على شَجْوِه إلا بَكَيْتُ على صَخْرِ))[٢].

وقد يرد الكرماني الشاهد النحوي لمخالفته القاعدة النحوية من ذلك، قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ النساء: ٢٤، قوله:(كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)، ((نصب على المصدر؛ لأنَّ معنى حرمت عليكم تحريمه. وقيل: منصوب بفعل مضمر أي الزموا كتاب الله. الغريب: نصب على الإغراء، والتقدير، عليكم كتاب الله، فقدم. كقول الشاعر[٣]:

يا أيُّها المَائِحُ دَلْوِي دُونَكا إنّي رأيت النَّاس يَحْمَدُونَكَا

وهذا بعيد؛ لأنَّ ما انتصب على الإغراء لا يتقدم على ما ينصبه))[٤].

وقد يذكر الكرماني شواهد غيره لإثبات حجته من ذلك، قال في تفسير قوله تعالى:﴿ وَلَقَدۡ صَدَّقَ عَلَيۡهِمۡ إِبۡلِيسُ ظَنَّهُۥ ﴾ سبأ:٢٠، ((قال أبو علي: ويجوز أن ينتصب انتصاب الظرف، أي صدق عليهم إبليس في ظنّه، وأنشد أبو علي في تعدية (صدق) بالتخفيف قول الشاعر[٥]:

فإنْ يَكُ ظَنِّي صادِقاً وهو صادِقٌ بشملةَ يحبسْهم بها محبساً أزلا ...))[٦].

---

(١) البيت لعبد الرحمن بن جمانة المحاربي الجاهلي ينظر: مجمع البيان ١ / ٩٠ قال أنشده أبو زيد، ونُسِب للخنساء ولم أجده في ديوانها، ووجدت في البيت أكثر من رواية .

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/١١٧ .

(٣) البيت لجارية من بني مازن ، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٢٨ ، خزانة الأدب ٦/ ١٩٠.

(٤) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ١ / ٢٩٠ .

(٥) البيت في الحجة في القراءات السبع وعللها ٤ / ١٦٥ ، ونسب إلى مكبرة بن بردام شملة وفيه بدلاً من أزلا، وصادقي بدلاً من صادقٌ .

(٦) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ٩٣٤ .

ومن ذلك ردّه على إقامة المصدر مقام الاسم المجهول مع وجود المفعول به، وبيانه إنَّ هذا مخصوص بالشعر، قال في تفسير قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾الأنبياء: ٨٨ ، قوله:(((نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ)، وقال بعضهم: تقديره: نجِّيْ النجا المؤمنين، فسكن الياء وأقيم المصدر مقام اسم المجهول، وهذا بعيد من وجهين: أحدهما: تسكين الياء من غير موجب والثاني: إقامة المصدر مقام الاسم مع وجود المفعول به، وبابه الشعر قال[١]:

ولَوْ ولِدَتْ قَفِيْزَةُ جَرْوَ كَلْبٍ   لَسُبَّ بِذلِك الْجَرْوِ الكِلاَبَـا))[٢].

وأمَّا طبقة الشعراء المحدثين، وهم الذين جاؤوا بعد المولدين كأبي تمام، وطبقة المتأخرين، كالمتنبي فقد وجدتُ شيخنا استشهد بشعر أبي تمام[٣] في موضع واحد والمتنبي في موضعين، لبيان معنًى، وليس لإثبات حجته في مسألة نحوية من ذلك:

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَـٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ﴾النحل: ٧، ((أي بالمشقة الشديدة. الغريب: لم تكونوا بالغيه إلا بنصف النفس، لِذهاب نصفها بالتعب. أي بنصف قوى أنفسكم ، ويقوي هذا المعنى قول المتنبي[٤]:

حتى وصلتُ بنفسٍ ماتَ أكثرها   وليتني عشتُ منها بالذي فَضَلَا))[٥].

---

(١) البيت لجرير: يهجو الفرزدق وقفيزة أم الفرزدق، ولم يعثر عليه في ديوانه، ينظر:الخصائص ٣٩٧/١ ، خزانة الأدب ١/ ٣٢٩ .

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ٧٤٦ – ٧٤٧ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ١٤١٢ .

(٤) ديوان المتنبي ١٢.

(٥) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٥٩٩ .

النثر:

والمقصود: ما قاله العرب الفصحاء الذين يوثق بعربيتهم، ويطمأن إلى فصاحتهم فى الجاهلية، وصدر الإسلام إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، وشيوع اللحن(١).

وقد استشهد الكرماني بكثير من أقوال العرب لإثبات رأيه وبيان صحة ما ذهب إليه وردّه على من خالفه، ومن مواضع ذلك في كتابه:

ردّه بقول العرب في مسألة مَن جعل (إنْ) نفياً و(اللام) بمعنى (إلا)، قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ البقرة: ١٤٣،((و(إنْ) هي المخففة من الثقيلة، ويلزمها لام للفرق بينها وبين النافية والشرطية، ومن جعل (إنْ) نفيا و(اللام) بمعنى (إلّا) فقوله مزيف بعيد؛ لأنَّه لم يأتِ في كلام العرب (لام) بمعنى (إلّا) فيجري هذا عليه))(٢).

وقد يذكر الكرماني مسألة خلافية بين عالمين، ويذكر أحد العلماء قول العرب في إثبات صحة ما ذهب إليه، من ذلك قول الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾ الأعراف:١٠٧-١٠٨، ((إذَا هذه يسميها النحويون: إذا المفاجأة، تقول: خرجت فإذا زيد قائم، وذهب المبرد: إلى أنَّه ظرف مكان. وذهب علي بن سليمان: إلى أن التقدير: فإذا حدوث زيد قائم. قال: وهو ظرف زمان، كما كان، ومثله، الليلةَ الهلال، أي حدوث الهلال))(٣).

وقد يردُّ الكرماني قول العرب إذا وجد في ذلك عدم صحة التوجيه النحوي فيما يراه، وفي الآية الآتية التي ردَّ الكرماني فيها قول العرب نجده استعمل مختلف أدلة الصناعة لبيان الوجوه المحتملة في الآية، قال في تفسير قوله تعالى:﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ المائدة: ٦ ،((... **وقرئ**:(وَأَرْجُلَكُمْ) بالنصب والجر، والظاهر في النصب العطف على الوجوه، والأيدي، ويحتمل العطف على محل الجار والمجرور في قوله:

---

(١) ينظر: الاقتراح ١١٢.

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/١٨٣

(٣) المصدر نفسه ١ / ٤١٥ .

(بِرُءُوسِكُمْ)، والظاهر في الجر، أنَّه معطوف على (بِرُءُوسِكُمْ). ويحتمل الجواز، وإن كان مع الواو، كقوله :

وهَلْ أَنْتَ إنْ مَاتَتْ أَتَانك رَاكِبٌ إلَى آلِ بِسْطَامَ بنِ قَيْسٍ فَحاطِبِ[١]

فَجَرَّ قوله، (فحاطب) المجاورة (قيس)، وحقه الرفع، لأنَّه معطوف على راكب واحتجاج من احتَجَّ بقوله: **جحر ضب خرب،** بعيد لمكان الواو في الآية ، فصارت الآية من المجمل الذي بيانه إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وقد بينه **(ويل للعراقيب من النار)**[٢]))[٣].

وقد يذكر الكرماني قول العرب في تقوية معنًى، ومن ذلك ما ذكره على لسان شيخه في تفسير قوله: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ غافر: ١٠، ((... الغريب : قال الشيخ الإمام : يحتمل مقتكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون كما تقول: **(الصيفَ ضيعتِ اللبن)**[٤]))[٥].

ثانياً: القياس:

(١) البيت للفرزدق، ديوانه ٩٦ ، وفيه أكثر من رواية، ينظر: ثمار القلوب ١/ ١٠٨ ، بخاطب .

(٢) المعجم الأوسط ٣/١٧٠ ، والحديث في سنن أبي داود بلفظ (ويل للأعقاب من النار).

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٣٢١ .

(٤) يضرب مثلاً لترك الشيء وهو ممكن، وطلبه وهو متعذر، قيل: أن رجلاً استنكح امرأة فطلقت، فبعد ذلك طلبت منه اللبن، فقال: بالصيف ضيعت اللبن. ينظر: الأمثال للاصمعي ١٦٠، والأمثال لأبي عبيد ٢٤٧ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٦٨.

(٥) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢/ ١٠٢٧ .

القياس هو: حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع[١]. والقياس هو الأصل الثاني من أصول النحو بعد السماع، فالنحو يعتمد عليه اعتماداً كبيراً، ولهذا قال أبو البركات الأنباري في رده على من أنكر القياس:((اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنَّ النحو كله قياس؛ ولهذا قيل في حده: النحو: علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة))[٢] .

فهذا الكسائي يحصر النحو بالقياس في قوله المعروف[٣]:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع

وأركانه أربعة[٤] :

١ - أصل، وهو المقيس عليه، أو المحمول عليه .

٢ - فرع ، وهو المقيس، أو المحمول .

٣ - حكم .

٤ - علة جامعة .

وفصل أبو البركات الأنباري أركان القياس إذ قال:((وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع... وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو))[٥].

---

(١) ينظر: لمع الأدلة ٩٣ .

(٢) المصدر نفسه ٩٥، وينظر: الاقتراح ١٥٢- ١٥٣ .

(٣) ينظر: أخبار النحويين ٥٣ .

(٤) ينظر: لمع الأدلة ٩٣ ، والاقتراح ١٥٤ .

(٥) لمع الأدلة ٩٣.

أمَّا الكرماني فقد عول على القياس كثيراً في كتابه، فلم يقتصر على السماع، بل جعل من القياس دليلاً على إثبات كثير من المسائل، وجعل القياس وسيلة استعان بها لدعم ردوده، سواء أكانت تلك الأحكام ترجيحا بين الآراء أم تضعيفاً لرأي. من ذلك:

ردّه في مسألة مجيء التمييز معرفة، إذ جعل الكرماني (مَن) في محل نصب قياساً على قراءة ابن عامر، قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ البقرة:١٣٠، قوله:(إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)، ((فخفف، وقيل: سفه في نفسه، فحذف الجار، وقيل: تمييز، وهو ضعيف؛ لأنَّ التمييز لا يكون إلا نكرة، وله وجه آخر وإن كان ضعيفاً فليس بأضعف مما ذكر وهو أنْ يجعل (مَن) في محل نصب، قياساً على قراءة ابن عامر[١](ما فعلوه إلا قليلاً) النساء:٦٦، وهذا قياسٌ لا ينكسر وتكون (نفسه) تأكيداً له وبدلاً كما تقول: ما جاء القوم إلا زيداً نفسه، وقريب منه قراءة من قرأ (فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ) البقرة:٢٨٣، بنصب (الباء)، على أنَّه بدل من الهاء...))[٢].

وردّه أنَّ الفعل (جعل) يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل على الوجه الغريب قياساً على قول العرب المشهور، قال الكرماني في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾الأنعام: ١٢٥ ، قوله:(((صَدْرَهُ)، المفعول الأول لـ(يجعل) (ضَيِّقًا) المفعول الثاني، وقوله (حَرَجاً) جاز أن يكون وصفاً لـ(ضَيِّقاً)، وجاز أن يكون مفعولاً بعد مفعول وهو الغريب، ومثله : رمان حلو حامض))[٣].

ومن ذلك ردّه على مَن قال: أنَّ اللام في الفعل (وَلِتَصْغَى)، هي لام الأمر وبيَّن الكرماني أنَّ هذا لا يأتي إلا في شعر شاذ لا يقاس عليه، قال في تفسير قوله تعالى:﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ الأنعام: ١١٣، ((في اللام ثلاثة أقوال: أحدها: أنَّه لام العاقبة، والواو زيادة وقيل: لام كي، وهو عطف على المعنى، أي ليغروهُ ولتَصغَى. وقال أبو حاتم: هي لام القسم، والأصل لتَصْغَينَّ، وهذا مذهبه في

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات ٢٣٥ .

(٢) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ١ / ١٧٧ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٣٤٨ .

مواضع. العجيب: هو لام الأمر، وهذا يدفعه إثبات الألف، ولا يأتي إلا في شعر شاذ لا يقاس عليه))[١].

وقد يذكر الكرماني ردَّ غيره من العلماء في القياس. من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾الأعراف: ٢٧ ،((قال الزجاج[٢]: ما بعد (حيث) صلة له. قال أبو علي[٣]: هذا سهو، بل ما بعده جملة أضيف إليها (حيث) قياساً على ظرف الزمان في الإضافة إلى الجمل))[٤].

ثالثا: الإجماع:

والمراد به:((إجماع نحاة البلدين: البصرة، والكوفة))[٥]. وهو أصل من أصول النحو، ودليل من أدلته المعتبرة بعد السماع، والقياس؛ لأنَّه منتزع من استقراء اللغة، وناشئ عنها[٦]. ويشترط للاحتجاج به: ألا يخالف المسموع، ولا المقيس عليه[٧].

وقد استدل به الكرماني في كثير من المسائل، واعتمد عليه أصلاً يعول عليه عند غياب الأدلة الأخرى، لإثبات ما يراه صائباً، أو في ترجيح رأيٍّ على آخر، ومن ذلك:

ردّه بإجماع النحاة في الآية الكريمة: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾ البقرة: ٢٤، قال:((ذهب جماعة من المفسرين: إلى أنَّ التقدير، فإن لم تفعلوا هذا فيما مضى ولن تفعلوا فيما يستقبل، وهذا غير مرضي عند الفقهاء والنحاة؛ لأنَّه إذا قال: إنْ دخلت الدارَ فأنتِ طالق، وإن لم تدخلي الدار فأنت طالق، يقع على دخول مستأنف، ولا يتعلق بالماضي ألبتة، وهذا إجماع. وقال النحويون: (لَمْ) إذا دخل المستقبل نقله إلى

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٣٨١ .
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٢٩.
(٣) ينظر: الإغفال: ٢/ ٢٤٩ وما بعدها.
(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٤٠١ .
(٥) الاقتراح ١٤٦ .
(٦) ينظر: الخصائص ١/ ١٨٩ ، والاقتراح ١٤٧.
(٧) ينظر: المصدر نفسه ١/ ١٨٩.

معنى الماضي، وإن الشرطية إذا دخل الماضي أو ما بمعنى الماضي نقله إلى معنى المستقبل))[١].

وردّ بقول النحاة على قراءة أبي جعفر المدني، في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ الزمر: ٥٦، قوله:(يَا حَسْرَتَا)، ((في الألف ألف الندبة، وقيل: بدل من ياء الضمير. الغريب: قرأ أبو جعفر:(يا حسرتاي)، واستبعده النحاة، وله وجهان: أحدهما: أنَّه جمع بين البدل والمبدل، والثاني: أنَّ الألفَ للتثنية، كقولك: لبيك وسعديك على لغة بالحارث، والمنادى إليه محذوف، ولهذه نظائر))[٢].

معايير أخرى:

١- الردُّ بمراعاة المعنى:

يردُّ الكرماني آراء النحويين؛ إذا خالفت المعنى المشهور والمعروف، ومن ذلك ردُّه على الفرَّاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾ الأنفال: ٢٥، ((ذهب الفراء: إلى أنَّه نهي فيه جواب الأمر، وذهب جماعة إلى أنَّه نهي فيه جزاء الشرط، وكلا القولين فاسد من حيث المعنى والاحتجاج بقوله:(ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ)، لا يصح؛ لأنَّ تقدير هذه الآية، إن تدخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان، وهذا مستقيم، ولو قلت في الأول: (إن تتقوها لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)، لا يستقيم في المعنى. والوجه ما ذهب إليه الأخفش: أنَّه نهي والتقدير (وَاتَّقُوا فِتْنَةً [و] لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا)، فحذف الواو، لمناسبة بينهما، والضمير فيه للفتنة، وهو من باب قولهم: لا أرينك ها هنا، أي لا تفعلوا ما تفتنون به....))[٣].

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ١٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ١٠١٧/٢ .

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٤٣٨ .

٢- الردُّ بمراعاة اللفظ:

جعل الكرماني مراعاة اللفظ أحد أدلته في الردِّ، من ذلك قال في تفسير قوله تعالى:﴿ لِّلۡكَٰفِرِينَ لَيۡسَ لَهُۥ دَافِعٞ ﴾ المعارج: ٢،قوله: (للكافرين)، ((قيل: صلة للسائل، أي سائل الكافرين، وقيل: اللام بمعنى من، أي من الكافرين، وقيل: صفة لعذاب، أي بعذاب الكافرين، واللام لام الاستحقاق. وقيل: متصل بواقع، ومحله نصب، أي يقع لهم. وقيل: بمعنى على، أي يقع عليهم. العجيب: قَولُ من قال:(اللام) بمعنى عن، والتقدير ليس يقع عنهم. بعيد؛ لأنَّ اللفظ لا ينبئ عنه، وإن جعل بمعنى عن، ووصل بدافع صح، أي ليس يدفع عن الكافرين))[١].

٣- الردُّ بمراعاة اللفظ والمعنى:

ردَّ الكرماني قول قطرب لبعده في اللفظ والمعنى، قال في تفسير قوله تعالى:﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ ﴾ البقرة: ١٥٠((العجيب: قول قطرب:(إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا) في محل جر بـ(على) أي إلا على الذين ظلموا، وهذا بعيد لفظاً ومعنى))[٢].

٤- الردُّ بعدم النظير:

ويستدل بهذه القاعدة على نفي الدليل، إذ لم يقم على الإثبات، فإن قام الدليل لم يلتفت إلى إيجاد النظير، لأن إيجاده بعد قيام الدليل، إنما هو للأنس[٣]، وقد استعان به الكرماني في ردِّ قراءة أبي مالك في قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلۡحُبُكِ ﴾ الذاريات: ٧، ((...الغريب: قرئ في الشواذ، الحَبَك - بفتحتين- والحِبِك - بكسرتين- والحُبَك - بضم ثم فتح. العجيب، قرأ أبو مالك، الحِبُك - بكسر الحاء وضم الباء. وليس لهذا في

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢/ ١٢٥٠ .

(٢) المصدر نفسه ١/ ١٨٥ .

(٣) ينظر: الخصائص : ١٩٨/١.

كلام العرب نظير، لا في الاسماء ولا في الأفعال، ولا في الأدوات. ولعله جمع بين اللغتين))[١].

يتبيَّن مما سبق منزلة الكرماني على مناقشة أقوال العلماء لاستنباط الوجه الصحيح، وأنَّه يتبع منهجاً علمياً رصيناً في تناوله المسائل، وهذا يدل على عظم عقليته وإبداعه، وسعة أفقه وفكره .

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢/ ١١٣٨-١١٣٩ .

الفصل الثاني

ردوده في الأسماء

المبحث الأول: ردوده في المرفوعات

المبحث الثاني: ردوده في المنصوبات

المبحث الثالث: ردوده في التوابع

المبحث الرابع: ردوده في المبني من الأسماء

المبحث الأول

ردوده في مرفوعات الأسماء

أولاً: المبتدأ الذي يرفع فاعلاً يسد مسدّ الخبر

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ البقرة:٦، قوله:(سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ)،((رفع بالابتداء (أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) الخبر. وخلو الجملة من العائد لا يمنعها من الخبر، كقول الشاعر[(١)]:

حرامٌ عليَّ لا أرى الدهرَ باكياً على شَجْوِهِ إلا بَكَيْتُ على صَخْرِ

ولا يجوز أن يجعل الجملة مبتدأ، و(سواء) خبره، لأنَّها لا تقع مبتدأ قط؛ ولأنَّ الاستفهام لا يتقدم عليه خبره. وأمَّا قوله:(سَوَاءً الْعَاكِفُ) فـ(سَوَاءً) الخبر، وهو مصدر لا يثنى، وكذلك إذا قلت: سواء على الإنذار وترك الإنذار؛ لأنَّ العلة زالت، وهي كونها جملة، والألف فيه للتسوية))[(٢)].

ذكر الكرماني أنَّ (سواء) مبتدأ والجملة (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) خبر وخلو الجملة من الضَّمير لا يمنعها من الخبر، وذكر الشاهد الشعري على ذلك، ومنع الوجه الإعرابي القائل أنَّ (سواء) خبر والجملة (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) مبتدأ، وعلل ذلك أنَّ الاستفهام لا يتقدم عليه الخبر، وتعدَّدت آراء النُّحاة في هذه المسألة على ما يأتي:

من ذهب إلى أنَّ (سواء) مبتدأ، و(أأنذرتهم) هو الخبر، الزَّجاج، ومكي القيسي (٤٣٧هـ)، والطبرسي، وغيرهم[(٣)]، والتقدير: والله أعلم: سواء عليهم الإنذار، وعدمه، وهذه الجملة خبر (إنَّ) ، أو معترضة بين اسم (إنَّ) (الذين كفروا)، وخبرها (لا يؤمنون).

---

(١) البيت لعبد الرحمن بن جمانة المحاربي الجاهلي ينظر: مجمع البيان ١ / ٩٠ قال أنشده أبو زيد ونُسِب للخنساء ولم أجده في ديوانها ، ووجدت فيه أكثر من رواية.

(٢) غرائب التَّفسير وعجائب التأويل ١ / ١١٧ .

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٧٧ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٧٦، ومجمع البيان ١ / ٩٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٩، والدُّر المصون ١/١٠٥ .

وذهب كثير من النُّحاة أنَّ (سواء) خبر مقدم، و(أأنذرتهم) في التأويل بمفرد، مبتدأ مؤخر، منهم الزَّمخشري (ت٥٣٨هـ)، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، وابن مالك، والرضي، وغيرهم(١)، والتقدير والله أعلم الإنذار وعدمه سواء، وهذه الجملة خبر (إنَّ)، أو معترضة، وخبرها (لا يؤمنون)، ومنع أبو على الفارسي هذا الوجه، بحجة أنَّه ليس في الكلام مخبر عنه، وأنَّ (سواء) قبل الاستفهام، وما قبل الاستفهام لا يكون داخلا في حيز الاستفهام، ولذا فلا يجوز أن يكون الخبر عمل في الاستفهام متقدما على الاستفهام(٢)، ومنع ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)، هذا الوجه أيضاً(٣) .

وذهب ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) إلى أنَّ (سواء) خبر لـ(إنَّ)، والمصدر من الفعل (أأنذرتهم)، وما بعده فاعل لـ (سواء) المتأول باسم الفاعل، والتقدير: والله أعلم: إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدمه(٤) .

ذهب أبو البركات الأنباري، في رأيه الثاني، وأبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ): يكون (سواء) مبتدأ، و(أأنذرتهم أم لم تنذرهم) في تأويل مفرد، وهو فاعل لـ(سواء) وسد مسد خبره، وعلل أبو البركات الأنباري هذا الوجه بأنَّ (سواء) في معنى اسم الفاعل، واسم الفاعل إذا وقع خبراً عمل عمل الفعل، والتقدير: إنَّ الذين كفروا مستوٍ عليهم الإنذار وتركه(٥)، وقال العكبري:((قوله تعالى:(سواء عليهم) رفع بالابتداء، و(أأنذرتهم أم لم تنذرهم) جملة في موضع الفاعل، وسدَّت هذه الجملة مسد الخبر، والتقدير: يستوي عندهم الإنذار وتركه، وهو كلام محمول على المعنى ...))(٦).

---

(١) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ١/ ٨٧ ، وشرح المفصل ١/ ٩٣ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٦٧ ، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٢٥، والدُّر المصون ١/ ١٠٥ ، وأوضح المسالك ١/ ١٨٥ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٣٦/١.

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع وعللها ١/ ٢٦٨- ٢٦٩ .

(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٣٦ – ٥٣٧ .

(٤) ذكره أبو جعفر النحاس في إعرابه ١٠١ ، ونسبه لابن كيسان.

(٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٥٠ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٤ .

والذي يبدو لي من هذه الأوجه هما الوجهان الأوّليان لكثرة المعربين؛ ولمناسبتهما معنى الآية الكريمة، إذا المعنى: إنَّ الذين كفروا الإنذار وعدمه سواء عليهم، أو: سواء عليهم الإنذار وعدمه والله تعالى أعلم، فضلاً عن أنَّ هذين الوجهين سلما من الاعتراض عليهما من حيث الصناعة النحوية .

أمَّا الوجه الذي ذكره أبو البركات، والعكبري فلا يجوز إلا عند الأخفش، والكوفيين ومن وافقهم؛ الذين أجازوا أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده مغنٍ عن الخبر من غير أن يعتمد على استفهام، أو نفي؛ لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل(١)، وردَّ البصريون مذهب الأخفش، والكوفيين ومن وافقهم بأنَّ اسم الفاعل فرع في العمل فلا يعمل إلا بما يقويه(٢).

ثانياً: حذف الخبر

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾ الأنعام:٩٩، قوله:(((وَجَنَّاتٍ)، عطف على (نبات)، أو على (خضراً)، ومن رفع فهو عطف على (وَمِنَ النَّخْلِ) على الوجوه التي سبقت، وقول من قال: لا وجه للرفع لأنّه لا يكون من النخل نبات فكلام لا طائل تحته))(٣).

يرى النُّحاة جواز حذف الخبر إذا دلَّت عليه قرينة لفظية، أو حالية تغني عن النطق به؛ لأنَّ الألفاظ إنَّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهِم المعنى، دون اللفظ جاز ألّا تأتي به(٤)، ذكر الكرماني أنَّ (جنّاتٍ) فيها وجهان الأول: النّصب وهو على

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ١/ ٧٧ ، وشرح المفصل ٦/ ٧٩ .
(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٣٥ .
(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٣٧٧ .
(٤) ينظر: أمالي ابن الشّجري ٢ / ٦١ -٦٢ .

وجهين: منصوبة عطفاً على (نَبَاتَ) أو منصوبة عطفاً على (خَضِراً)، ووجه النَّصب هو قراءة الجمهور، ولا خلاف في هذا التَّوجيه الإعرابي .

الآخر: أنَّها مرفوعة، وهي قراءة عاصم، ومحمد بن أبي ليلى(ت١٤٨هـ)، والأعمش[١]، وفي الرفع توجيهان أيضاً:

١- مرفوعة بالابتداء والخبر محذوف، وممن ذهب إلى هذا الإعراب النَّحاس (ت٣٣٨هـ)[٢]، وابن عطيَّة (ت٥٤١هـ)[٣]، وأبو البركات الأنباري[٤]، وغيرهم[٥]، إذ اتفقت أقوالهم على أنَّ (جنّات)، مرفوعة على الابتداء؛ لأنَّه لا يصح أن ترفع على الإتِّباع؛ لأنَّ ذلك يفسد المعنى، مما دعا أبا حاتم، وأبا عبيدة (ت٢١٠هـ)، إلى إنكار هذه القراءة، إذ قالا: ((هي محال؛ لأنَّ الجنَّات لا تكون من النَّخل))[٦]، ويبدو أنَّ الكرماني كان ردّه بقوله على المعترضين على الرفع على أبي حاتم، وأبي عبيدة بقوله:((فكلام لا طائل تحته)).

وقد وافق أبو حيّان ما ذهب الكرماني إليه ومن سبقه، إذ قال:((ولا يسوغ إنكار هذه القراءة، ولها التوجيه الجيّد في العربية، وجهت على أنَّه مبتدأ محذوف الخبر))[٧].

الخبر))[٧]. إذن فالقراءة جائزة إذا خُرّجت على هذا التأويل.

٢- إنَّ (جنَّات) مرفوعة بالعطف على (قِنْوانٌ)، وهذا الوجه فيه خلاف بين النُّحاة، وممن قال بهذا الرأي الفرّاء، إذ قال:((وقوله: (جنَّاتٍ من أعنابٍ) إلا أنّ جمع المؤنث

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٧ ، ومختصر في شواذ القراءات ٣٩.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنَّحاس ٣٢١.
(٣) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢/ ٣٨٧ .
(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٣٣ .
(٥) ينظر: ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٦٤ ، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٥٥ .
(٦) إعراب القرآن للنّحاس ٣٢١ .
(٧) البحر المحيط ٤ / ١٩٣ .

بالتاء يخفض في موضع النصب ولو رفعت (الجنّات) تتبع (القنوان) كان صواباً))[١]، وممن تبع الفرَّاء الزَّمخشري[٢]، والرَّازي (ت٦٠٦هـ)[٣].

والّذي يتضح في هذه المسألة أنَّ (جنَّات) في – قراءة الرفع – رُفعت على الابتداء مع حذف الخبر، ولهذا الرأي ما يسوغه، فهو موافق للقواعد النَّحوية التي تقول: يجوز حذف الخبر إذا دلّت عليه قرينة، فضلاً عن أنَّه متسق مع المعنى، أمَّا الرأي الآخر وهو الرفع على الإتباع فإنَّهُ ((قول ضعيف)) والله أعلم .

(١) معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٣٤٧ .

(٢) ينظر: الكشاف ٢ / ١٤٩.

(٣) ينظر: التَّفسير الكبير ١٣/ ١٠٩ .

ثالثاً: جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ هود:٧٨، قوله:(هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)، ((مبتدآن وخبران، وإن شئت قلت: (هَؤُلَاءِ) مبتدأ (بَنَاتِي) بدل منه أو عطف بيان،(هُنَّ) مبتدأ، (أَطْهَرُ) خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وإن شئت قلت: (هَؤُلَاءِ) مبتدأ، (بَنَاتِي) مبتدأ ثان، (هُنَّ) مبتدأ ثالث (أَطْهَرُ) خبره، وإن شئت قلت: (هَؤُلَاءِ) مبتدأ (هُنَّ) مبتدأ ثان (بَنَاتِي) خبره تقدم عليه (أَطْهَر) خبر ثان وزعم بعضهم، أنَّ (هُنَّ) في الآية فصل، وعماد لا محل له من الإعراب، وارتفاع (أَطْهَرُ) من وجهين: خبر المبتدأ الأول، وخبر بعد خبر، وقول من قال: (هُنَّ) فصل، ضعيف مردود، لأنَّ الفصل إنَّما يزاد مع المعرفة أو مع ما يمتنع من دخول الألف واللام، وروي عن محمد بن مروان أنَّهُ: قرأ (أطهرَ)، بالنصب جعله حالاً، وزيَّفه سيبويه، ورده عليه، وعلى عيسى بن عمر بأنَّه قرأ بالنصب أيضاً، وروي أيضاً عن أبي عمرو: إنكار النصب. وقال: احتبى ابن مروان في لحنه. وذهب بعض النُّحاة، وهو الكسائي إلى جواز النَّصب على الحال، وأن (هُنَّ) عماد، وقد تبيَّنت فساد ذلك، ووجه النصب ما ذكر، وهو أن يجعل (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) مبتدأ ثانياً، و(هُنَّ) خبر المبتدأ، و(أطهر) حال ، والعامل في الحال الإشارة في (هؤلاء). قال الشيخ الإمام: لم تستقصَ هذه المسألة هذا الاستقصاء))[(١)].

هذه المسألة التي ذكرها الكرماني وفصّل القول فيها، يتابع البصريين، فذكر آراء أغلب من سبقوه، وردَّ على قول الكوفيين القائل إنَّ (هنَّ) فصل ووصفه بأنَّه ضعيف ومردود، ويردّ بقول سيبويه من جعل (أطهرَ) حالاً، بقوله وزيَّفه سيبويه وردَّه عليه، فالكرماني لم يَردْ قراءة النّصب وإنَّما ردَّ على التوجيه النَّحوي لهذه القراءة ولم أجده ينفي أي قراءة في تفسيره هذا، و الجديد في هذه المسألة أنَّ الشيخ الكرماني أوردَ

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٥١٥ – ٥١٦ .

تخريجاً لقراءة النَّصب في (أطهر)، على الحال والعامل في الحال الإشارة في (هؤلاء)، ولكن وجدتُ ابن جنّي قد سبقه في هذا التَّخريج في المحتسب على ما سيأتي .

قرأ السبعة (أطهر) بالرفع، وقرأ سعيد بن جبير، والحسن وزيد بن علي، ومحمد ابن مروان المتوفى سنة (ت١٠١هـ)، وعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ)(أطهر) بالنصب[١].

اختلف النُّحاة في هذه المسألة بسبب ضميرِ الفصلِ[٢]، و(أطهرَ)، فالاختلاف على مذهبين، هما: مذهب تخطئة النصب، ومذهب البحث عن ناصبٍ، ويتضح هذا في استنادهم على الرفع في (أطهر) خبراً.

وفي قراءة الرفع أجمع البصريون على انَّه لا يجوز غيرها[٣]، وأعربوا (أطهر) خبراً[٤]، واختلفوا فيما قبله؛ فقد أعربوا (بناتي) خبرا عن (هؤلاء) مرة، وأخرى عطف بيان عن (هؤلاء)[٥].

وقد رأى أبو عمرو (ت١٥٤هـ)، أنَّ الخروج عن الفصل بنصب (أطهر) لحنٌ[٦]، واستعظمه الخليل[٧]، فالإعراب عند البصريين على رأيين هما: الجملتان كل منهما مبتدأ وخبر، أو التركيب جملة واحدة و(هنَّ) فصل[٨]، ولهذا كانت القراءة في(أطهر) بالنصب خروجاً عن القياس البصري وهو ما بيّنَه الأخفش؛ ولذلك كان نصب (أطهر)

---

(١) ينظر: مختصر في شواذ القراءات ٦٠، والمحتسب ١/ ٣٢٥ .

(٢) ينظر:الكتاب ٣٩٦/٢، والمقتضب ٤/ ١٠٣-١٠٤، والضمائر في العربية ١٣٧-١٤٠

(٣) ينظر: الكتاب ٣٩٧/٢ ، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ٥٣٦/١، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٤٣ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ٢٩٧ .

(٥) ينظر:الكتاب ٣٩٧/٢، والبحر المحيط ٢٤٧/٥، إعراب القرآن وبيانه ٣/ ٤٦٥ .

(٦) ينظر: الكتاب ٣٩٧/٢، معاني القرآن وإعرابه ٦٧/٣ .

(٧) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٩٧ .

(٨) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٥٦/٢ -٣٥٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣ / ٦٧ .

عندهم واقعا في موضع لا يجوز نصبه فيه؛ لأنَّ ضمير الفصل وقع بين الحال (أطهر)، وصاحبها (بناتي)، مما دفع النحويين إلى تضعيف قراءة النصب ملحنين من تنسب إليه هذه القراءة[١].

ونقل سيبويه عن يونس قوله في قراءة محمد بن مروان(أطهَرَ)، بالنصب قائلاً: ((احتبى ابن مروان في ذه في اللحن))[٢].

وذكر المبرِّد سبب فساد كون(هنَّ)، ضميراً للفصل بقوله:((وإنَّما فسد؛ لأنَّ الأول غير محتاج إلى الثاني، ألا ترى أنَّك تقول هؤلاء بناتي فيستغنى الكلام...))[٣].

يتضح مما تقدم أنَّ سبب تضعيف النحويين للقراءة، هو وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، وأمَّا الكسائي فأجاز وقوع ضمير الفصل بينهما[٤].

وذهب النحويون: إلى أنَّ (هنَّ) لا يكون ضمير فصل لانَّ ضمائر الفصل((لا تكون زائدة، إلا بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر نحو اسم كان وخبرها، أو مفعولي ظننت وعملت وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر وباب إنَّ))[٥]. ومما يعضّد هذا الأمر إنَّ مَنْ ذكر بصريح القول: إنَّ ضمير الفصل لا يقع بين الحال وصاحبها[٦].

وذهب ابن جنِّي وتابعه الكرماني إلى هذا الرأي، قال:((وأنا من بعد أرى إنّ لهذه القراءة وجهاً صحيحاً، وهو أن تجعل (هنَّ) أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبراً لـ(بناتي)

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٩٧/٢، ومجالس ثعلب ٣٥٩/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٩، وحاشية سعدي جلبي على تفسير البيضاوي ١١١-١١٢(رسالة ماجستير).

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٦- ٣٩٧.

(٣) المقتضب ١٠٦/٤ .

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٤٢٩.

(٥) المقتضب ١٠٤/٤.

(٦) ينظر: مجالس ثعلب ٣٥٩/١ ، والبحر المحيط ٢٤٧/٥.

كقولك: زيدٌ أخوك هو، وتجعل (أطهرَ) حالاً من (هنَّ) أو من (بناتي) والعامل فيه معنى الإشارة كقولك: هذا زيد هو قائماً أو جالساً، أو نحو ذلك))(١)، وعلى هذا يكون(هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي هنَّ) جملة متكونة من مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر للمبتدأ، و(أطهر) هو الحال(٢).

وهذا التعليل السابق غير مقبول عند أغلب النُّحاة فـ(هنَّ) لا تكون هنا عماداً أو ضمير فصل؛ وإنَّما العماد يأتي فيما لا يتم الكلام إلاّ بما بعده نحو: كان زيد أخاك، فتقول: كان زيدٌ هو أخاك ولا يجوز: قدم زيد هو أنبل منك حتى يرفعوا فيقولوا: هو أنبلُ منك(٣) .

رابعاً: وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة خبراً

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ﴾ يوسف:٨٠، قوله:(وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ)، (((مَا) صلة، وقيل: (مَا) مع الفعل في تأويل المصدر، ومحله نصب بالعطف على اسم (أنّ)، وقيل: على محل أنَّ، وقيل، رفع بالابتداء و(في يُوسُفَ) خبره، أي وتفريطكم، كان في يوسف من قبل، وقيل : رفع بالابتداء (فِي يُوسُفَ) خبره، وقيل: رفع بالابتداء، (فِي يُوسفَ من قبل) خبره، وهذا مزيف))(٤).

---

(١) المحتسب ٣٢٦/١.

(٢) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن ١٥/ ٤١٥- ٤١٦ ، وحاشية سعدي جلبي على تفسير البيضاوي ١١١-١١٢(رسالة ماجستير).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٦٧- ٦٨ ، وإعراب القرآن للنَّحاس ٤٢٩ .

(٤) غرائب التَّفسير وعجائب التأويل ١ / ٥٤٧

الشيخ الكرماني كعادته، يذكر عدَّة أوجه إعرابية في الآية، ثمَّ يرجح أحدها على غيره، أو يرد وجهاً معيناً، فنجدهُ في الآية الكريمة ذكر أنَّ (ما) تكون صلة، أو تؤولُ مع الفعل في تأويل المصدر، وذكر أنَّها مبتدأ وخبرها (في يوسف)، وزيَّف القول القائل إنَّ خبرها (في يوسف من قبلُ)، أي: الظرف المقطوع . وتعدَّدت آراء النُّحاة في هذه الآية على الوجه الآتي:

أولاً: ذهب الفرَّاء في أحد أقواله إلى جواز وقوع الظرف المقطوع خبراً فقال:((ما التي مع (فرّطتم) في موضع رفع، كأنَّه قال: (ومن قبل هذا تفريطكم في يوسف). فإنْ شئت جعلتها نصباً، أي ألم تعلموا هذا وتعلموا من قبل تفريطكم في يوسف، وإنْ شئت جعلت (ما) صلة كأنَّه قال: (ومن قبل فرّطتم في يوسف)))(١)، وتابعه الزَّجاج(٢)، والنَّحاس(٣)، والطوسي قال:((ما في قوله (ما فرَّطتم) يحتمل ثلاثة أوجه من الإعراب أحدها: أن تكون منصوبة بـ(تعلموا)... الثاني: رفع بالابتداء والخبر(من قبل)...))(٤)، وأجاز السَّمين الحلبي وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة خبراً، إذا كان المضاف إليه معلوماً ومدلولاً عليه، مثلما جاء في آية هذه المسألة(٥)، ونقل الشِّهاب الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)، أنَّ الإمام المرزوقي (ت٤٢١هـ) في شرح الحماسة(٦) أجاز وقوع الظروف المقطوعة عن الإضافة أخباراً وصفات وصلات وأحوالاً، ونقل هذا الإعراب عن الرُّماني (ت٣٨٤هـ) وغيره(٧).

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٥٣ .
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٢٤ – ١٢٥ .
(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٥٣ .
(٤) التبيان في تفسير القرآن ٦ / ١٧٩ .
(٥) ينظر: الدُّر المصون ٦ / ٥٤٠ .
(٦) ينظر: شرح ديوان الحماسة ١٣٠٠.
(٧) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٥ / ١٩٩ .

ثانياً: ذهب أبو البقاء العكبري إلى عدم جواز وقوع الظروف المقطوعة أخباراً قال:((وهذا ضعيف؛ لأنَّ (قبل) إذا وقعت خبراً أو صلة لا تقطع عن الإضافة لئلا تبقى ناقصة))[١]، و(قبلُ) في الآية ليست ناقصة وإنَّما فيها مدَّة زمنية محدَّدة فقد نوي المعنى قبلها، وذهب أبو حيّان إلى المنع فقال: (((ما) في قوله (ما فرطتم) زائدة، أي: ومن قبل هذا فرَّطتم في يوسف، (من قبل) متعلِّق بـ(فرَّطتم) ... أنَّ هذه الظروف التي هي غايات، إذا بُنِيَتْ لا تقع أخباراً للمبتدأ جُرَّتْ أو لم تُجرّ))[٢]، وتابع ابن هشام ما ذهب إليه أبو البقاء العبكري، وأبو حيَّان (من قبل) خبر رُدَّ، لأنَّ الغايات لا تقع أخباراً ولا صلات ولا صفات ولا أحوالاً، نصَّ على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين، ويشكل عليهم قوله تعالى:﴿ قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُۚ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ ﴾ الروم: ٤٢، وبين ابن هشام أنَّ (ما) في الآية إما زائدة، و(من) متعلقة بـ(فرَّطتم)، وإما مصدرية فقيل موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء وخبره (من قبل)، وردّ[٣] .

والَّذي اتضح لي في هذه الآية جواز مجيء الظرف المقطوع خبراً، خلافاً للكرماني ومن تبعه؛ لأنَّه على الرغم من كونه ظرفاً مقطوعاً لكنه مفهوم المعنى؛ لأنّه يقصد مدَّة زمنية محدَّدة في هذه الآية، وأشار إلى هذا المعنى السَّمين الحلبي[٤] قال: إذا كان المضاف إليه معلوماً ومدلولاً عليه، وإذا كان الظرف مقطوع المعنى فلا يجوز أن يقع خبراً، والله تعالى أعلم .

---

(١) التِّبيان في إعراب القرآن ٢ /٥٧ .
(٢) البحر المحيط ٥ / ٣٣١ .
(٣) ينظر: مغني اللبيب ٤١٨ .
(٤) ينظر: الدُّر المصون ٦ / ٥٤٠ .

خامساً: تعدد الخبر لمبتدأ واحد

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهۡزُومٌ مِّنَ ٱلۡأَحۡزَابِ ﴾ ص:١١، قوله:(جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ)، ((أي هم جند فـ (هم)، رفع بالابتداء (جُنْدٌ) خبره و(مَا) زيادة، و(مَهْزُومٌ) صفة (جُنْدٌ)، (مِنَ الْأَحْزَابِ) صفة أخرى (هُنَالِكَ) ظرف لـ(مَهْزُومٌ)، والتقدير جند من الأحزاب مهزوم هنالك، وقيل: (جُنْدٌ) مبتدأ و(هُنَالِكَ) صفة له، أي جند مستقر هنالك، (مهزوم) خبره، (مِنَ الْأَحْزَابِ) خبر بعد خبر، والوجه هو الأول))[١].

ذكر الكرماني وجهين إعرابيين في الآية الكريمة الأول: (جند) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم جند)، و(ما) زيادة، و(مهزوم) صفة (جند)، من (الأحزاب) صفة أخرى، و(هنالك) ظرف، والتقدير:(جند من الأحزاب مهزوم هنالك)، والوجه الثاني: (جند) مبتدأ، و(هنالك) صفة له، و(مهزوم) خبر لـ(جند)، و(من الأحزاب) خبر ثانٍ لـ(جند)، والتقدير:(جند مستقر هنالك)، وردّ الكرماني هذا الوجه بقوله والوجه هو الأول.

وتعدَّدت آراء النُّحاة في هذه المسألة إلى عدَّة أوجه الوجه الأول: أن يكون قوله تعالى: (جند)، خبر مبتدأ محذوف، أي: هم جند و(ما) صلة، أو صفة لـ(جند)، أريد بها التعظيم على سبيل الهزء بهم، أو التحقير لهم، و(هنالك) صفة لـ (جند)، أي: ثابت، أو كائن هنالك، أو متعلق بـ(مهزوم)، و(مهزوم) نعت ثان لـ (جند)، أو خبر ثان للمبتدأ المضمر و(من الأحزاب) نعت ثالث لها. وهذا الوجه هو الذي ذكره أبو حيان، واختاره السمين الحلبي[٢]، وذكره أكثر المعربين[٣].

---

(١) غرائب التَّفسير وعجائب التأويل ٢ / ٩٩٣ .

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧ / ٣٧٠ ، والدُّر المصون ٩ / ٣٦٠ .

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥/ ١٥٣ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢/ ٣٠٨ ، وحاشية الشيخ زادة على البيضاوي ٤/ ٧٥، وإرشاد العقل السليم ٥/ ٤٦٦ ، وروح المعاني ٢٣/ ١٦٩ .

قال أبو حيان:(((جند)، خبر مبتدأ محذوف، أي: هم جند، و(مهزوم) خبره[١]))[٢]، وقال السمين:((قوله (جند)، يجوز فيه وجهان،أحدهما: وهو الظاهر أنَّه خبر مبتدأ مضمر، أي: هم جند ...))[٣]. الوجه الثاني: أن يكون (جند) مبتدأ، و(ما) صلة، و(هنالك) صفة لـ(جند) أو متعلق بـ(مهزوم)، و(مهزوم) خبر المبتدأ، و(من الأحزاب) صفة لـ(جند) أو متعلق بـ(مهزوم) أو نعت له، وهذا الوجه ذكره مكي القيسي، والطبرسي، وأبو البركات الأنباري، وتبعهم الرازي، وأبو البقاء العكبري، ولم يذكر هؤلاء في الآية غير هذا الوجه، إلا مكي القيسي، ذكر وجها آخر قال مكي القيسي: قوله:(جند ما هنالك مهزوم) ((ابتداء وخبر و(هنالك) ظرف ملغى و(ما) زائدة...))[٤]. قال الطبرسي:(((ما) مزيدة في قوله:(جند) ... و(جند) مبتدأ، و(هنالك) صفة أي: جند ثابت هنالك و(مهزوم) خبر المبتدأ ويجوز أن يكون (هنالك) ظرفا لـ (مهزوم) أي: جند مهزوم في ذلك الموضع))[٥]، وقال أبو البركات الأنباري:(((جند) مرفوع؛ لأنَّه مبتدأ، و(ما) زائدة، و(هنالك) صفة (جند)، وتقديره: جند كائن هنالك، و(مهزوم) خبر المبتدأ، وقيل:(هنالك متعلق بـ(مهزم)، تقديره: جند مهزوم في ذلك المكان. والأول أوجه))[٦]. وقال العكبري:((قوله تعالى: (جند) مبتدأ، و(ما) زائدة، و(هنالك) نعت، و(مهزوم) الخبر، ويجوز أن يكون (هنالك) ظرفا لـ (مهزوم)، و(من

---

(١) أي: خبر ثان للمبتدأ المضمر .

(٢) البحر المحيط ٧/ ٣٧٠ .

(٣) الدر المصون ٩ / ٣٦٠ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٢٤.

(٥) مجمع البيان ٥/١٠٠ .

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣١٣ .

الأحزاب) يجوز أن يكون نعتا لـ(جند)، وأن يتعلق بـ(مهزوم)، وأن يكون نعتا لـ (مهزوم)))(١).

ونسب أبو حيان هذا الوجه، لأبي البقاء وحده، ثم عارضه بأنَّ فيه فصلاً للخبر عن الكلام الذي قبله، أي: المبتدأ، ومن ثم قال:((وقال أبو البقاء: (جند) مبتدأ، و(ما) زائدة، و(هنالك) نعت، و(مهزوم) الخبر، وفيه بعد؛ لفصله عن الكلام الذي قبله))(٢)، وهذا الوجه استبعده الكرماني. الوجه الثالث: أن يكون (جند) مبتدأ، و(ما) زائدة، و(هنالك) خبر المبتدأ، و(مهزوم) نعت لـ(جند)، وهذا الوجه ذكره مكي القيسي، ونقله عنه السمين الحلبي(٣)، قال مكي القيسي:((... ويجوز أن يكون (هنالك) الخبر، و(مهزوم) نعت للجند))(٤).

ويتضح لي من هذه الأوجه الوجهان: الأول، والثاني، وهو أنَّ (جند) مبتدأ، و(ما) زائدة، و(هنالك) نعت للمبتدأ، و(مهزوم) خبر؛ ويدل على ذلك ما يأتي:

أولاً: إنَّ الفاصل هنا هو قوله تعالى: (هنالك) . ليس أجنبياً؛ لأنَّه إمَّا نعت للمبتدأ (جند)، أو متعلق بالخبر (مهزوم) فيكون معمولاً له، وبذلك لا يكون أجنبياً، وأنّ الفاصل هنا ظرف مكان، والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.

ثانيا: إنَّ النعت هنا وهو قوله:(هنالك)، هو الذي خصص النكرة (جند)، ومنه قولهم: (رجل من الكرام عندنا)، وهذا المسوغ اتفق على جوازه النحاة(٥)، والله تعالى أعلم.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٠٩ .
(٢) البحر المحيط ٧ / ٣٧٠ .
(٣) ينظر: الدر المصون ٩ / ٣٦٠ .
(٤) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٢٤ .
(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٠ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٨٠ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢١٨، وشرح الأشمونى ١/ ٢٠٥ .

سادساً: بين الرفع على الفاعل والنصب على الظرفية

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى :﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ الأنعام:٩٤، قوله:(لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) ((من رفعه جعله اسماً بعد أن كان ظرفاً، كما جعل اسماً في قوله – عز وجل – (وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ). الغريب: البين: الفراق، وقد يستعمل بضده، وهو الوصل، أي تقطع وصلكم، فعلى هذا اسم وليس بظرف، ومن قرأ بالنصب: فله وجهان أحدهما: أنَّ الفاعل مضمر، ومن نصب على الظرف فتقديره لقد تقطع وصلكم بينكم، وأول الآية يدل عليه. والثاني: وهو الغريب: قال الأخفش: إذا نصب فمعناه معنى المرفوع، لكن جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام، قال ومثله (يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ) ومثله:(وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ) فـ(دُونَ) في موضع رفع عنده. العجيب: قول من قال: تقطع ما بينكم، فحذف الموصول فإن ذلك لا يجوز، أو الموصوف ، فإن ذلك إنَّما يسوغ مع المفرد))(١).

قرأ أبو جعفر المدني (ت١٣٠هـ)، ونافع (ت١٦٩هـ)، والكسائي، بنصب النون، على أنَّ (بينَكم) ظرف لتقطَّع، والفاعل مضمر يعود على الاتصال لتقدّم ما يدل عليه، وهو لفظ شركاء، أي تقطع الاتصال بينكم وقرأ ابن عامر (ت١١٨هـ)، وحمزة (ت١٦٥هـ)، بالرفع على أنَّه اتسع في هذا الظرف فأسند الفعل إليه فصار اسماً أو على أنَّ (بين) اسم غير ظرف، وإنَّما معناه الوصل أي تقطع وصلكم(٢).

---

(١) غرائب التَّفسير وعجائب التأويل ١ / ٣٧٣ – ٣٧٤ .

(٢) ينظر: السبعة في القراءات ٢٦٣، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة ٢٦٩ .

ذكر المعربون في الآية عدة أوجه إعرابية، إذ قال بحذف الفاعل في الآية كثير من المعربين، مستدلين على ذلك بقراءة ابن مسعود (ت٣٢هـ)، (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)(١)، على أنَّ (ما) نكرة موصوفة بمعنى: شيء أو وصل. وذهب سيبويه وجمهور النُّحاة إلى أنَّه لا يجوز حذف الفاعل(٢).

قال سيبويه:((وإذا قلت: (ضربوني وضربتُهم قومَك) جعلتَ (القومَ) بدلاً من (هُمْ)؛ لأنَّ الفعل لابد له من فاعلٍ، والفاعل هاهنا جماعةٌ، وضميرُ الجماعة الواو، وكذلك تقول: (ضربونى وضربتُ قومَك) إذا أعملتَ الآخِر فلا بدَّ في الأول من ضمير الفاعل؛ لئلَّا يخلوَ من فاعل، وإنَّما قلت:(ضربتُ وضربَنى قومُك)، فلم تَجعل في الأول الهاء والميم؛ لأنَّ الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعلُ بغير فاعل))(٣). فدّل كلام سيبويه على عدم جواز حذف الفاعل، وخرَّج المعربون الآية الكريمة على عدة أوجه إعرابية على ما يأتي:

قال مكي القيسي:((وحجة من نصب أنَّه جعله ظرفا، والتقدير: لقد تقطع وصلكم بينكم، ودلَّ على حذف الوصل قوله: ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ ﴾ الأنعام: ٩٤؛ فدلَّ ذلك على التقاطع، والتهاجر بينهم، وبين شركائهم إذ تبرؤوا منهم، ولم يكونوا معهم(٤)، وتقاطعهم معهم هو ترك وصلهم لهم؛ فحسن إضمار

(١) الأنعام : ٩٤، وتنظر هذه القراءة في : معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٥، وحجة القراءات ٢٦١ – ٢٦٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢ / ٦٠٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى ١٨٢، وهمع الهوامع ١/ ٥٧٦ .

(٣) الكتاب ١/ ٧٩ .

(٤) قال الزجاج :((المعنى: لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم والرفع أجود ،ومعناه تقطَّع وصْلُكم))، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٧٣ .

الوصل بعد (تقطع)، لدلالة الكلام عليه، وفى حرف ابن مسعود ما يدل على النصب، فيه قرأ : (لقد تقطع ما بينَكم) ...))[١] .

وذكر الزَّمخشري، أنَّه منصوب على الظرف، والعامل فيه التَّقطَّع، أي: وقع التقطّع بينكم [٢]، وقال ابن عطية:((وأمّا وجه قراءة النصب فأن يكون ظرفا ، ويكون الفعل مستنداً إلى شيء محذوف، وتقديره: لقد تقطع الاتصال، أو الارتباط بينكم، أو نحو هذا))[٣] ، وردَّه أبو حيان في البحر المحيط[٤].

قال أبو البركات الأنباري:((والنصب على الظرف وتقديره: لقد تقطع ما بينكم، على أن تكون (ما) نكرة موصوفة، ويكون (بينكم) صفته، فحذف الموصوف))[٥]، وهذا الوجه الّذي ذهب أبو البركات ومن سبقه إليه ردَّه الكرماني .

وذكر أبو البقاء ثلاثة أوجه فقال:(((بينكم) يقرأ بالنصب، وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: هو ظرف لـ(لتقطع) والفاعل مضمر، أي: تقطع الوصل بينكم، ودل عليه (شركاء)، والثاني: هو وصف محذوف، أي: لقد تقطع شيء بينكم، أو وصل. والثالث: أنَّ هذا المنصوب في موضع رفع، وهو معرب، وجاز ذلك حملاً على أكثر أحوال الظرف، وهو قول الأخفش[٦]، ومثله:(وأنا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ) الجن:١١، ويقرأ بالرفع على أنَّه فاعل والبين هنا الوصل وهو من الأضداد))[٧] .

وقال أبو حيان:((والذي يظهر لي أنَّ المسألة من باب الإعمال تسلط على (مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ)، تقطَّع وضل فأعمل الثاني وهو ضل وأضمر في تقطع ضمير ما هم

(١) الكشف عن وجوه القراءات وعللها ١/ ٤٤١ .

(٢) ينظر: الكشاف ٢ /٤٥ .

(٣) المحرر الوجيز ٢/ ٣٨٣ ، وينظر: التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية في المحرر الوجيز (اطروحة دكتوراه) ١٩٢.

(٤) البحر المحيط ٤ /١٨٦ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٣٢ .

(٦) لم أقف عليه في معانيه ٢٨٢/١ .

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٥٤ .

الأصنام فالمعنى (لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ وضلوا عنكم...))[١]، فبيَّن أبو حيّان أنَّ (بينكم) ظرف، و(هو) فاعل يعود على (ما) في قوله:(ما كنتم)، و(ما) فاعل (ضل) ، وردَّ أبو حيان على العكبري الوجه الثاني؛ فقال:((وأجاز أبو البقاء أن يكون (بينكم) صفة لفاعل محذوف، أي: لقد تقطع شيء بينكم، أو وصل، وليس بصحيح أيضا؛ لأن الفاعل لا يحذف))[٢]. وفى الحقيقة: إنَّ العكبري مسبوق في هذا القول، والذي يتضح لي: أنَّ العكبري ومن سبقه عبروا بالحذف عن الإضمار، وقدروا الظاهر بدلاً من الضمير، وهم لا يعنون بالحذف عدم إرادته، بدليل أنهم قالوا: حذف، أو أضمر لدلالة الكلام عليه ، ولقيام الصفة مقامه.

والذي أميل إليه: هو صحة ما ذهب إليه العكبري، وعليه جل المفسرين، وهو جواز قراءة النصب في الآية الكريمة أن يكون الفاعل مضمراً؛ لدلالة ما قبله عليه، وهو قوله تعالى:(وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاء) الأنعام:٩٤، فدلَّ ذلك على تقطع الوصل بينهم[٣]، والله تعالى أعلم.

---

(١) البحر المحيط ٤ / ١٨٦.

(٢) المصدر نفسه ٤ / ١٨٦ .

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها ١/ ٤٤٠ – ٤٤١ ، والتوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية في المحرر الوجيز (اطروحة دكتوراه) ١٩٢ .

المبحث الثاني

ردوده في منصوبات الأسماء

أولاً: المفعول به

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ﴾ طه:١٣١، قوله: (زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)، ((قال الزجاج: نصب بفعل مضمر دل عليه (متعنا)؛ لأنَّ معنى:متّعنا، جعلنا، الفرَّاء: نصب على الحال، واعتذر عن التَّعريف. الغريب: بدل من الهاء في (به) على المحل. ومن الغريب: فحذف التنوين من (زَهْرَةَ) لالتقاء الساكنين، و(الْحَيَاةِ) بدل من (مَا).العجيب: (زَهْرَةَ) بدل من (مَا) على الموضع، وكلا القولين خطأ، لأنَّ قوله: (لنفتنهم) متصل بصلة (مَا) فلا يجوز البدل إلا بعد تمام الموصول بصلته))[١].

ورد في إعراب (زهرةَ) بالنصب، وجوه تسعة ذكرها المعربون[٢]، وما يخصُّ الخلاف وردّ الكرماني في هذه المسألة، هو وجه البدل، والتنوين، والحال والمفعولية ، إذ تعددت آراء النُّحاة على مذاهب:

أولاً: ذهب بعض النُّحاة إلى أنَّ (زهرة) منصوبة بفعلٍ مضمر على المفعول به، وممن قال بهذا الرأي الزَّجاج[٣]، والنَّحاس[٤]، والزَّمخشري في أحد أقواله[٥]، وغيرهم[٦]، يقول الزَّجاج:(((زَهْرَةَ) منصوب بمعنى (متَّعنا)؛ لأنَّ معناه: جعلنا لهم الحياة الدّنيا زهرة))[٧].

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ٧٣٢ .

(٢) ينظر: الدُّر المصون ٨ /١٢٢- ١٢٤ .

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٨٠ .

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٥٠ .

(٥) ينظر: الكشاف ٣ / ٩٨ .

(٦) ينظر: التِّبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٩، وإرشاد العقل السليم ٤/ ٣٩٥ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٨٠ .

ثانياً: وممن ذهب إلى أنَّ (زهرةَ) منصوبة على الحال الفرَّاء إذ قال:((وقوله (زَهْرَةَ الْحَياةِ الدُّنْيا)، نصبت الزَّهرة على الفعل متعناهم به زهرة في الحياة وزينة فيها، و(زهرة) وإن كان معرفة فإنَّ العرب تقول: مررت به الشريف الكريم))[١].

وذكر محقق الكتاب، الأستاذ محمد علي النَّجار أنَّ المقصود بالفعل الحال.

وذكر مكيِّ القيسي، عدَّة توجيهات لكلمة(زهرةَ)، ولكنَّه استحسن وجه الحال، على قول أحد العلماء قال:((قال أبو محمد والأحسن أن تنصب(زهرة) على الحال، ويحذف التنوين لسكونه وسكون اللام من (الحياة) ... وتكون (الحياة) مخفوضة على البدل من (ما) في قوله(إلى ما مَتَّعْنَا)، فيكون التقدير: ولا تمدَّنَّ عينيك إلى الحياة الدُّنيا زهرة، أي: في حال زهرتها))[٢]، وممن تابع الفرَّاء، ابن عطيَّة قال:((ونصب (زهرة) يجوز أنْ ينصب على الحال، وذلك أنَّ تعرفها ليس بمحض))[٣]، وتابعه أبو حيَّان[٤]، في أحد أقواله، والسَّمين الحلبي[٥].

وردَّ الكرماني على بعض مَن وجَّه هذا التَّوجيه الإعرابي، ونجده قدَّم رأي الزَّجاج القائل إنَّ نصب (زهرة) على المفعول به على رأي الفرَّاء، وأحسبُه أقرب إلى رأي الزَّجاج، ووصف الكرماني القول القائل إنَّ التَّنوين حُذف من (زهرة) لالتقاء الساكنين، و(الحياة) بدل من ما بالغريب والخطأ .

والّذي يبدو لي هو ما ذهب إليه الزَّجاج ومن وافقه، وهو نصب (زهرة) على المفعولية لا على الحالية ، وذلك للأسباب الآتية:

١- إنَّ من المعلوم أنَّ الحال تدل على هيأة صاحبها، وتكون في الغالب بلفظٍ مشتق وبمعنى منتقل، كجئت راكباً، وذهبت مسرعاً، وهذا هو الأكثر في الكلام، وإذا كانت الحال بلفظٍ جامد ومعنى لازم، فلا بدَّ أن تعتمد على وصف، أو مضاف، أو تدلَّ على

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٩٦ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٧٥ .

(٣) المحرر الوجيز ٤ / ٨٨ .

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٢٦٩ .

(٥) ينظر: الدُّر المصون ٨ / ١٢٣ -١٢٤ .

المفاعلة، أو الترتيب وغيرها[1]، وإذا ما طبقنا هذه الشّروط على لفظة (زهرة)، لم نجدها نجدها تنطبق عليها، مما يضعّف القول بنصبها على الحالية، وكذلك معنى الآية لا يستقيم مع النصب على الحال، والله أعلم .

٢- على فرض صحة جر (الحياة) على البدلية من(ما)، وإنَّ اختيار (زهرة) منصوبة على الحال يؤدي إلى الفصل بين البدل (الحياة)، والمبدل منه (ما) بأجنبي (زهرة)، أي بالحال، ولا يخفى عدم جواز الفصل، إذ إنَّ قوله تعالى (لِنَفْتِنَهُمْ) كما ذكره الكرماني ومن سبقه من صلة (ما)، فكيف يُتَبَع الموصول (ما) قبل تمام صلته (لِنَفْتِنَهُمْ) ولا يخفى عدم جواز هذا الإتباع في هذا الموضع .

٣ – إنَّ كلمة (زهرة) تصلح للمفعولية؛ لأنَّ (مَتَّعْنَا) فعل متعدّ يحتاج إلى مفعولين الأول: (أزْواجاً) ، والثاني (زهرة) .

٤ – إنَّ (زهرةَ) تصلح للبدلية من(أزْوَاجَاً) مثلما أشار إلى ذلك المعربون، إذ لا يوجد مانع من ذلك، كالفصل مثلا بين البدل والمبدل منه بأجنبي، كما في الوجوه الأُخرى التي عدة(زهرةَ) بدلاً من (ما)، أو الضَّمير في (به)، فشبه الجملة (منهُمْ) صفة لـ(أَزْوَاجاً)، وما هو معروف أَنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فحينما تبدل (زهرةَ) من (أَزواجاً)؛ فإنَّه يجوز لعدم المانع والله أعلم . فمما سبق يتبين لي أنَّ نصب (زهرة) على المفعولية أو البدلية هو الأرجح، والله تعالى أعلم .

---

(١) ينظر: شرح التَّسهيل ٢ / ٣٢١ – ٣٢٤ .

ثانياً: الجملة في محل نصب مفعول ثان لـ(جعل)

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ﴾ الحج:٢٥، قوله:(سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ)،(((الْعَاكِفُ) رفع بالابتداء، و(الْبَادِ) عطف عليه، و(سَوَاءً) خبره تقدم عليه، ولم يثنَّ لأنَّه مصدر. الغريب: قال النَّحاس: (سَوَاءٌ) رفع بالابتداء، (الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ)، رفع بالخبر، وهذا بعيد، وفي كتابه أيضاً: الجملة في محل نصب وقع موقع المفعول الثاني لـ(جعل). وهذا أيضاً بعيد؛ لأنَّ ذلك إنَّما يجوز في باب ظننت الداخل على المبتدأ والخبر، ولو قال: في محل نصب على الحال، صح، وقُرِئ (سَوَاءً)، بالنصب على الحال من (الهاء) في جعلناه، أو من الضمير في (للناس)، وارتفع العاكف والباد به؛ لأنَّه بمعنى مستويان، ويجوز أن ينتصب بـ(جعل)، ويكون المفعول الثاني، و(للناس) ظرف))(١).

قرئ سواء نصباً، ومن القرَّاء من رفعها(٢)، واختلف النُّحاة في الوجهين فاختيار سيبويه، والأخفش وبعض البصريين الرفع، وذهب إلى النَّصب أبو عبيد (ت٢٢٤هـ)، وذكر بعض الكوفيين الوجهين(٣)، وقد اختلف النُّحاة في القراءتين.

ففي النَّصب ذهب الفراء، والنحاس، إلى تخريجها مفعولاً ثانياً لجعل؛ ولكن على تركيبين هما: حَسِبَ المجترحون جَعْلَهم سواء، جعلنا محياهم ومماتَهُمْ سواء(٤)، وهذا الوجه نعته الكرماني بالبعيد.

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ٧٥٦ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٢/٢، والسبعة في القراءات ٤٣٥، وإعراب القراءات الشواذ ١٣٤/٢، ٤٦٩، وشواذ القراءات للكرماني ٣٢٧ .

(٣) ينظر: الكتاب ٢٣٣/١، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٦٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٢/٢، وإعراب القرآن النَّحاس ٥٦٧.

وذهب آخرون إلى الَّنصب (وسواءً العاكف فيه والباد)، الأَولى عند النَّحاس مفعول ثان، وللناس متعلق به، وأعربها أبو حيان إعرابينِ هما: جعلها مفعولاً ثانياً للفعل جعل، أو جعلها حالا من معمول جعل(١).

وفي الرفع أيضا ذهب الفرَّاء وآخرون إلى عدّ (الناس) مفعولاً ثانياً، وعده ابن عطية محذوفا قدره على (الذي جعلناه للناس قبلة ومتعبدا)، وهو عند العكبري للناس مُتعدٍّ إليه بحرف الجر، أو للناس حال عنده، وقد ردهما أبو حيان، فتوجيه ابن عطية توجيه معنى لا إعراب، والجملة بعده في موضع مفعول ثان فلا حاجة للتقدير، ورأى قول العكبري بعيداً عن عبارة الُّنحاة(٢)؛ وذلك لأنَّه على تقدير محذوف متصل: بالجار والمجرور هو كائن أو غيره. واختلفوا في رفع (سواء)، فذهب فريق إلى عده مبتدأ خبره ما بعده منهم الطبري، وأجاز كونه مبتدأ أو خبراً الزجاج، والنَّحاس، والاختيار عند مكي القيسي أنَّه خبرٌ مقدمٌ، ورد القائلين بالابتداء أبو حيَّان لأمرين هما: البدء بالنكرة بلا مسوغ إذ إنَّ المعرفة أولى بالابتداء منها(٣).

وفي مثل هذه الحالة يرى البصريون الابتداء مشروطا بالاعتماد على نفي أو استفهام، ويجيزه الكوفيون بلا شرط.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٧/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٦/٢، والبحر المحيط ٣٣٦/٦، ٤٧/٨-٤٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٣/٢، والحجة في القراءات ٣٢٥ -٣٢٦، والبحر المحيط ٣٣٦/٦، والدر المصون ٢٥٨/٨.

(٣) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٤٨/٢٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٢٠/٣، ومشكل إعراب القرآن ٤٩٠/٢ والبحر المحيط ٣٣٦/٦، ٨/ ٤٧.

ثالثاً: عمل ما قبل إلا فيما بعدها

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ﴾ النحل:٤٣-٤٤، قوله :(((بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ). قيل هو متصل بقوله:(نُوحِي إِلَيْهِمْ)، ومعنى يوحي إليهم. يرسل إليهم بالبيِّناتِ والزبرِ. الغريب: هو متصل بقوله:(وما أرسلنا من قبلك بالبيِّنات والزبر إلا رجالًا)، وهذا ضعيف؛ لأنَّ ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده))[١]. وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ ﴾ الأحزاب: ٦٠ - ٦١، قوله:(((مَلْعُونِينَ). ذهب الزجاج، وعلي بن عيسى[٢] في جماعة: أنَّه نصب على الحال من الضمير في قوله ،(لَا يُجَاوِرُونَكَ) وفي هذا نظر؛ لأنَّ ما قبل (إلا) لا يعمل فيما بعده))[٣].

ذكر الكرماني أنَّ ما قبل (إلا) لا يعمل فيما بعدها في الآيات السابقة، ووصف هذا القول في الآية الأولى بالضَّعيف، وفي الآية الثانية قال فيما ذهب إليه الزَّجاج وعلي بن عيسى فيه نظر، وتعدَّدت آراء النُّحاة في هذه المسألة على ما يأتي:

أولاً: ذهب الكسائي إلى جواز عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها مطلقاً، وتابعه الأخفش[٤]، إذا كان الواقع بعد (إلا) ظرفاً نحو:(ما جلس إلا محمد عندك)، أو مجروراً نحو:(ما مرَّ إلا خالدٌ بك)، أو حالاً نحو:(ما جاء إلا زيدٌ راكباً). وذهب أبو بكر بن الأنباري إلى جواز عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إذا كان مرفوعاً وفرَّق بينه وبين غيره بأن قال:((الدليل يقتضي ألا يتأخر مرفوع ولا غيره؛ لأنَّ مسائل الاستثناء المفرَّغ فيها العامل لما بعد (إلا) حقيقة بأن تختم بالمستثنى، فإن كان الواقع بعده مرفوعاً نُوي

---

(١) غرائب التَّفسير وعجائب التأويل ١ / ٦٠٥ -٦٠٦ .

(٢) الرماني

(٣) المصدر نفسه ٢ / ٩٢٣ .

(٤) ينظر: شرح التَّسهيل ٢ / ٣٠٤ -٤٠٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٥٨٣ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٧٣ .

تقديمه واتصاله برافعه؛ لأنَّه كجزء منه وتأخره لفظاً لا يمنع أن ينوي تقديمه فإنَّه الأصل))[١].

وتابع الكسائي، والأخفش، الزَّجاج في الحال[٢]، وتابعهم كثير من النُّحاة والمفسرين مثل ابن عطية، وأبي حيَّان، والألوسي؛ معللين أنَّ الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها[٣]، وتابعهم العكبري في الظَّرف والحال[٤]. واستدل أصحاب هذا المذهب بالآية المذكورة آنفاً من سورة النَّحل(٤٣ -٤٤) إذ تعلَّق الجار والمجرور (بالبيِّنات) بالفعل (أرسلنا)، فدَّل أن يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها ، واستدلوا من الشعر بقول قيس بن الملوَّح:

تزَوَّدتُ مِن ليلى بِتَكْليمِ ساعةٍ فَما زادَني إلَّا غراماً كَلامُها[٥]

إذ عمل الفعل زادني الواقع قبل (إلا) الرفع في الفاعل كلامُها .

ثانياً: ذهب ابن مالك إلى أنَّه لا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى فرِّغ له العامل نحو: ما قام إلا زيدٌ، أو مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيداً أحدٌ، أو تابعاً للمستثنى منه نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً خير من عمرو[٦]، وتابع ابن مالك، أبو حيَّان، والسيوطي[٧]، واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي:

١- إنَّ الاستثناء في حكم الجملة المستأنفة فإذا قلت: جاء القوم إلا زيداً فكأنَّك قلت: جاء القوم ما فيهم زيدٌ، فمقتضى هذا ألّا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها، ولا ما بعدها فيما قبلها على الإطلاق[٨] .

---

(١) شرح التَّسهيل ٢ / ٣٠٥ .

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٣٦ .

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ٣٩٥، والبحر المحيط ٥ / ٤٧٨، وروح المعاني ١٤/ ١٤٩ .

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨١ .

(٥) ديوان قيس بن الملوح ٢٥٠ ، وينظر: بقيَّة الشواهد الكتاب ١ / ٣٠٦ ، وهمع الهوامع ٢ /٢٧٣ .

(٦) ينظر: شرح التَّسهيل ٢ / ٣٠٤ .

(٧) ينظر:ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٥٣٢، وهمع الهوامع ٢ / ٢٧١ -٢٧٢ .

(٨) ينظر: شرح التَّسهيل ٢ / ٣٠٤ .

٢- إنَّ (إلا) كسائر الحروف لا يصل الفعل بواسطتها إلى اسمين، إنَّما يصل إلى اسم واحد، قال مكي القيسي:((فلو قلت في الكلام ما أعطيتُ أحداً إلا زيداً درهماً، فأوقعت اسمين مفعولين بعد إلا لم يجز لأنَّ الفعل لا يصل بـ(إلَّا) إلى اسمين إنَّما يصل إلى اسم واحد كسائر الحروف))(١). وتأوَّلوا شواهد المجيزين بأن يقدَّر لها عامل بعد (إلا) ففي الآية الكريمة في سورة النَّحل قالوا: إنَّ البيِّنات متعلِّق بفعل مقدَّر، والتَّقدير: أرسلناهم بالبيِّنات، وكذلك قدَّروا في جميع الشواهد عاملاً بعد (إلا) من جنس المذكور قبلها(٢) .

والَّذي يتضح لي مما سبق هو جواز أن يعمل ما قبل إلا فيما بعدها ؛ لأنَّ تقدير المانعين قدَّروا عاملا بعد (إلا) من جنس المذكور، والمذكور أولى من التَّقدير، وكذلك كثرة الشواهد التي يصعب معها التَّقدير(٣)، والله تعالى أعلم .

رابعاً: الاستثناء من الضمير

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ ٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٥٩ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ﴾ الحجر: ٥٨ ــ٦٠، قوله :(((إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتَهُ)، منصوب على الاستثناء من الضمير، وهذا قول غريب، والجمهور على أنها استثناء دخل على الاستثناء، أي إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إلا امرأته، والمستثنى من المستثنى مردود حكمه إلى المستثنى منه الأول))(٤).

بيَّن الشيخ الكرماني في الآية الكريمة أنَّ (امرأته) منصوبة على الاستثناء من (آل لوط)، وبين أنَّ هذا هو قول الجمهور، ولم يرتضِ أنَّ (امرأته) منصوبة على الاستثناء من الضمير (هم) في (مُنَجُّوهُمْ)، ونعت هذا القول بالغريب .

ذكر النُّحاة في الآية وجهين إعرابيين:

(١) مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٦٠ .
(٢) ينظر: شرح التَّسهيل ٢ / ٣٠٥ .
(٣) ينظر: المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل ١١٦ (رسالة ماجستير)
(٤) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ١ / ٥٩١ .

الأول: ذكر بعض النُّحاة أنْ تكون (امرأته) مستثنى من (آل لوط)، وممن قال بهذا القول أبو عبيد القاسم بن سلام قال:(((امرأته) استثناء من (آل لوط)...))[١]، وتابعه مكي القيسي، وأبو البركات الأنباري[٢]، وقال ابن عطية في الآية:((والاستثناء بعد الاستثناء يرد المستثنى الثاني في حكم أمر الأول، ومثَّل بعض الناس في هذا بقولك لي عندك مائة درهم إلا عشرة دراهم إلا درهمين فرجعت الدرهمان في حكم التسعين الدرهم، وقال المبرد ليس هذا المثال بجيد لأنَّه من خَلَق الكلام ورثِّه، إذ له طريق إلى أداء المعنى المقصود بأجمل من هذا التخليق، وهو أن يقول لي عندك مائة إلا ثمانية ... قال القاضي أبو محمد ونزعة المبرد في هذا نبيلة))[٣].

والعكبري قال:(((امرأته) مستثنى من (آل لوط) والاستثناء إذا جاء بعد الاستثناء كان الاستثناء الثَّاني مضافاً إلى المبتدأ، كقولك: عندي عشرة إلّا أربعة إلا درهماً، فإن الدِّرهم يستثنى من الأربعة فهو مضاف إلى العشرة، فكأنَّك قلت:أحدَ عشرَ إلّا أربعة، أو عشرة إلّا ثلاثة))[٤]، إنَّ هذه الأمثلة المصنوعة لا يمكن حمل كتاب الله عليها، وإنَّما هي أقرب إلى البحث في افتراض لغوي لتوسيع حركة إعرابية، وردَّ المبرِّد هذه الأمثلة المصنوعة كما ذكر ابن عطية.

وقال أبو حيَّان:((ومن قال إنَّه استثناء فيمكن تصحيح كلامه بأحد وجهين: أحدهما :إنَّه لما كان الضمير في لمنجوهم عائداً على (آل لوط)، واستثنى منه المرأة، صار كأنَّه مستثنى من (آل لوط)؛ لأنّ المضمر هو الظاهر في المعنى. والوجه الآخر: أنَّ قوله: (إلا آل لوط)، لما حكم عليهم بغير الحكم على قوم مجرمين اقتضى ذلك نجاتهم، فجاء قوله: إنا لمنجوهم أجمعين تأكيداً لمعنى الاستثناء، إذ المعنى إلا آل لوط، فلم يرسل إليهم بالعذاب، ونجاتهم مترتبة على عدم الإرسال إليهم بالعذاب، فصار نظير قولك: قام القوم إلا زيداً ، فإنه لم يقم وإلا زيداً لم يقم، فهذه الجملة تأكيد لما تضمنه الاستثناء من الحكم على ما بعد إلا بضد الحكم السابق على المستثنى

---

(١) إعراب القرآن للنَّحاس ٤٧٤ .

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٥ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ /٧١ .

(٣) المحرر الوجيز ٣ /٣٦٤ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٧٦ .

منه))[١]، فـ(إلا امرأته) على ما ذكره أبو حيّان استثناء من آل لوط، لأنَّ الاستثناء مما جيء به للتأسيس أولى من الاستثناء مما جيء به للتأكيد، وهذا القول هو الأقرب لمعنى الآية، والله أعلم .

الثاني: أن يكون (إلا امرأته) مستثنى من ضمير المفعول في (منجُّوهم) وممن قال بهذا الوجه النحاس وبين أنَّ (امرأته) استثناء من الهاء والميم من قوله تعالى(لمنجُّوهم)[٢].

خامساً: تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى: ﴿ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَـٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ﴾ الأنعام: ٧١ (((حَيْرَانَ) ، حال عن (الهاء) (لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى) قيل: وصف (لحَيْرَانَ). وقيل: حال عن (الهاء) ، وقول من قال: (حَيْرَانَ) حال عن (الهاء) في (له) تقدم سهو، لأنَّ حال المجرور لا يتقدم عليه،لا يجوز دخلت مصلياً على زيد))[٣] .

صاحب الحال المجرور بحرف الجر، إمَّا أن يكون مجرورا بحرف جر زائد، أو غير زائد، فإن كان مجرورا بحرف جر زائد فلا خلاف في جواز تقديم الحال عليه، نحو: ما جاء راكبا من رجل[٤]، وإن كان مجرورا بحرف جر أصلى ففيه خلاف:

ذهب البصريون وأكثر النُّحاة[٥]: إلى امتناع تقديم الحال عليه، فلا يقال في (مررت بهند جالسة) (مررت جالسة بهند)؛ وعلَّلوا لذلك بأنَّ تعلق العامل بالحال تالٍ

---

(١) البحر المحيط ٥ /٤٤٨ .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنَّحاس ٤٧٤ .

(٣) غرائب التَّفسير عجائب التَّأويل ١ /٣٦٦ .

(٤) ينظر:الكتاب ١٢٤/٢، والمقتضب ١٧١/٤، والأصول في النحو ١ /٢١٤-٢١٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٥

(٥) ينظر: اللمع في العربية ٥٣، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٥، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٦٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧٩، والمساعد٢/ ٢١، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٦

لتعلقه بصاحبه [١]، قال سيبويه:((ومن ثَمَّ صار (مررت قائما برجل) لا يجوز؛ لأنَّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسن هذا لحسن (قائما هذا رجل))[٢]. وتابعه ابن جنِّي في قوله:((وتقول: مررت بزيد جالسا، ولو قلت: مررت جالسا بزيد، والحال لزيد لم يجز؛ لأنَّ حال المجرور لا يتقدم عليه))[٣].

وذهب إلى الجواز مطلقاً: الفراء وابن كيسان، وابن برهان، فيجوز عندهم: مررت جالسة بهند[٤]، واحتجوا لذلك بأنَّ العامل في الحال هو الفعل، والفعل لا يفتقر إلى حرف الجر في عمله في المفعول به[٥]، وأخذ به من المحدثين عبَّاس حسن[٦]، واحتجوا بورود السماع بقوله تعالى:(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلا كَافَّةً لِّلنَّاسِ) سبأ ٢٨، إذ قالوا:((إنَّ (كافة) حال من (للناس) وقدمت عليه، وهو مجرور بحرف جر غير زائد)) [٧].
ومن الشعر استشهدوا بقول عروة:

لئنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هيْمانَ صادياً إليَّ حَبيباً إنَّها لحبيبُ[٨]

فـ(هيمان) و(صادياً)، حالان من الضمير المجرور في (إليَّ)، تقدما عليه، وبقول الشاعر:

فإن يَكُ أذوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بقتْلِ حبالِ[٩]

فـ (فرغاً) حال من الاسم المجرور في (بقتلِ) تقدمت عليه. وغيرها من الشواهد

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٣٥ .
(٢) الكتاب ٢/ ١٢٤ .
(٣) ينظر: اللمع في العربية ٥٣.
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٥– ١٦ وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ .
(٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٧– ١٣٨ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٥
(٦) ينظر: النحو الوافي ٢ /٣٧٩ .
(٧) شرح اللمع في العربية ١/ ١٣٧– ١٣٨
(٨) ديوان عروة بن حزام العذري ٥٩، وينظر: خزانة الأدب ٣ / ٢١٢ –٢١٨ .
(٩) شرح التَّسهيل ٢ /٣٣٨، نسب لطليحة الأسدي وفي الكافية الشافية ٢ / ٧٤٥ أنشده يعقوب.

وردَّ كثير من النُّحاة والمعربين ما ذهب إليه ابن كيسان ومن تبعه، وأبطلوا استدلالهم وقالوا إنَّ (كافة)، حال من الكاف في (أرسلناك)، وليست حالا من الناس، والمعنى: وما أرسلناك إلا جامعا للناس في الإبلاغ والإنذار[١].

وأمَّا الأبيات فحكموا عليها بأنَّها ضرورة[٢] .

وذهب الكوفيون[٣]، إلى أنَّه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد في ثلاثة مواضع: الأول: أن يكون صاحب الحال ضميراً، نحو: مررت بها ضاحكة، فإنَّه يجوز أن يقال: مررت ضاحكةً بها. والثاني: أن يكون صاحب الحال أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور، نحو: مررت بزيد وعمرو مسرعين، فيجوز: مررت مسرعين بزيد وعمرو. والثالث: أن تكون الحال جملة فعلية، نحو: مررت بهند تضحك، فيجوز: مررت تضحك بهند. أمَّا إن كان صاحب الحال اسما مظهراً مجروراً بحرف جر أصلى فإنَّه يمتنع تقديم الحال عليه، نحو: مررت بهند ضاحكة، فلا يجوز: مررت ضاحكة بهند

أمَّا الكرماني فيبدو لي أنَّه متفرّدٌ برأيه في هذه المسألة، إذ أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور إذا كان نكرة ومنعه إذا كان معرفة، وهذا لم أجده عند غيره فقد جوَّزَ تقديم الحال إذ كان صاحبها نكرة في قوله تعالى:(من الله في شيء) آل عمران ٢٨، قال:((تقديره: في شيء من الله، فقدم وانتصب الحال))[٤]، إذ جعل (من الله) حالاً من (في شيء) و(شيء) نكرة، وكذلك في قوله تعالى: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾يوسف: ١٨، قال:((أي ذي كذب، كأنَّه لم يكن دم يوسف، و(على قميصه) حال من دم لأنَّ نعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال))[٥]، إذ جعل (على قميصه)

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٥٤ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٨٣ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٢٥، شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٦٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧٩

(٤) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ١ /٢٥٠ .

(٥) المصدر نفسه ١/ ٥٢٩ .

قميصه) حالاً من قوله (بدم) و(دم) نكرة، وقال إنَّ نعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال .

وأمَّا منعه تقديم الحال إذا كان صاحبها معرفة فيتضح من منعه قول مَن عدَّ (حيران) حالاً من الضمير في (له) وقال إنه سهو، وقال:((حال المجرور لا يتقدم عليه)).

والذي يتضح لي هو ما ذهب إليه البصريون، وأكثر النُّحاة من امتناع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، لقوة حججهم؛ ولضعف حجج المجيزين، وأنَّ ما استدل به المجيزون لا يقوى شاهدا لهم، فالآية الكريمة التي استدلوا بها، وهي قوله تعالى :(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلا كَافَّةً لِّلنَّاسِ)، تحتمل وجهين آخرين، وهما: أن تكون حالا من الكاف في (أرسلناك) كما قال الزجاج، وغيره، أو أن تكون صفة لمحذوف، كما قال الزمخشر، والبيضاوي.

سادساً: مجيء التَّمييز معرفةً

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ البقرة:١٣٠، قوله:(إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)،((فخفف، وقيل: سفه في نفسه، فحذف الجار، وقيل: تمييز، وهو ضعيف؛ لأنَّ التمييز لا يكون إلا نكرة ، وله وجه آخر وإن كان ضعيفاً فليس بأضعف مما ذكر وهو أنْ يجعل (مَن) في محل نصب، قياساً على قراءة ابن عامر (ما فعلوه إلا قليلاً) ، وهذا قياس لا ينكسر وتكون (نفسه) تأكيداً له وبدلا كما تقول: ما جاء القوم إلا زيداً نفسه، وقريب منه قراءة من قرأ (فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ)، بنصب (الباء)، على أنَّه بدل من الهاء، وذكر المبرِّد أنَّ سفُه بالضم لازم، وسفِه بالكسر متعدٍّ ومعناه ضيَّع نفسه))[(١)].

(١) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ١ / ١٧٧ .

وقال في تفسير قوله تعالى:﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾القصص: ٥٨ (بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا)،((أي في معيشتها، العجيب: نصب على التمييز، والتمييز لا يكون معرفة، فهو بعيد))[١].

بيَّنَ الكرماني أنَّ (سفِه) أصله (سفَّه) بالتشديد ثمَّ خُفِّفَ التشديد، وأوردَ الأوجه الإعرابية الآتية في إعراب (نفسه): أن يكون منصوباً على حذف حرف الجر، أو يكون تميزاً وقد ضعَّفه بقوله: التمييز لا يكون إلا نكرة، أو أن تكون (مَنْ) منصوبة على الاستثناء، و(نفسه) توكيد وبدل له، وذكر قراءتين مختلفتين لهذا الرأي، وبيَّن أنَّ هذا الرأي ضعيفٌ، والقول بالتمييز أضعف منه، أو تكون نفسه مفعول به لـ (سفِه) متعدٍّ واللازم هو (سفُه)، ونسب هذا القول إلى المبرِّد، وفي الآية الثانية (معيشتها)، منصوبة بنزع الخافض، ولعلماء النَّحو والتَّفسير آراء في هذه المسألة على ما يأتي:

الأصل في التمييز أن يكون نكرة، واختلف النحاة في مجيئه معرفة، فذهب البصريون إلى أنَّ ذلك لا يجوز، وإنَّما التَّمييز لا يكون إلا نكرة قال سيبويه:((وتقول:(هو أشجع الناس رجلاً، وهما خير الناس اثنين)، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين، وانتصب الرجل والاثنان، كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجهاً، ولا يكون إلا نكرةً))[٢]، وتبعه أكثر النُّحاة[٣] البصريين فيما ذهب إليه، فمنعوا أن يكون التمييز معرفة؛ وعللوا لذلك بالقياس فقالوا: إنَّ الغرض من التَّمييز التَّفسير وبيان المبهم، وهذا يحصل بالنكرة، فلا فائدة – إذن – من التَّعريف[٤].

ذهب الكوفيون، وعلى رأسهم الفراء، وتابعه ابن الطراوة[٥]، إلى جواز مجيء التمييز معرفة، واستدلوا على ذلك بوروده نثراً وشعرا، فمن النثر قوله تعالى:(وَمَن

---

(١) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ٢ /٨٧٠ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٠٥

(٣) ينظر :المقتضب ٣ / ٣٢ ، والأصول في النحو ١ /٢٢٣ ، والجمل ٢٤٢، واللمع في العربية ٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٩– ٣٨٥، ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٢٦، وائتلاف النصرة ٤٤– ٤٥

(٤) ينظر: المقتضب ٣ / ٣٢ .

(٥) ينظر رأيه في : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٦٣٣

يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ)، وقوله تعالى:(وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا) قال الفراء:((العرب توقع (سفه) على (نفسه) وهى معرفة، وكذلك قوله: (بطرت معيشتها) وهى من المعرفة كالنكرة؛ لأنَّه مفسر، والمفسر في أكثر الكلام نكرة، ...))[١]. وقول الفراء:((فالمفسر في أكثر الكلام نكرة))، إشارة إلى أنَّهم أجازوا وقوعه معرفة على قلة، وهذا أحد رأيي الفراء، وغيره من الكوفيين، وهو المشهور في كتب النحاة، وقد وقفت على نص آخر للفراء، يبيِّن أنَّ له رأياً آخر في المسألة، إذ جزم بأنَّ التمييز لا يكون إلا نكرة، وذلك عند إعرابه لقوله تعالى:(فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ)،آل عمران:٩١، إذ قال:((نصبت الذهب؛ لأنَّه مفسر لا يأتي مثله إلا نكرة، فخرج نصبه كنصب قولك: عندي عشرون درهماً، ولك خيرهما كبشاً، ومثله قوله :(أَو عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا)))[٢]،المائدة:٩٥، واستشهدوا من الشعر بقول راشد اليشكري

رأيتُكَ لمَّا أنْ عرفتَ وُجُوهَنَا صَددْتَ وطِبْت النَّفْسَ يا قيسُ عن عمْرو[٣]

فـ(النَّفس) معرفة وقعت تمييزاً.

وردَّ البصريون أدلة الكوفيين، أمَّا الآية الأولى من سورة البقرة فقالوا: إنَّ(نفسه) منصوبة على نزع الخافض، وليس على التَّميز والتَّقدير(في نفسه)، وهذا رأي الأخفش ومن وافقه[٤]، أو إنَّه مفعول به تعدَّى إليه (سفِه)،لأنَّه بالكسر متعدٍّ، وهذا الرأي نقل عن المبرِّد، وثعلب (ت٢٩١هـ)، واختاره أبو حيَّان[٥]، أو التَّشبيه بالمفعول به إذ ضمّن ضمّن (سفه) معنى (أهلك أو جهل) وارتضاه الزَّجاج[٦]، وهكذا تأولوا بقية الشواهد[٧].

الشواهد[٧].

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٧٩ ، و ٢ / ٣٠٨ .

(٢) المصدر نفسه ١/ ٢٢٥، و ١/ ٣٢٠.

(٣) المفضليات ٣١٠ ، وشرح التَّسهيل ٢ / ٣٦٨ .

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٤٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٢٣

(٥) ينظر: البحر المحيط ١ / ٥٦٥ .

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢١١ .

(٧) ينظر: شرح التَّسهيل ٢ / ٣٦٨.

وأمَّا الكرماني فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة نجده ارتضى مذهب البصريين، وضعَّف رأي الكوفيين، ويتضح لي أنَّ الكرماني تفرَّد في توجيه قوله تعالى:(ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه)، إذ جعل (مَنْ) مستثنى منصوباً و(نفسه) إمَّا توكيداً له أو بدلاً، ولم أجد هذا الرأي عند المتقدمين عليه فيما اطلعتُ عليه من مصادر، ووجدتُ ابن مالك وابن هشام نقلا عنه هذا الرأي(١). وتقدير التوكيد واضح، وأمّا تقدير البدلية فيبدو لي على تقدير:(إلا نفس الَّذي سفه)(٢)، والله أعلم.

والذي يبدو لي هو ما ذهب إليه البصريون وجمهور المتأخرين من النحاة، من أنَّه لا يجوز مجيء التمييز معرفة، وما ورد من ذلك تأولوه على ما ذكرته سابقاً.

سابعاً: النَّصب على المدح قبل تمام الكلام

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ ﴾ النساء: ١٦٢، قوله:(وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)، ((قيل: محله جر عطفاً على (مَا) أي يؤمن بالقرآن وسائر الكتب وبالمقيمين الصلاة، أي بالمؤمنين، فيصير مثل قوله: (يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ)، والجمهور على نصب (المُقِيمِينَ) على المدح؛ لأنَّ العرب إذا أرادت المبالغة في الذم أو المدح عدلت عن إعراب الاسم الأول إلى النصب بإضمار (أعني)، أو إلى الرفع بإضمار (هو)، وهذا إنَّما يصح فيمن جعل الخبر (يُؤْمِنُونَ)، ومن جعل الخبر (أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ)، لا يجوز أن ينصب على المدح، لأنَّ المدح والذم إنما يكون بعد تمام الكلام. الغريب: عطف على الكاف، أي قبلك، وقيل: المقيمين، وهذا على مذهب الكوفيين. العجيب:

---

(١) ينظر: ينظر: شرح التَّسهيل ٢ /٣٨٧ ، ومغني اللبيب ٧١٥ .

(٢) ينظر: المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٤٩-١٥٠ (رسالة ماجستير).

قول من قال: هذا غلط من الكاتب؛ لأنَّ كتاب الله منزه عن مثل ذلك؛ ولأنَّ الصحابة – رضي الله عنهم – عن آخرهم لم يكونوا يرضون به لو كان غلطا))[١].

ذكر الكرماني في إعراب (المقيمين)، عدَّة توجيهات وهي: أن تكون في محل جر بالعطف على (ما)، في قوله (بما) ويكون التقدير: يؤمنون بالقرآن وسائر الكتب وبالمؤمنين، أو تكون منصوبة على المدح، إنَّ تم الكلام فيكون الخبر (يؤمنون) ومن جعل الخبر (أولئك سنؤتيهم) لا يجوز أنَّ ينصب على المدح، أو تكون مجرورة بالعطف على الضَّمير المجرور في (قبلك) ووصف هذا الرأي بالغرابة، وردَّ القول القائل بأنَّ نصب (المقيمين) من غلط الكاتب، وردَّ الكرماني إنَّ كتاب الله منزَّه عن الغلط. وتعدَّدت الأقوال في إعراب (المقيمين)، وهذا سببه هل المقيمون الصلاة هم الراسخون في العلم أو غيرهم؟ وهذه الأقوال على ما يأتي:

إنَّ (المقيمين)، منصوب على المدح: وهو قول الخليل، ويونس، سيبويه، وأبي عبيدة والفرَّاء، والمبرِّد[٢]، وتفسير هذا النَّصب، أنَّ العرب إذا تطاولت بمدح أو ذم تفعل ذلك في صفة الشيء الواحد، فيخالفون بين إعراب أوله وأوسطه أحياناً، ثمَّ يرجعون بآخره إلى إعراب أوله، وربَّما يجرُّون إعراب آخره على إعراب أوسطه والغرض من هذا القطع إفراد الممدوح بمدحٍ مُجدَّدٍ غير تابع لأول الكلام، ولم يعرضوا للخبر تمَّ أو لم يتم[٣].

وذهب الكسائي إلى:((أنَّ النَّصب لا يكون إلا عند تمام الكلام، ولم يتمَّ الكلام في سورة النِّساء، ألا ترى أنك حين قلت:(لكن الراسخون في العلم منهم) إلى قوله

---

(١) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ١ /٣١٢-٣١٣ .

(٢) ينظر: الكتاب٢/٦٣-٦٦، ومعاني القرآن للفرَّاء١/١٠٦، ومجاز القرآن١/١٤٢ ، والكامل في اللغة والأدب ٣/ ٣٠ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء١/١٠٥-١٠٦، ومجاز القرآن١/١٤٢ ، وجامع البيان ٩/ ٣٩٥.

(المقيمين)، (والمؤتون) كأنَّك منتظر لخبره، وخبره (أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما)))[١]، ووافقه الطَّبري[٢]، وهذا الخبر منعه الكرماني، وقد سبق مكي بن أبي طالب الكرماني لصحة النَّصب على المدح والخبر (يؤمنون)، فإن جُعل الخبر(أولئك سنؤتيهم) لم يجز النَّصب على المدح؛ لأنَّ المدح لا يكون إلا بعد تمام الكلام[٣].

وأمَّا ما ذكره الكرماني أنَّ (المقيمين)، معطوف مجرور، فاختلف النُّحاة على أي شيءٍ عطف، ففي ذلك آراء ذكرها الكرماني وغيره:

١- معطوف على (ما) في (بما أُنزل إليك): وهذا قول الكسائي[٤]، والمعنى عنده يؤمنون بما أُنزل إليك وما أنزل من قبلك، ويؤمنون بالمقيمين الصلاة، هم والمؤتون الزكاة، وهو عنده بمنزلة قوله تعالى: ﴿ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ التوبة: ٦١، والمراد بـ(المقيمين) عند الكسائي الملائكة أو الأنبياء، ووافقه السِّيرافي، ومكي القيسي[٥].

٢- معطوف على الضَّمير المجرور: واخُتلِف في تحديد المعطوف عليه فقيل: على الضمير المجرور في (منهم)، وقيل على الكاف في (إليك)، وقيل على الكاف في(قبلك)[٦]، ووصفه الكرماني بالغريب .

---

(١) معاني القرآن للفرَّاء ١/١٠٧ .
(٢) ينظر: جامع البيان ٩/ ٣٩٧ .
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢١٢ -٢١٣.
(٤) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/١٠٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٣٠ .
(٥) ينظر: شرح الكتاب ٢/١٨٩ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٢١٢ .
(٦) ينظر: إعراب القرآن للنَّحاس ٢٧٣ ، والبحر المحيط ٣ /٤١٢، والدُّر المصون ٤/١٥٤.

٣- معطوف على الكاف في (قبلك)، ويكون المعنى: ومن قبل المقيمين، ثمَّ حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، وهذا بعيد لأنَّ ما لا يحتاج إلى إضمار أولى مما يحتاج إليه[١].

والذي يبدو لي هو رأي الكرماني ومن وافقه في النصب على المدح والخبر (يؤمنون)، والله أعلم .

ثامناً: تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾النساء: ٢٤، قوله:(كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)، ((نصب على المصدر؛ لأنَّ المعنى حرمت عليكم تحريمة، وقيل: منصوب بفعل مضمر، أي: الزموا كتاب الله. الغريب: نصب على الإغراء، والتقدير، عليكم كتاب الله، فقدم، كقول الشاعر[٢]:

يا أيُّها المائحُ دَلْوي دونَكَا إني رأيْتُ الناسَ يَحْمَدونكا

وهذا بعيد؛ لأنّ ما انتصب على الإغراء لا يتقدم على ما ينصبه))[٣].

بيَّن الكرماني أنَّ (كتاب) منصوب على المصدر، أو مفعول به لفعلٍ محذوف، وذكر رأياً آخر وهو أنَّ (كتاب) منصوب على الإغراء تقدم على عامله (عليكم)،

---

(١) ينظر:إعراب القرآن للنَّحاس ٢٧٣، والتِّبيان في إعراب القرآن١ / ٢٠٢، والبحر المحيط ٤١٢/٣

(٢) البيت لجارية من بني مازن ، ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٢٠/١ .

(٣) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ١ / ٢٩٠ .

ونعت الكرماني هذا الرأي بالغريب، والبعيد؛ معللاً أنَّ المنصوب على الإغراء لا يتقدم على ما ينصبه، وقد تعددَّت الآراء في هذه الآية على ما يأتي:

ذهب سيبويه إلى أنّ (كتاب الله) مصدر مؤكد، وليس مفعولاً به، إذ قال: ((كتاب الله توكيد كما قال: صنع الله وكذلك وعدَ الله ؛ لأنَّ الكلام الذي قبله وعد ... وقد زعم بعضهم أن كتابَ اللهِ نصب على قوله عليكم كتاب الله))[١]، وقال المبرد:((فلم ينتصب (كتابَ) بقوله: (عليكم) ولكن لما قال: (حُرِّمَتْ عليكم أُمهاتُكم)، أعلم أنَّ هذا مكتوب عليهم، فنصب (كتابَ الله) للمصدر؛ لأنّ هذا بدل اللفظ بالفعل؛ إذ كان الأول في المعنى: كتب الله عليكم، وكُتِب عليكم))[٢] .

أي أنَّ المبرد لا يجوِّز أن يكون (كتابَ) منصوباً باسم الفعل الذي يليه وهو (عليكم)، إنَّما يرى أنَّه مصدر للفعل كتب، وتابعه ابن السراج، وأبو حيّان، والسَّمين الحلبي[٣].

ونسب مكي القيسي إلى الكوفيين، والسمين الحلبي إلى الكسائي، جواز النصب على الإغراء بـ(عليكم) واستبعداه؛ لأنّ ما انتصب بالإغراء لا يتقدم على ما قام مقام الفعل وهو عليكم، وقد تقدم في هذا الموضع، ولو كان النص: عليكم كتاب اللهِ لكان نصبه على الإغراء أَحْسَنَ من المصدر[٤].

وأكثر النحاة على أنَّه لا يجوز أن يكون منصوباً على الإغراء بـ(عليكم)؛ لأنّ ما انتصب بالإغراء لا يتقدم على ما قام مقام الفعل وهو عليكم، ولأنّ عليكم وبابه عامل ضعيف[٥]، واستشهد الزجاج لذلك بقول الشاعر:

يا أيُّها المَائِحُ دَلْوِي دُونَكا إنّي رأيت النَّاس يَحْمَدُونَكَا

---

(١) الكتاب ١ / ٢٨١ –٢٨٢ .

(٢) المقتضب ٣ / ٢٠٣ و ٣ / ٢٨٠ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١ / ١٤٢، والبحر المحيط ٣ / ٢٢٢، والدّر المصون ٣/ ٦٤٩ .

(٤) ينظر: قراءة الكسائي ١١٣، مشكل إعراب القرآن ١ / ١٩٤، والدّر المصون ٣/ ٦٤٨ .

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ١٩٤ ، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ١٥٧ ، وأسرار العربية ١٥٧ .

إذ لم يجوّز أن يكون (دلوي) منصوباً باسم الفعل (دُونكا)[١] .

والفرّاء لا يختلف مع البصريين في هذا الشأن، لكن ذكر وجهين إعرابيين وأجازهما قال:((قوله:(كتاب اللهِ عليكم) كقولك: (كتاباً من الله)، وقد قال بعضُ أهل النحو: معناه (عليكم كتاب الله) والأول أشبه بالصواب، وقلّما تقول العرب: زيداً عليك أو زيداً دونك، وهو جائز كأنَّه منصوب بشيءٍ مضمر قبله))[٢].

وممن تابع الكسائي من المحدثين، الدكتور تمام حسان، فقد رفض التمسك بفكرة العامل دون النظر إلى القيمة الجمالية لبعض الأساليب القرآنية ومنها هذه الآية الكريمة قال:((ولقد يسيء النُّحاة في بعض الحالات فهم دلالات الإعراب بسبب تمسكهم بفكرة العامل دون نظر إلى القيم الاسلوبية للجملة، وقد حدث ذلك بصورة خاصة في فهمهم للمصادر المنصوبة على الإنشاء، والتي عدوها منصوبة بواجب الحذف تمسكاً بفكرة العامل النحوي ...))[٣] .

وقيل: انتصابه بفعل محذوف تقديره: الزموا كتاب الله، وهذا التقدير فيه تكلف كما نصَّ النُّحاة، قال الرضي:((والتقدير خلاف الأصل))[٤]. ولا أميل إلى هذا التقدير؛ لأنَّه لا يحمل معنى ترتبط به الآية الكريمة والله أعلم.

وأمَّا الكرماني فيتبيَّن لي أنَّه ينحو منحى البصريين المانعين تقديم معمول ألفاظ الإغراء، وهذا واضح من ردِّه على القائلين بهذا الرأي، وهو يرى أنَّ (كتاب)، منصوب على المصدر، وهذا ما ذهب إليه البصريون والفرَّاء في أحد قوليه[٥].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٦ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٠ ، وينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء ٩٩– ١٠٠ (رسالة ماجستير).

(٣) البيان في روائع القرآن ٢٠١–٢٠٣ .

(٤) شرح الكافية للرضي ١ / ٥١٧ .

(٥) ينظر: المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢١٩ (رسالة ماجستير).

المبحث الثالث

ردوده في التوابع

أولاً: تقديم معمول الصفة على الموصوف

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ النمل: ٤٥، قوله : (فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ)، (((إذا) ها هنا للمفاجأة، وهو ظرف مكان، و(هم) مبتدأ، (فريقان) خبره، و(إذا) محله رفع خبر آخر، كما تقول: في الدار زيد قائم.وقوله: (يَخْتَصِمُونَ) صفة لفريقين، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في (فريقين)، ويجوز أن يكون خبراً آخر، وعلى هذا يجوز أن يكون محل (إذا) نصباً بـ (يختصمون)، وعلى الوصف لا يجوز؛ لأنَّ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف))[١].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝٩ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ المدثر: ٩ – ١٠ (((يومئذ) من صلة الخبر والعامل فيه إن جعلت، قوله عسير لا يصح؛ لأنَّ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، وإن جعلت قوله:(غَيْرُ يَسِيرٍ)، لا يصح أيضاً؛ لأنَّ المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف إليه))[٢].

بيَّن الكرماني في الآية الأولى أنَّ قوله:(يختصمون) صفة، وهو العامل في(إذا)، وذكر أنَّ هذا لا يجوز؛ لأنَّ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف. وهذه المسألة الخلاف فيها على ما يأتي:

---

(١) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ٢/٨٥٣–٨٥٤.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ١٢٧٢ .

النعت مكمل للمنعوت، وهو معه كالشيء الواحد؛ فحقه أن يتصل به، وأن يتأخر هو ومعموله عنه(١).

ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز أن يتقدم معمول النعت على المنعوت، فلا يجوز أن يقال في (هذا رجل يأكل طعامك): (هذا طعامك رجل يأكل)، ووافق البصريين أكثر النحاة، منهم ابن السراج، وابن جني، وأبو البركات الأنباري، وأبو حيان، والسيوطي(٢).

قال المبرد:((... وذلك أنَّ النعت لا يكون قبل المنعوت))(٣)، وقال ابن جني:((وتقديم الصفة، أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح، ألا ترى أنَّك لا تجيز: (هذا اليوم رجل ورد من موضع كذا)؛ لأنَّك تريد :(هذا رجل ورد اليوم من موضع كذا)، وإنَّما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها، كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها، كما لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس المضاف؛ لمّا لم يجز تقديم المضاف إليه عليه))(٤)، ومثال ذلك ما مثّل به الكسائي (أنت أخانا أوّلُ ضارب) فـ(ضارب) مضاف إليه وقد قدّم معموله عليه وهو (أخانا)(٥)

وقال أبو البركات الأنباري في إعرابه قوله تعالى:(((فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ)، ولا يجوز أن يتعلق قوله: (يومئذ) بـ قوله:(عسير)؛ لأنَّ ما تعمل فيه الصفة لا يجوز أن

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١٠ .

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٢٦، والخصائص ٢/ ٣٩١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٧٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٦، وهمع الهوامع ٨٦/٣ .

(٣) المقتضب ٤ / ١٩٢ .

(٤) الخصائص ٢/ ٣٩١ .

(٥) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ١٤١، وظاهرة المنع في النحو العربي ١٧٩(رسالة ماجستير).

يتقدم على الموصوف))[١]، وتابعه ابن مالك [٢]، وقال أبو حيان:((ولا يجوز أن يتقدم معمول الصفة على الموصوف، فلا يجوز:(هذا طعامك رجل يأكل)، وأجاز ذلك الكوفيون، وتبعهم الزمخشرى في تفسير قوله تعالى:(وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا) إذ جعل (في أنفسهم) متعلقا بقوله : (بليغا)))[٣]. وتابعه السيوطي[٤]. وفي آية المدثر:(فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ)، منع العكبري أن يعمل (عسير) في (يومئذ)، ومن ثَمَّ قال :((ولا يعمل فيه نفس (عسير)؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها))[٥] .

وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، فيجوز عندهم: هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ، وتابع الزمخشري، الكوفيين، وجعل من ذلك قوله تعالى:(وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا) النساء:٦٣، إذ أجاز أن يتعلق (في أنفسهم) بـ(بليغا)، وهو وصف لـ(قولاً)، ومن ثمَّ قال: فإن قلت: بم تعلق قوله :(في أنفسهم) قلت: بقوله: (بليغاً)[٦].

أمَّا في الآية المباركة التي نتحدث عنها، وهى قوله تعالى: (فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ)، فأبو البركات الأنباري قال في إعراب الآية الكريمة:((ولا يجوز أن يكون (إذا) منصوباً بقوله (يختصمون)؛ لأنَّ ما يكون في حيِّز الصفة، لا يجوز أن يتقدم على الموصوف، كما أن الصفة لا يجوز أن تتقدم على الموصوف))[٧].

والذي يتضح لي هو: ما ذهب إليه البصريون، وعليه أكثر النَّحاة، ومنهم: ابن جنِّي، وأبو البركات الأنباري، وأبو حيان، والسيوطي، وعليه الكرماني من أنَّه لا يجوز

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٧٣ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٥١، ١١٥٢ .
(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٦ وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣ / ٦٣٠ – ٦٣١ .
(٤) ينظر: همع الهوامع ٣/ ٨٦ .
(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٧٢ .
(٦) الكشاف ١/ ٥٥٨ – ٥٥٩ وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/ ٦٣٠– ٦٣١ .
(٧) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٢٣.

أن يتقدم معمول الصفة على الموصوف؛ لأنَّ الصفة نفسها لا يجوز أن تتقدم على الموصوف، ففي الآية لا يجوز أن يكون (إذا) معمولا لـ(يختصمون) في قوله تعالى: (فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ)، إذا كان (يختصمون) صفة لـ (فريقان) وليس حالاً، والصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، والله أعلم.

العطف

ثانياً: العطف على الضَّمير المرفوع المتصل

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ النجم: ٦-٧،((وهو بالأفق الأعلى على الأوجهِ الثلاثة، حال للمضمر في (استوى) و(هو) رفع بالابتداء (بالأفقِ)، الخبر، والأفق الأعلى: مطلع الشمس، وقيل: جانب من السماء. الغريب: قال الفراء: وهو عطف على الضمير في (استوى)، وهذا عند البصريين لا يجوز إلا في الشعر، لأنَّ العطف على ضمير المرفوع المتصل ما لم يؤكد بالضمير المنفصل غير جائز، ويمكن أن يقال: إنَّما جاز العطف من غير تأكيد؛ لأنَّ (استوى) وإن كان يقع للواحد، فالغالب عليه أن يقع من اثنين، فلم يكن المضمر في (استوى) مستقلاً فيظهر، ولهذا جاء مررت برجل سواء والعدم، فيعطف العدم على المضمر في سواء، ويمكن أن يقال أيضاً، إنَّما لم يظهر استثقالاً للجمع بين هو وهو ...))[1].

ذكر الكرماني ثلاثة آراء في عودة (هو) إليها وهي: جبريل (عليه السلام)، أو لفظ الجلالة (الله)، وقال هذا القول غريبٌ، أو محمد (صلى الله عليه وسلم) وهذا القول عنده عجيبٌ، ولم أذكر كلام الكرماني نصاً للإيجاز. وعلى أي اسم يعود الضَّمير في الآية، فلا يؤثر عند الكرماني في إعراب قوله تعالى:﴿ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ ، إذ جعلها جملة حالية مكونة من مبتدأ وخبر، والواو واو الحال. ثمَّ وصف رأي الفرَّاء بالغريب،

---

(١) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ٢/١١٥٢-١١٥٣ .

وهو أنَّ الواو عاطفة والضَّمير المنفصل (هو) معطوف على ضمير مستتر في (استوى)، ثمَّ ذكر تعليلين لرأي الفرَّاء سأُبينها لاحقاً، وتعدَّدت الآراء في هذه المسألة على ما يأتي:

ذهب البصريون إلى عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام إلا إذا أُكِد بضمير منفصل[1]، واستدل أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس، أمَّا من السَّماع فاستدلوا بقوله تعالى:﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ المائدة: ٢٤.

وأمَّا القياس فعلَّلوا ذلك بأنَّ الضمير المرفوع المتَّصل إمّا أن يكون بارزاً: نحو قمتُ وزيد، فالعطف عليه عطفٌ على جزء الفعل؛ لأنَّ الضَّمير لشَّدة اتصاله بالفعل تنزَّل منزلة جزء منه، وفيه أيضاً عطف الاسم على الفعل، لذا لزم الإتيان بالتأكيد؛ ليكون العطف في اللفظ عليه لا على جزء الفعل. أو يكون مستتراً: فهو كالمعدوم ولا يجوز العطف على المعدوم نحو قام وزيد، وفي العطف عليه عطف للاسم على الفعل وهو غير جائز لذا وجب التوكيد بضمير منفصل ليمتاز الضمير المتصل ويستقل ، ولأنَّ الفعل لا يؤكد بالاسم فيعلم أنَّ العطف إنَّما هو على الضَّمير[2] .

وذهب الكوفيون، وفي مقدمتهم الفرَّاء، إلى أنَّ العطف على الضَّمير المتصل المرفوع جائز من غير توكيد ولا فصل في سعة من غير استقباح، قال الفراء: ((وقوله عز وجل:﴿ فَٱسۡتَوَىٰ ﴾، استوى هو وجبريل، بالأفق الأعلى لمّا أُسْرِيَ به، وهو مطلع الشمس الأعلى، فأضمر الاسم في استوى، وردّ عليه هو، وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز، لأنَّ في

---

(١) ينظر: المقتضب ٢١٠/٣، والأصول في النَّحو ٧٨/٢-٧٩ .

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٣٣/٢، والتَّصريح بمضمون التوضيح ٦١١/٣، وينظر سائر أدلة البصريين السماعية والقياسية في المصدرين السابقين.

الفعل مضمرا))[١]، والأولى عند الفرَّاء الفصل بالضمير، واستدلوا بالآية الكريمة من سورة النجم، إذ عطف (هو) على الضَّمير المرفوع المستتر في (استوى)، واستدلو بحديث علي – رضي الله عنه – عن النبي – صلى الله عليه وسلم– إنَّه كان يقول:((كنت وأبو بكرٍ وعمرُ...))[٢]، إذ عطف (أبو بكر) على الضمير المرفوع (تاء الفاعل)، ومن منثور العرب بما رواه سيبويه: ((مررتُ برجل سواء والعدم))[٣]، إذ عطف (العدم) على الضمير المستتر في سواء وهو ضمير مرفوع، ومن الشعر استدلوا بقول الراعي النُّميري:

فلمَّا لحِقْنا والجِيادُ عشيَّةً   دَعوا يا لكَلبٍ واعْتزينا لِعامرِ[٤]

إذ عطف (الجياد) على الضمير المتصل المرفوع في (لحقنا).

ووافق الكوفيين، ابن مالك، والأشموني[٥]، وقد ردَّ البصريون أدلة الكوفيين، ففي قوله تعالى من سورة النجم قالوا: لا شاهد فيه لأنَّ الواو حالية وليست عاطفة، وأمَّا الأحاديث فقالوا لا شاهد فيها لأنَّها مروية بالمعنى، وأمَّا الشعر فقالوا: نحن نجيز العطف في الضَّرورة، ونمنعه في سعة الكلام[٦] .

(١) معاني القرآن للفرَّاء ٣/ ٩٥، وينظر: ائتلاف النصرة ٦٣ .
(٢) صحيح البخاري ٣/ ١٣٤٨ .
(٣) الكتاب ٣١/٢ .
(٤) ينظر: شعر الراعي النميري ٢١٢، وينظر: سائر الشواهد في معاني القرآن للفرَّاء ٩٥/٣، وشرح التَّسهيل ٣٧٤/٣.
(٥) ينظر: شرح التَّسهيل ٣٧٢/٣، وحاشية الصَّبان ١٦٩/٣ .
(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ /٤٧٧ .

وأمّا الكرماني فتظهر موافقته للبصريين بدليل إعراب قوله تعالى:﴿ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾ جملة حالية مكونة من مبتدأ وخبر والواو واو الحال، ولا بدَّ أن أُبين التعليلين اللذين ذكرهما الكرماني في رأي الفرَّاء فكأنَّه يؤيد ما ذهب إليه الفرَّاء.

والذي يتضح، إنَّه يردُّ على الفرَّاء، إذ المقصود مما قاله الكرماني: لا دليل في آيتي النجم، فهناك سببان لحذف الضمير المؤكد وهما: أنَّ استوى دال على المشاركة، أو الاستثقال من الجمع بين (هو وهو) (١).

والذي يبدو لي ما ذهب إليه الكوفيون، ومن وافقهم على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد؛ وذلك لورود السَّماع من القرآن، والحديث، ومنثور العرب وشعرهم، وكثرة ما ورد في الشعر يجعل القول بأنَّها ضرورة(٢)، فيه بعد وتكلف، وتعليلات البصريين ضعيفة في مقابل المسموع مع قوته .

---

(١) ينظر: المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٩٨ (رسالة ماجستير).

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧٦/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٢ .

ثالثاً: العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ البقرة: ٢١٧، قوله: (وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)،((في المعطوف ثلاثة أقوال: أحدها :(الهاء) في قوله (بِهِ) وهذا بعيد، لأنَّه لا يجوز العطف على ضمير المجرور إلا بإعادة الجار، والثاني: سبيل الله وفيه بعد أيضاً، لأنَّه لا يحال بين صلة المصدر وما يعطف عليها، وقد حيل ها هنا بقوله:(وَكُفْرٌ بِهِ)، والثالث:(الشَّهْرِ الْحَرَامِ)، فيكون سؤالهم عن الشهر الحرام والمسجد الحرام))(١).

لم يتفق النَّحاة على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار؛ إذ ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر نحو قولك: (مررت بك وزيد)(٢)، قال سيبويه :((ومما يقبح أن يشركه المظهَرُ علامةُ المضمر المجرور وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أن يشرك المظهَرُ مضمرا داخلاً فيما قبله، لانَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جَمعتْ أنَّها لا يتكلَّم بها إلا معتمدةً على ما قبلها))(٣)، فقبح عندهم أن تعطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجار(٤). ووافق سيبويه في هذا جمهور البصريين(٥)، واحتج المازني بقوله: لما كان المضمر المجرور لا يعطف على الظاهر إلا بإعادة الجار كقولك: مررت بزيد وبك، فكذلك لا يجوز عطف الاسم

(١) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ٢١٢/١ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٤٦٣/٢، وينظر: خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ١٨٠.

(٣) الكتاب ٣٨١/٢ ، وينظر: ٢٤٨/١ .

(٤) ينظر: الإنصاف ٤٦٧/٢ .

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٢٤، المقتضب ١٥٢/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٦/٢، والأصول في النحو ٧٩/٢.

الظاهر على المضمر المجرور، فلا يقال: مررت بك وزيد[١]، وجوَّز الجرمي العطف على الضمير المجرور، إذا أكد بضمير منفصل نحو (مررت بك أنت وزيد)، ولم يذكر من نقل عنهم على أي شيء استدلا بذلك))[٢].

ومذهب الكوفيون وفي مقدمتهم الكسائي في هذه المسألة يبدو موافقاً للبصريين، قال النَّحاس:((أمَّا الكوفيون فقالوا: هو قبيح، ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علة قبحه فيما علمته))[٣]، وعند السمين أنَّ((الفراء الذي مذهبه جواز ذلك))[٤]، والحقيقة أنَّ الفراء أجازه في موضع[٥]، واستقبحه في موضع[٦]، ووصف الطَّبري وهو من حذَّاق الكوفيين عطف الظاهر على المضمر المجرور بالبعد من الفصاحة لما فيه من القبح، وإن كان ذلك قد جاء في بعض أشعارهم[٧]، وجعلها أبو البركات بن الانباري، والزبيدي، مسألة خلافية، جوازها للكوفيين ويونس، وقطرب، والاخفش[٨]، ولم يذكر السيوطي، قطرباً[٩]، وقبح العطف على الضمير المجرور لقبحه في المرفوع المرفوع مع انفصاله.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٣١ -٢٣٢ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٦٨/١ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٩٦/١ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢٣١ ، وينظر: مجالس ثعلب ١/ ٣٢٤، وظاهرة المنع في النحو العربي ٢٠٢ (رسالة ماجستير) .

(٤) الدر المصون ٣/ ٥٥٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٢٩٠ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٢٥٢ – ٢٥٣ .

(٧) ينظر: جامع البيان ٧ / ٥١٩- ٥٢٣ ، ٤/ ٢٦٦ .

(٨) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٦٣، وائتلاف النصرة ٦٢، وهمع الهوامع ٣/ ٢٢١ ، والخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن ١٢٦ (اطروحة دكتوراه) .

(٩) ينظر: همع الهوامع ٣/ ٢٢١ .

وأمَّا الآية التي نتحدث عنها فالخلاف بين النُّحاة في خفض (المسجد)، وأهم خلاف يتصدّرُهُ هو ما ظنَّه النحويون خلافاً مدرسياً في العطف على الضَّمير المخفوض، وفي هذا الأمر وجهان هما: المنعُ بصريٌّ في عطف الظاهرِ على المضمرِ المجرور، والاستقباحُ كوفيٌّ في عطف الظاهر على المضمرِ المجرور. وكلا الفريقين متفقان في أن ذلك مظهرُ ضرورةٍ شعريةٍ محكومةٍ بالاضطرار.

أما التخريجات الأخرى فمنها القول، بعطف (المسجد) على (سبيل الله)، وهو قول المبرد، والنحاس، والزمخشري، وابن عطية، وأبي البركات بن الأنباري، وقد جعله أبو البركات رداً من الردود على الكوفيين وحجةً من حججِ البصريينِ، فالعطف ليس على المضمر المجرور، بل على (سبيل الله) لا على الهاء في به[١]، غير أنَّ بعضهم قد ردَّ هذا القول معتلاً بأنَّ هنالك فصلاً بين أبعاض الصلة بالأجنبي، لأنَّ (صداً) مصدرٌ منحلٌّ إلى أنْ والفعل وقد فُصِل عن صلتِه بقوله (كفرٌ بهِ) ومعنى كونِ هذا فاصلاً أجنبياً ألَّا تعلقَ (لصدّ) بصلته، ولذلك رُدّ هذا القول[٢]، ونعته الكرماني بالبعيد .

وفي الحقيقة أن هذه الأقوال كلها قائمة على الأخذ بالتأويل والإضمار والتقديرات البعيدة التي تُخرِجَ النصَّ عن حقيقته، فالموصول وصلته لا يجوز الفصل بينهما بالأجنبي، والتوسع في الظروف والحروف لا يكون إلاّ في التقديم والتأخير، وقد أشار سيبويه إلى معالم الاتساع فيما يكون شبيهاً بالمجاز [٣]، أيضاً، وهذه الأمور كلها لا تلتقي مع ما ذهب إليه هؤلاء من عطف على سبيل الله .

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٥٣/١، والإنصاف ٤٧١/٢-٤٧٢.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٢/١ ، والبحر المحيط ١٥٥/٢ .

(٣) ينظر: الكتاب ٢٢٣/١، ٢٩٤، والخصائص ٣٩٨/٢ ، والبحر المحيط ٢/ ١٥٥.

وهنالك قولٌ آخر، وهو عطف المسجد على الشهر الحرام، نسبه النَّحاس إلى مجهولين بقوله (قيل)، وذهب العكبري إلى تضعيف هذا القول؛ لأنَّ السؤال ليس عن (الشهر الحرام)، فهو ليس في موضع شكّ بل هم يعظمونه ، ولكن شكّهم كان منصباً على القتال في (الشهر الحرام)؛ لأمرين هما؛ أنَّ القتال فيه مجلبةٌ للإثم، والآخر أنَّ المشركين قد عيروهم بذلك، فسألوا عن القتال في (الشهر) لا عن(الشهر)[١]، وذهب أبو حيان، والسمين، إلى تعليل العطف ثم ردِّه ، فتعليلهما له أنَّ السؤال كان عن القتال عينه لا عن(الشهر الحرام)، فسؤالهم كان عن (قتال) في (الشهر الحرام)، و(قتال) في (المسجد الحرام)، فالأمر منصب على القتال، واحتمل أبو حيان أن يكون (صد) مبتدأً وخبره محذوفاً لدلالةِ خبر قتال عليه ، فيكون (وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به كبيرٌ) فاكتمل الموصول وجملته، ولكنَّه عاد مستبعداً العطفَ على (الشهر) لأنَّه – كما يراه – متكلفٌ جداً ويبعد عن نظم القرآن والتركيب الفصيح [٢] .

وأمَّا الكرماني فقد قال في تفسير قوله تعالى:﴿ وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴾ الجن: ٣، ((الغريب: أجاز الفراء أن يكون (وَأَنَّهُ تَعَالَى) وما بعده عطفاً على الهاء في قوله، (آمَنَّا بِهِ). وهذا مع امتناعه عند البصريين جائز، لأنَّه كثر حذف الباء مع أنَّ))[٣].

وهذا النَّص مع النَّص الَّذي صدَّرتُ به المسألة، يبين، أنَّ رأي الكرماني هو: عدم العطف على الضَّمير المجرور إلا بإعادة الجار، إذا كان المعطوف اسماً صريحاً،

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٥، والتبيان في إعراب القرآن ٩٣/١.
(٢) ينظر: البحر المحيط ١٥٥/٢-١٥٦، والدر المصون ٣٩٧/٢.
(٣) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ٢ / ١٢٥٩ .

وجواز ذلك إذا كان المعطوف جملة مصدَّرة بـ (أنَّ) معللاً أنَّ حذف حرف الجر معهود مع أنَّ[١].

رابعاً: البدل من ضميري المتكلم والمخاطب

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى: قوله :﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الأنعام: ١٢، قوله:(الَّذِينَ خَسِرُوا)،((محله رفع بالابتداء،(فَهُمْ) خبره، ودخل الفاء في الخبر لكونه موصولاً.العجيب: قال الأخفش: محله نصب بالبدل من ضمير المخاطبين في قوله (لَيَجْمَعَنَّكُمْ)، وفي قوله بعد؛ لأنَّه لا يجوز البدل من ضمير المخاطب ولا من ضمير المتكلم إلا في ضرورة الشعر، لما في البدل من البيان والتعريف اللذين يقعان بالوصف، فامتنع الضميران منه، كما امتنع الضمير من الوصف أصلاً))[٢]. وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ﴾ البقرة: ١٥٠((العجيب: قول قطرب:(إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا) في محل جر بـ (على) أي إلا على الذين ظلموا، وهذا بعيد لفظا ومعنى))[٣].

بيَّن الكرماني أنَّه لا يجوز البدل من ضمير الخاطب، ولا من ضمير المتكلم إلا في ضرورة الشعر؛ والسَّبب في ذلك كما بيَّنه أنَّ في البدل تعريفاً وبيانا يفيدُهما المبدل منه من البدل؛ ولأنَّ ضمير المتكلم وضمير المخاطب لا يحتاجان إليهما امتنعا من البدل كما امتنعا من الوصف .

---

(١) ينظر: المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢٠٦ (رسالة ماجستير).
(٢) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ١ / ٣٥٤ .
(٣) المصدر نفسه ١/ ١٨٥ .

اختلف النُّحاة في البدل من ضمير الحاضر - ويشمل المتكلم والمخاطب- بدل كل من كل، على ثلاثة أقوال: أولاً: ذهب جمهور البصريين إلى المنع إلا إذا كان بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال[١]؛ قال سيبويه:((فإذا قلت: بي المسكينَ كان الأمر أو بك المسكينَ مررتُ، فلا يَحسن فيه البدلُ؛ لأنَّك إذا عنيتَ المخاطَبَ أو نفسَك فلا يجوز أن يكونَ لا يَدري مَن تَعني))[٢]، وذكر سيبويه ما حكاه الخليل، أنَّ الإبدال من ضمير الغائب بدل كلٍّ من كلٍّ جائز نحو: مررت به المسكينِ[٣].

وعلَّل جمهور البصريين مذهبهم؛ بأنَّ المقصود من البدل بيان المبدل منه، وضمير الحاضر لا يحتاج إلى بيان؛ لأنَّه في غاية الوضوح وهو أبينُ من الظاهر، ولا يبدل الأظهر بالأخفى[٤]، أمَّا جوازه مع بدل بعض من كل، وبدل الاشتمال؛ فلأنَّ فيهما زيادة بيان وإيضاح لم يُفدها المبدل منه، إذ هما ممَّا يشتمل عليه المبدل منه أو بعضٍ منه، فمدلولها مختلف[٥].

ثانياً: ذهب الأخفش، والكوفيون[٦]، إلى الجواز مطلقاً مستدلين بالآية آنفةِ الذكر من سورة الإنعام قال الأخفش:((فنصب لام (لَيجمعنَّكم) لأنَّ معنى (كتب) كأنه قال (والله ليجمعنكم) ثمَّ أبدل فقال:﴿ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾ أي: لَيجمعنَّ الذين خسروا

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ٧٦ ، والمقتضب ٢ /٢٧٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢ /٢٣٢ ، وإعراب القرآن للنَّحاس ٣٠٦ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٣٠ .

(٢) الكتاب ٢ /٧٦ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١ / ٧٥ .

(٤) ينظر: شرح المفصل ٣ / ٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٩٠ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٣ /٧٠ .

(٦) ينظر: نسبة الرأي لهم في، إعراب القرآن للنحاس ٣٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/١ ، وارتشاف الضرب ٦٢٢/٢ .

أنفسهم))[١]. ووافقهم ابن مالك[٢]، فالأخفش، والكوفيون يرون أنَّ (الذين خسروا)، بدل من ضمير المخاطبين في (ليجمعنكم) واستدلوا بالحديث:((أتينا النبي– صلى الله عليه وسلم – نفرٌ من الأشعريين))[٣]. فـ(نفرٌ) بدل من ضمير المتكلمين في(أتينا) وردَّه البصريون على أنَّ (نفرٌ) خبر مبتدأ محذوف تقديره (نحن). ومن الشعر استشهدوا بقول ذي الرّمَّة:

وشوهاء تَعدُو بي إلى صارخ الوغَى   بمستَلئم مثلِ الفنيقِ المرَحّلِ[٤]

فـ(بمستلئم)، بدل من ياء المتكلم في (بي). ومن المنثور ما حكاه الكسائي من قول بعضهم:((إليَّ أبي عبدالله)) فـ (أبي) بدل من ضمير المتكلم في (إليَّ)[٥] .

ثالثاً: ذهب قطرب إلى أنَّ البدل من ضميري المتكلم والمخاطب جائز في الاستثناء[٦]، الاستثناء[٦]، واستدل بقوله تعالى:﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴾ البقرة: ١٥٠، فـ(الذين) بدل من (الكاف) في (عليكم). ونعت الكرماني رأيه بالبعيد لفظاً ومعنى؛ لأنَّ استدلاله بالآية لا يصح من حيث المعنى .

وأمّا الكرماني فمذهبه واضح في هذه المسألة فهو يمنع مجيء البدل من ضمير المتكلم والمخاطب.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٦٩ .
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٣٣٤ ، وشواهد التوضيح ٢٠٦ .
(٣) صحيح البخاري ٤ / ١٠٤٦ .
(٤) ديوان ذي الرمّة ٣ / ١٤٩٩، وينظر: شرح التَّسهيل ٣ /٣٣٤ ، وتنظر سائر الشواهد في المساعد ٢ /٤٣٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٥.
(٥) ينظر: التَّصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٦١ .
(٦) ينظر: مفاتح الغيب ٤/ ١٢٧، الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٤٤، همع الهوامع ٣/ ١٨١ .

والذي يتضح لي هو جواز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب؛ لورود السماع بذلك من القرآن، والحديث، ومن منثور العرب عن الكسائي، ومن الشعر، وقدّر البصريون الأبيات الشعرية على إضمار فعل الاختصاص، أي: أعني، وترك التقدير أولى من التقدير(١)، والله أعلم .

خامساً: قطع البدل إلى النصب أو الرفع

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ ﴾ الصافات: ٦ ، قوله:(بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ)،((من أضاف فوجه قراءته ظاهر، ومن نوَّن وَجَرّ الكواكب فهي بدل من (زينة)، ومن نوَّن ونصب الكواكب، أعمل المصدر، وهي زينة في الكواكب، أي زينت السماء بتزين الكواكب ، قاله أبو علي وقيل: بدل من زينة على المحل، قال النَّحاس: أعني الكواكب وهو ضعيف))(٢).

أوردَ الكرماني أربع قراءات في الآية الكريمة، وضعَّف قراءة النَّحاس على إضمار الفعل، وهذه القراءات على ما يأتي:

قراءة التنوين وجرّ الكواكب ونصبها قراءة حمزة، وحفص عن عاصم، وقرأ ابن مسعود، وابن عباس وزيد بن علي كذلك مع رفع الكواكب، وقرأ الشامي والحرميان اللفظين بالإضافة(٣)، وقد اختلف النحويون في القراءات على آراء متعددة، فـ(بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ) تنويناً وإضافةً، ففي التنوين هنالك خلافٌ في إعمال المصدر، وهذا ما ذكره ابن خالويه، فقد ذكر أنَّ البصريين يُعملون المصدر بإجرائه مجرى فعله منوناً أو

(١) المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢١٤ (رسالة ماجستير).
(٢) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ٢ / ٩٧٠ – ٩٧١ .
(٣) ينظر: معاني الفراء ٣٨٢/٢، والسبعة في القراءات ٥٤٦، والحجة في القراءات ٣٠٠، والنشر في القراءات العشر ٣٥٦/٢.

مضافاً، ولكن أهل الكوفة لا يُعملون المصدر، بل يذهبون إلى أنَّ كل مرفوع أو منصوب بعد المصدر هو معمول لفعلٍ مشتقٍ من ذلك المصدر مفسَّرٍ به [١].

وفي قراءة التنوين خلاف بين النحويين في التنوين، والخفض قال معظم النحويين بالبدل، واختلفوا فيه، فالفراء ومعه النَّحاس يحدده بالبدل مبيناً انه بدل معرفة من نكرة[٢]، وذهب آخرون إلى بيان نوعه، فقد أقروا أنَّه بدل كل من كل، صرّح بذلك ابن خالويه ومكي القيسي، فقد حمله على أنَّه (هو هو)، أو (هي هي)، أو أنَّ الزينة هي الكواكب [٣].

أما في قراءة التنوين والنَّصب فجمهور النحويين يذهبون إلى أنَّ (الكواكب) منصوبةٌ بالمصدر (بزينةٍ) وجاءت تقديراتهم لحقيقة النصب في (الكواكب)، على تقدير الفراء بفعلٍ ماضٍ مُسندٍ إلى ضمير المتكلمين ناصبٍ الكواكبَ هو (زينا الكواكب) وهو عند الطبري بالمصدر على التفعيل مضافاً إلى ضمير المتكلمين هو (بزينتنا الكواكب)، وجعله الفارسي على المصدر أيضاً مضافاً إلى ضمير المتكلمين تقديره: (بزينتنا الكواكب)، وقدره السمين بـ(أن زيَّن الله الكواكب)[٤]، والطبريُّ لا يجيز النصب؛ لأنَّه في الأصل أخذ بقراءة الإضافة إذ قال:((وأما القراءة فأعجبها إليّ بإضافة الزينة إلى الكواكب، وخفض الكواكب لصحة معنى ذلك في التأول والعربية، وأنها قراءة أكثر قراء الأمصار)) [٥].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٥٩-٦٠، والحجة في القراءات ٣٠٠.

(٢) وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٨٢، وإعراب القرآن للنحاس ٧٢٦-٧٢٧ .

(٣) ينظر: الحجة في القراءات ٣٠٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/٦١٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٨٢، وجامع البيان ٢١/ ١٠-١١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٠٥، والدر المصون ٩/٢٩١.

(٥) ينظر: جامع البيان ٢١/ ١١ .

وخالف آخرون منهم في الذهاب إلى القول بالبدل في (الكواكب) منصوبة على محل (زينة) لأنَّها في الأصل منصوبة على زينا السماء زينة، لذلك ذهب النَّحاس والزمخشري والأنباري، إلى القول بنصب لفظة (الكواكب) بدلاً على الموقع [١]، والحملُ على الموقع يجوز هنا على وفق ما قرره ابن هشام في شروط الإعراب على المحل[٢]،

وقول آخر للنحويين فيها، هو: بالبدل من (السماء الدنيا)، ذهب إلى ذلك أبو حيَّان، والسمين الحلبي[٣]، وقد خرجه أبو حيان على (زينا كواكب السماء)، وخرجه السمين على (كواكبها) مبينين أنَّه بدلُ اشتمال[٤].

وفي قراءة التنوين والرفع خلافٌ على قولين، منهما قولٌ برفع (الكواكب)، فاعلاً للزينة على أنَّها مصدر يعمل عمل فعله، وقدرت على (بأنَّ زينتْها الكواكب)، أو (زينتْ الكواكبُ السماءَ)، وقد ذهب إلى ذلك الفراء، والعكبري، وأبو حيَّان، والسمين الحلبي[٥].

الحلبي[٥].

وذهب بعض هؤلاء مخالفين لما قالوه إلى الحكم بأنَّ (الكواكبَ)، مرفوعةٌ خبراً لمضمر، وقدروه على (هي الكواكب)، وقد رآه السمين الحلبي في قوة البدل[٦].

أمَّا في قراءة الإضافة فقد نسب الطبري، إلى بعض البصريين أنَّه: إذا قرئ كذلك أي: بالإضافة فليس يعني بعضها، ولكن زينتُها حسنُها[١]

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٢٧، والكشاف٣٨/٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٢/٢ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٤٧٣-٤٧٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٣٣٨/٧، والدر المصون ٢٩١/٩.

(٤) ينظر:المصدر نفسه ٧/ ٣٣٨ .

(٥) ينظر: معاني الفراء ٣٨٢/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٠٥ ، والبحر المحيط ٣٣٨/٧، ٣٣٨/٧، والدر المصون ٢٩١/٩.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٣٣٨/٧، والدر المصون ٢٩١/٩.

والقول للاخفش[٢]، وتبعه في هذا مكي القيسي، والزمخشري[٣] .

أمَّا النَّحاس، فقد فضّل عمل المصدر في هذه الآية قائلاً:((إلاّ أن هذا أحسنُ للتفريق))[٤]، وقد ذهب بعض السابقين إلى إيراد أحكام أُخر، وذلك أنَّهم قدروا نصب (الكواكب) بمضمر فعلي تقديره: أعني. قال بهذا النَّحاس والعكبري والسمين[٥]، وقولهم هذا يعني أنَّهم يذهبون بالتركيب إلى باب الاختصاص غير أنَّ باب الاختصاص محكوم بشروط معينة لا تتطابق مع ما ذهبوا إليه في الآية، وذلك أنَّ سيبويه قد جعل العامل في الاختصاص (أعني)، مثلما هو عند هؤلاء، ولكنه قيده بعمله في ألفاظٍ تضاف نحو معشر وآل وأهل وبني، والقول بهذه الألفاظ الأربعة قول أبي عمرو الذي يؤكد أنَّ العرب لا تنصب غيرها في الاختصاص[٦]؛ ولهذا نعت الكرماني هذا الوجه الإعرابي بالضعيف .

والذي يتضح لي أنَّ وصف الكرماني لرأي النَّحاس ومن تبعه بالضعيف، له وجهٌ صحيح؛ لأنَّ باب الاختصاص محكوم بشروط كما ذكر سيبويه لا تتطابق مع ما ذهبوا إليه، والله أعلم .

---

(١) جامع البيان ٢١/ ١١ .
(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٥١ .
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦١٠، والكشاف ٤/ ٣٧ .
(٤) إعراب القرآن للنحاس ٧٢٧.
(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٢٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٠٥، والدر المصون ٢٩١/٩.
(٦) ينظر: الكتاب ٣٢٧/١- ٣٢٨.

المبحث الرابع

ردوده في المبني من الأسماء

أولاً: عودة الضمير في قوله تعالى: (مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ)

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى: قوله: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ﴾يونس: ٨٣، (مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ).((قيل : إن فرعون كان جباراً فأخبر عنه بلفظ الجمع، وقيل: كان لفرعون جنود وأتباع، فقام ذكره مقام ذكر جنوده، وقيل: يعود إلى الذرية، أي على خوف من فرعون ومن ملأ الذرية، أي آباؤهم؛ لأنَّ آباءهم كانوا من قبط وأمهاتهم كن من بني إسرائيل، وقيل: يعود إلى قومه. الغريب: جعل كل واحد من قوم فرعون فرعوناً فصار كقوله: (إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا). العجيب: أراد على خوف من آل فرعون وملئهم؛ فيعود إلى آل، وهو ضعيف، لا يجوز: زيد جاءت وأنت تريد جارية زيد، ولا هند جاء وأنت تريد غلام هند))[١].

بيَّن الشيخ الكرماني في الآية السابقة عدة أوجه إعرابية على عودة الضمير (هم) في (ملئهم)، وهو أن يكون إخبار عن جبار بلفظ الجمع أو يكون عائداً على فرعون أو على الذرية أو على قومه أو على محذوف وهو (آل) فرعون وملئهم. ووصف هذا القول الأخير بأنَّه ضعيف ولا يجوز، وتعدَّدت آراء العلماء في هذه الآية على ما يأتي:

ذهب الفراء في أحد قوليه بعود الضمير في (ملئهم)، على مضاف محذوف، قال الفراء:((وإنما قال:(وملئهم) وفرعون واحد؛ لأنَّ الملك إذا ذكر بخوف، أو بسفر، أو قدوم من سفر ذهب الوهم إليه، وإلى من معه؛ ألا ترى أنَّك تقول: قدم الخليفة فكثر

(١) غرائب التفسير وعجائب التَّأويل ١ / ٤٩١ .

الناس، تريد: بمن معه، وقدم فغلت الأسعار؛ لأنَّك تنوى بقدومه قدوم من معه، وقد يكون أن تريد بفرعون آل فرعون، وتحذف الآل، فيجوز؛ كما قال:(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) يوسف: ٨٢، تريد: أهل القرية والله أعلم))[١]، يفهم من قول الفرَّاء أنَّه يجوز في ضمير (ملئهم) وجهان: الأول: أن يكون عائداً على فرعون، وأن يكون عائد على (آل) المحذوفة، وتابعه مكي بن أبى طالب القيسي[٢]، وأجاز أبو البركات الأنباري خمسة أوجه تابع الفراء في اثنين منها، وأضاف إليها ما ذكره الكرماني[٣].

وقول الفراء الثاني: مردودٌ عند سيبويه، والخليل ولا يجوز عندهما : قامت هندٌ وأنت تريد غلامها[٤] ، وردَّ الكرماني الوجه الثاني الذي ذكره الفرَّاء، وتابعه في الرد أبو البقاء العكبري قال أبو البقاء:((وقيل: الضمير يعود على محذوف تقديره: من آل فرعون وملئهم أي: ملأ الآل، وهذا عندنا غلط؛ لأنَّ المحذوف لا يعود إليه ضمير؛ إذ لو جاز ذلك لجاز أن تقول: زيد قاموا، وأنت تريد غلمان زيد قاموا))[٥]

وذهب الأخفش في هذا الضمير أن يكون عائدا على الذرية قال الأخفش:(عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ) أَن يعنى: ((ملأ الذرية))[٦] وتابعه الطبرى[٧]، وأجاز هذا الوجه أي: عود الضمير على الذرية الزمخشري في أحد رأييه[٨]، والبيضاوي[٩] وحكاه عن الأخفش، والطبري: الطبرسي[١٠]، وقال بهذا الرأي أبو حيَّان[١١].

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٦– ٤٧٧ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٥٣ .

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤١٩– ٤٢٠ .

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤١٤ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٣٢

(٦) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٤٧ .

(٧) جامع البيان عن تأويل القرآن ١٥ / ١٦٧ .

(٨) ينظر: الكشاف ٢/ ٣٤٦ .

(٩) ينظر: أنوار التنزيل ١/ ٤٤٤ .

(١٠) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن ٣/ ٨٤ .

(١١) البحر المحيط ٥/ ١٨٣ .

واختار النَّحاس، في هذا الضمير أن يكون عائدا على (قومه)، في قوله تعالى: (إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ) والضمير في (قومه) يجوز أن يعود على موسى، أو على فرعون،

قال النَّحاس وهو يعدد الأوجه الجائزة في هذا الضمير:((... والجواب السادس كأنَّه أبينها: يكون الضمير يعود على قومه))[١].

مما سبق يتضح أنَّ: ضمير الغائب يحتاج إلى ما يفسره؛ لأنَّه عار عن المشاهدة، وليس معلوما ما يعنى به، والأصل في هذا المفسر أن يكون مقدما، وأن يكون الأقرب، وبناء على ذلك فإنه يجوز في قوله تعالى:(وملئهم)، أن يكون الضمير عائدا على مضاف محذوف، بدليل عود الضمير عليه جمعاً، والتقدير: والله أعلم على خوف من آل فرعون وملئهم، وأجاز هذا الوجه الفراء، وتبعه بعض المفسرين، ومنهم: مكي بن أبى طالب، وأبو البركات والأنباري.

وأجاز أكثر المفسرين[٢] فى هذا الضمير أن يكون عائدا على (فرعون)،
ونخلص مما تقدم أنَّ هذا الضمير يجوز فيه أربعة أوجه :

١ – أن يكون عائدا على الذرية .
٢ – أن يكون عائدا على فرعون .
٣ – أن يكون عائدا على قومه .
٤ – أن يكون عائدا على مضاف محذوف، أى (آل فرعون) .

والذي يتضح لي هو: أنَّ الوجه الأول: الذى عليه الأخفش، ومن تبعه أقوى هذه الأوجه؛ لقربه من المعنى المراد؛ وسلامته من الحذف والتقدير، إلا أنَّ هذا لا يعنى بطلان الأوجه الأخرى؛ فلكل وجه وجهته وحجته، والله أعلم.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤١٤ .

(٢) منهم: الفراء في معانيه ١/ ٤٧٦، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٠ ، ومكي القيسي في المشكل ١/ ٣٥٣، والزمخشري في الكشاف ٢/ ٣٤٦، والبيضاوي في تفسيره ١ / ٤٤٤ .

ثانياً: حذف الموصول الاسمي وإقامة الصلة مقامه

قال الكرماني في تفسر قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ ﴾ البقرة: ٩٦،((ومن الذين أشركوا، ومن جعله مستانفاً، أي ومن الذين أشركوا من يود، أو قوم يود ففي قوله بعد؛ لأنَّه لا يجوز حذف الموصول ، وإقامة الصلة مقامه أصلاً))[(١)] .

وقال في تفسير قوله تعالى قوله:﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ النساء:٤٦، قوله (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ).((أي قوم يحرفون، فحذف الموصوف، وفيه كلام. الغريب: متعلق بقوله:(نَصِيرًا)، كقوله:(فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ) غافر:٢٩ .ومن الغريب: إنَّه صفة للذين أوتوا نصيبا من الكتاب. العجيب: قال الفراء:(مِنَ الَّذِينَ هَادُوا مَن يُحَرِّفُونَ)[(٢)]، لأنَّه لا يجوز حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه))[(٣)].

بيَّن الكرماني في النَّصَّين السابقين عدم جواز حذف الموصول الاسمي وإقامة الصلة مقامه، ووصف رأي الفرَّاء القائل بذلك بأنَّه عجيب، وهذه المسألة من المسائل التي اختلف النحاة فيها على ما يأتي:

ذهب الكوفيون والأخفش[(٤)]، إلى جواز حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه، قال الفرَّاء:((من الذين هادوا يحرفون الكلم)، وإن شئت كانت منقطعة منها مستأنفة، ويكون

(١) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ١ / ١٦٠.
(٢) معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٢٧١ .
(٣) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ١/ ٢٩٨-٢٩٩ .
(٤) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٢٣٥، وهمع الهوامع ١ / ٣٤٣ .

المعنى: مِن الذين هادوا مَن يحرّفون الكلم. وذلك من كلام العرب: أن يضمروا (مَن) في مبتدأ الكلام))[١].

وتابع الكوفيينَ ابنُ مالكٍ، والرضيُّ[٢].

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بالسَّماع والقياس، فمن السَّماع قوله تعالى: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾ العنكبوت: ٤٦ ، أي: وبالذي أنزل إليكم[٣]، واستدلوا من الشعر بقول سيِّدنا حسَّان:

فوالله ما الذي نلتُم ولا نِيلَ منكم بمُعْتدلٍ وَفْقٍ ولا متقارب [٤]

أراد : ما الذي نلتم وما نيل منكم .

أي: ومن يمدحه وينصره؛ فحذف الموصول (من) وأقيمت الصلة مقامه .

وأمّا القياس فقال فيه ابن مالك:((فالقياس على (أنْ) فإنَّ حذفها مكتفًى بصلتها جائز بإجماع مع أنَّ دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليها؛لأنَّ صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه، ويميل المذهب إليه))[٥]، فقاسها ابن مالك على حذف (أنْ) الموصولة .

ذهب المبرِّد، والزجاج، وابن جنِّي[٦]، إلى عدم جواز حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه، وتابعهم ابن يعيش[١]، واحتج البصريون بالقياس فقالوا: إنَّ الصلة تأتي

---

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧١ .
(٢) ينظر: شرح التسهيل ١ /٢٣٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٦١ .
(٣) ينظر: المصدر نفسه ١ / ٢٣٥ .
(٤) شرح ديوان حسَّان ٦٤، وينظر الشواهد الأخر شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ .
(٥) شرح التَّسهيل ١ / ٢٣٥ .
(٦) ينظر:المقتضب ٢ /١٣٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٥٨٠/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٤/١

للتخصيص والإيضاح، فكيف يحذف الموضَّح ويبقى إيضاحه، وقد ردَّ البصريون أدلة الكوفيين إمَّا بتخريجها على أنَّ المحذوف موصوف، أو بتقديرها تقديرات تخرجها من باب الموصول[٢].

وأمَّا الكرماني فإنَّه يأخذ بالمذهب البصري المانع حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه[٣].

والذي يتضح لي هو عدم جواز حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه؛ لأنَّ الموصول في سائر أحواله يفتقر إلى صلة تبيِّنه وتوضحه .

٢٨٤/١

(١) ينظر: شرح المفصل ٣ / ٦١ .

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/ ٦٩٤- ٦٩٥ .

(٣) المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل ٩٤ (رسالة ماجستير).

الفصل الثالث

ردوده في الأفعال

المبحث الأول: ردوده في المبني من الأفعال

المبحث الثاني: ردوده في المعرب من الأفعال

المبحث الأول

ردوده في المبني من الأفعال

أولاً: تشديد الفعل (صدَّق) وتخفيفه (صَدَقَ)

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ ﴾ سبأ:٢٠، ((قُرِئ بالتخفيف والتشديد، فمن شدد نصب ظنّه على المفعول، والمعنى حقق ظنَّه فيهم، والعائد يعود إلى جميع الكفار، الغريب: يعود إلى أهل سبأ، ومن خفف نصب (ظَنَّهُ) على المفعول به أيضاً. قال أبو علي: ويجوز أن ينتصب انتصاب الظرف، أي صدق عليهم إبليس في ظنّه، وأنشد أبو علي في تعدية (صدق) بالتخفيف قول الشاعر:

فإنْ يَكُ ظَنِّي صادِقاً وهو صادِقٌ[١] بشملةَ يحبسْهم بها محبساً أزلا[٢]

وما ذكره الزجاج أنَّ (ظَنَّهُ) فيمن خفف نصب على المصدر ففيه نظر، وقرئ في الغريب (ظَنُّهُ) بالرفع على البدل من إبليس، وقرئ (إبليسَ) نصب (ظَنُّهُ) رفع، أي صدق ظن إبليس فيما ظنه[٣]))[٤].

أورد الكرماني أربع قراءات في الآية السابقة أولها: قراءة التشديد (صدَّق) ونصب (ظنَّه) وثانيها: التخفيف ونصب (ظنّه) على المفعول به أو الظرف وردَّ الكرماني تخريج الزَّجاج لهذه القراءة بالنَّصب على المصدر وثالثها: التخفيف ونصب

---

(١) كل الروايات التي اطلعتُ عليها(صادقي).

(٢) البيت في الحجة ٤/ ١٦٥، وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نسب إلى كنزة أم شملة بنت برد المنقري، وفيه بدلاً من أزلا ١/ ٢١٥ .

(٣) شواذ القراءات للكرماني ٣٩١ .

(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ٩٣٤ .

(إبليس) ورفع (ظنَّه) ورابعها: رفع (ظنّه) و (إبليس) على بدل الإشتمال، هذه الآية قرئ في فاعلها ومفعولها مرة رفعا وأخرى نصباً، وكلام العلماء فيها على ما يأتي:

قراءة التشديد تنسب إلى عامة الكوفيين(١)، وحدَّدها بعضهم بعاصم وحمزة والكسائي(٢)، وخفَّف (صَدَقَ) قرَّاء المدينة والشام والبصرة(٣)، وتخفيف (صَدَّقَ) مع نصب (إبليس) ورفع (ظنه) منسوب إلى الزهري(٤)، والرفع رواية عن أبي عمرو(٥)، وفي القراءتين الثانية والثالثة خلاف النُّحاة، فالفراء وتابعوه يرون لنصب إبليس ورفع ظنه وجهاً ممثلا في (صدقه ظنه)، أو سوَّل له ظنّه فصدقه ظنُّه(٦)، وخالفهم أبو حاتم حاتم في أنَّه لا وجه لها(٧)، وهي عند مكي القيسي، وأبي البركات الأنباري، على وجه آخر، هو ولقد صَدَقَ ظنُّ إبليسَ إبليسَ، كقولك ضرب زيداً غلامه(٨)، وكلا التخريجين التخريجين واحد، لولا التقديم والإضمار.

وذهب قسمٌ من النُّحاة، منهم الفرَّاء، وأبي علي الفارسي، إلى نصب ِ(ظنَّه) في قراءة التَّخفيف، فالفرَّاء ينصبه ظرفا على معنى ِ(في ظنَّه)، قال الفرَّاء:(وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ) نصبت الظن على قوله: ولقد صدق عليهم في ظنّه))(٩)، وردَّه ابن

---

(١) ينظر: جامع البيان ٢٠ / ٣٩١ .

(٢) ينظر: السبعة في القراءات ٥٢٩، والتبصرة في القراءات٣٠١ .

(٣) ينظر: جامع البيان ٢٠/ ٣٩١ .

(٤) ينظر: المحتسب ١٩١/٢.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٨٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٧٩ .

(٦) ينظر: معاني الفراء ٣٦٠/٢، والمحتسب ٢٣٥/٢.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٦٩٢، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٢٩٢ .

(٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٥٨٧/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٧٩.

(٩) معاني الفراء ٢/ ٣٦٠ .

جني؛لأنَّ فيه تمحلاً في الإعراب، وتحريفا للمعنى، ويرى الأمر متعلقا بالقارئ فمن نصبه جعله مفعولا ومن رفعه جعله فاعلاً [١].

وذهب الزَّجاج إلى نصبه مصدراً، وقدره على (ظنا ظنه) أو(ظنّ ظنَّهُ)، وتابعه النَّحاس، ومكي بن أبي طالب[٢]، وهذا الرأي قال عنه الكرماني فيه نظر؛ لأنَّ فيه تأويلاً، وجعلَ الجملة جملتين، وعدم التأويل خير من التأويل والله أعلم.

وذكر أبو علي رأياً آخر، ونقله عنه القرطبي، وهو أنَّ:((ظَنَّه نصب لأنَّه مفعول به؛ أي صدق الظن الذي ظنه، ويجوز تعدية الصدق إلى المفعول به، ويقال: صدق الحديث، أي في الحديث))[٣]،... فقد ذهب إلى كونه مفعولاً به، وافقه مكي القيسي، وعند الأنباري انتصب مفعولاً به على الإتساع[٤]، وحملوه على تعدية الصدق إلى المفعول به، ويقال: صَدَقَ الحديثَ، أي: في الحديث[٥]. والنصب بنزع الخافض مسلك مسلك لغوي محمول على الاتساع، وفي قراءة التخفيف ونصب إبليس انتصار لهذا القول.

---

(١) بنظر: المحتسب ٢/ ٢٤٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٥٢، وإعراب القرآن للنحاس ٦٩٣ ، ومشكل إعراب القرآن القرآن ٢/ ٥٨٦ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٤ / ٢٩٢ .

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٥٨٦، والبيان في غريب إعراب ٢/٢٧٩.

(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع وعللها ٤/ ١٦٥، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٢٩٢.

ثانياً: تعدي الفعل جعل

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى: ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ الأنعام: ١٢٥ ، قوله:(((صَدْرَهُ)، المفعول الأول لـ يجعل (ضَيِّقًا) المفعول الثاني، وقوله (حَرَجًا) جاز أن يكون وصفاً لـ(ضَيِّقًا)، وجاز أن يكون مفعولًا بعد مفعول وهو الغريب، ومثله : رمان حلو حامض))[١].

بيَّن شيخنا الكرماني أنَّ الفعل جعل ينصب مفعولين وهذا ما ذكره النُّحاة، ووصف القول القائل إنَّ جعل تنصبُ ثلاثة مفاعيل بأنَّه غريب. وهذه المسألة خلافها على ما يأتي:

أفعال التحويل أشهرها صير، وجعل بمعنى صير نحو: جعلت الطين خزفاً، ومنه قوله تعالى:(فَجَعَلْنَاهُ هَبَاء مَّنثُورًا) الفرقان:٢٣، فتنصب مفعولين إذا كانت بمعنى صير، وتكون دالة على التحويل، نحو قوله تعالى:﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاء مَّنثُورًا﴾[٢]، أمَّا إذا كان (جعل) بمعنى (أوجد) أو (خلق)، نحو قوله تعالى:(وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ) الأنعام:١، أو بمعنى: أوجب، نحو: جعلت للعامل ألف درهم، أو بمعنى ألقى، نحو: جعلت بعض المتاع على بعض، فإنَّها تتعدى إلى مفعول واحد[٣]، ولم أجد في كتب النُّحاة أنَّ جعل تنصب ثلاثة مفاعيل.

وأمَّا الآية الكريمة:﴿فَمَن يُرِدِ اللّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾، فقد ذهب مكي القيسي، وأبو البقاء العكبري، والسمين الحلبي إلى أن يكون (حرجاً) صفة لـ(ضيَّقاً)، وأن يكون مفعولا لـ(يجعل) على سبيل التكرار، وقاسوا ذلك على خبر المبتدأ، إذ يجوز أن يتعدد الخبر إذا كان معناه واحدا نحو:(طعامك حلو حامض)، أي: مزٌّ[٤]، قال مكي القيسي:(((ضيِّقا) مفعول

(١) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ١ / ٣٤٨ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٨٢، وأوضح المسالك ٢/ ٥١ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٢ / ٧٨ ، وهمع الهوامع ١/ ٤٦٨ .

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٧ ، وهمع الهوامع ١/ ٣٦٦ .

ثان لـ(جعل)، و(حرجاً) نعت له، وإن شئت جعلته مفعولاً أيضاً على التكرير، كما جاز أن يأتي خبر ثان فأكثر لمبتدأ واحد، كذلك يجوز مفعولان فأكثر في موضع مفعول واحد، وإنَّما يكون هذا فيما يدخل على الابتداء والخبر، تقول: طعامك حلو حامض، أي: مزٌّ)) [١] ، وقال أبو البقاء:(((حرجاً) بكسر الراء صفة لـ(ضيِّق)، أو مفعول ثالث، كما جاز في المبتدأ أن يخبر عنه بعدَّة أخبار، ويكون الجميع في موضع خبر واحد ، كحلو حامض، وعلى كل تقدير هو مؤكد للمعنى))[٢]، وقال السمين الحلبي:((نصبه على القراءتين: إمَّا على كونه نعتا لـ(ضيِّقا)، وإمَّا على كونه مفعولا به تعدد، وذلك أنَّ الأفعال النواسخ إذا دخلت على مبتدأ وخبر كان الخبران على حالهما، فكما يجوز تعدد الخبر مطلقا، أو بتأويل في المبتدأ والخبر الصريحين؛ كذلك في المنسوخين حين تقول :زيد كاتب ، شاعر، فقيه، ثم تقول: ظننت زيدا كاتباً، شاعرا، فقيها، فتقول: زيداً مفعول أول، وكاتباً مفعول ثان، وشاعراً مفعول ثالث، وفقيهاً مفعول رابع ، ولا يلزم من هذا أن يتعدى الفعل لثلاثة، ولا لأربعة؛ لأنَّ ذلك بالنسبة إلى تعدد الألفاظ، فليس هذا كقولك: أعلمت زيدا عمرا فاضلاً؛ إذ المفعول الثالث هناك ليس متكررا لشيء واحد، وإنَّما بينت هذا لأنَّ بعض الناس وهم في فهمه)) [٣].

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٨ – ٢٦٩، وينظر: الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن ١٧٤ (اطروحة دكتوراه) .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٦٠ .

(٣) الدر المصون ٥ / ١٤٤ – ١٤٥ .

ثالثاً: جملة الماضي لا محل لها من الإعراب، جملة استئنائية (دعاء عليهم)

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡ ﴾النساء:٩٠، قوله (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ). ((محله نصب على الحال، وقد مقدرة معه، تقويه قراءة يعقوب، وقيل: بدل من (جاؤوكم)، وقيل: محله نصب لنكرة محذوفة أي جاءكم قوم حصرت صدورهم. الغريب: محلها جر صفة لقوله (قوم). العجيب: لا محل لها من الإعراب، وهي استئناف دعاء عليهم، وفيه ضعف؛ لأنَّه يصير دعاء لهم لقوله أو يقاتلوا قومهم))(١).

ذكر الكرماني عدَّة أوجه إعرابية في (حصرت) فصدَّر هذه الأوجه النصب على الحال وقد مقدَّرة معه، أو بدل، أو نصب لنكرة محذوفة، أو جرُّ صفة (لقوم) ووصف هذا القول بالغريب، أو لا محل لها من الإعراب وهي دعاء عليهم، وضعَّف هذا القول ووصفه بالعجيب؛ لأنه يصير دعاء لهم، وهذه المسألة تعدَّدت أقوال العلماء فيها على ما يأتي:

قراءة الجمهور (حَصِرَتْ) وقرأها (حَصِرَةً) منصوبةً الحسن وقتادة ويعقوب(٢)، وقراءة يعقوب ابتدأ بها الكرماني أوَّل الأوجه الإعرابية وقوَّاها.

ذهب جمهور البصريين، منهم ابن السراج، وابن جنِّي(٣)، إلى أنَّه لا يقع الماضي حالاً من غير (قد) ظاهرة أو مقدَّرة، وهذا رأي الفرَّاء، وابن الأنباري (ت٣٢٨هـ)(٤)، من الكوفيين، وعلَّلوا ذلك أنَّ (قد) تقرِّب الماضي من الحال حتَّى تلحقه بحكمه أو

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التَّأويل ١/ ٣٠٢ .

(٢) ينظر: معاني الفراء ٢٤/١، ٢٨٢، وإعراب القراءات الشواذ ٣٩٩/١، والنشر في القراءات العشر ٢٥١/٢.

(٣) ينظر : الأصول في النحو ١ / ٢١٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢ /٦٤١

(٤) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٤ – ٢٨٢ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٧ –٣٨ .

تكاد[١]. قال ابن الأنباري:((معناه قد حصرت؛ لأنَّ الماضي لا يكون حالاً إلاّ بقد))[٢]، قال المبرِّد:((وهو على قبحه جائز في قول الأخفش))[٣]، وقول الأخفش هو:((أو (حصرت صدورهم) فـ(حصرةً) اسم نصبته على الحال، و (حصرتْ) فعلتْ، وبها نقرأ))[٤].

وذهب الكسائي إلى تجويز وقوع الماضي حالا من غير (قد)[٥] .

وهنالك من ذهب إلى جعلها صفة لموصوف محذوف هو الحال تقديره: (جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم) فـ(قوماً) حال و(حصرت) صفة لها، واختلف في نسبته فنسبه ابن الشجري، إلى سيبويه، ونسبه الزَّمخشري، للمبرِّد، وقال به العكبري[٦]، وقائل هذا الرأي هو الأخفش[٧]، وأجازه أبو علي الفارسي، ووصف هذا القول بالجيد وأنَّ له نظائر كثيرة في التَّرتيل والشعر[٨]، إلا أنَّ هذا الرأي فيه بعض الضَّعف عند ابن جنِّي لإقامة الصفة مقام الموصوف[٩]، وعدَّ ابن مالك أن هذا الرأي فيه تكلف لا حاجة

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٤١ .

(٢) شرح القصائد السبع الطوال: ٣٧-٣٨.

(٣) المقتضب ٤/١٢٣، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٦٣.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٤.

(٥) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٥٤١- ٥٤٢.

(٦) ينظر : جامع البيان ٥/ ١٩٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٣، والكشاف ١/ ٥٧٩ ، والإنصاف١/٢٥٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/١٩٠ .

(٧) ينظر : الأصول في النحو ١ / ٢٥٤ ، وذكر أبو علي الفارسي أن هذا الرأي هو للأخفش، ذكره في كتابه (المسائل الكبير) وهذا الكتاب لم يصل إلينا ينظر: المسائل المشكلة ٢٤٥.

(٨) ينظر : المسائل المشكلة ٢٤٥ ، مسألة رقم ٣٦ .

(٩) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٤١ .

إليه[١].

وذهب المبرِّد إلى منع إعرابها حالاً، وعدها جملة دعائية لا محل لها من الإعراب، قال المبرَّد:((إنَّ الحال لِما أنت فيه، وفَعل لما مضى، فلا يقع في معنى الحال))[٢]، وقال:((وليس الأمر عندنا كما قالوا؛ ولكن مخرجها – والله أعلم إذا قرئت كذا– الدعاء...))[٣]، ووافقه أبو البركات الأنباري عليه حينما جعله أحد الأوجه الجائزة في الآية[٤].

وقد ردَّ الكرماني هذا الوجه الإعرابي ووصفه بالضَّعيف، وذكر أبو حيّان ردَّ أبي علي الفارسي هذا الوجه الإعرابي، وتابع الفارسي في الردِّ ابن هشام[٥]، وهذا الردُّ هو: هو: أنَّه ليس بصحيح أن تكون﴿ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ دعاء؛ لأنَّ بعده قوله تعالى:﴿ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡ ﴾، إذ يكون المعنى: ضيَّق الله صدورهم عن قتال قومهم، وذلك لا يجوز؛ لأنَّه دعاء لهم من حيث إنَّه إذا حصل ذلك قويت شوكتهم واجتمعت كلمتهم[٦].

وعلَّل ابن عطية قول المبرِّد، أنَّه يخرَّج على الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا المسلمين تعجيزاً لهم، والدعاءً عليهم بأن لا يقاتلوا قومهم تحقيراً لهم، أي هم أقل وأحقر، ويستغنى عنهم[٧].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٧٣ .

(٢) ينظر: المقتضب ١٢٣/٤، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ٣٤٧/١.

(٣) المقتضب ٤/ ١٢٤ .

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٥٥ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٣ / ٣٣٠ ، ومغني اللبيب ٦٩٦ .

(٦) ينظر : غرائب التفسير ١/ ٣٠٢ ، والبحر المحيط ٣ / ٣٣٠ .

(٧) ينظر : المحرر الوجيز ٢ /١٠٧ .

وذهب النَّحاس إلى أنَّ (حصرت)، جملة في محل جر صفة (لقوم) و(أو جاؤوكم) جملة معترضة، ودلَّل عليه العكبري بإسقاط (أو جاؤوكم) في قراءة أبي[١]، وهذه القراءة تسندُ هذا التخريج، أنَّ جملة الاعتراض لا تؤثر في معنى الكلام إن سقطت أو حذفت، ويسندُ هذا الحكم أيضاً أنَّ جملة الاعتراض تقع بين الصفة والموصوف[٢]، وإلى هذا ذهب مكي بن أبي طالب، والعكبري[٣]. ونسب أبو حيَّان إلى إلى الجرجاني أنَّ (حصرت) جوابٌ لشرط تقديره: إنْ جاؤوكم حصرت صدورهم، فحذف (إنْ) وقال عنه أبو حيَّان لا يوافق عليه لعدم الدلالة عليه، وبيَّن الدكتور عبد الفتاح الحمُّوز، أنَّه تكلف من غير محجوج [٤]، ونسب أبو حيَّان أيضاً قولاً آخر إلى العكبري، العكبري، وهو القول بإبدال (حصرت) من (جاؤوكم) بدل اشتمال؛ لأنَّ المجيء مشتمل على الحصر[٥]، وهذا جائز إذا جعلناه فعلا أو جملة أو مصدرا متأولاً بالمجيء وبالحصر؛ لأنَّ المعاني مما يشتمل عليها كالظرف على المظروف[٦]، وقد ذكر الرأي هذا الفخر الرازي قبل العكبري[٧].

وأمَّا الكرماني فهو يتابع البصريين في هذه المسألة وهذا واضح من تقديره (قد) في الآية الكريمة عندما ذكر الوجه الإعرابي الأول وهو الحال، ثمَّ ذكر الأوجه الأُخرى، وضعَّف قول المبرِّد كما تبين.

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنَّحاس ٢٥٨ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٨٩/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٥٦٢ ، والجملة العربية، ٢١٦.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٠٥ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٨٩ .

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣٣٠/٣، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ٣٤٨/١.

(٥) ينظر: التفسير الكبير ٢٢٤/١٠، والبحر المحيط ٣٣٠/٣، والتأويل النحوي في القرآن الكريم الكريم ٣٤٨/١.

(٦) ينظر: شرح اللمع ٢٣١/١-٢٣٢ .

(٧) ينظر: التفسير الكبير ٢٤٤/١٠.

والذي يتضح لي صحة ما ذهب إليه الكرماني من تضعيف قول المبرِّد؛ لأنَّ جملة الدعاء تكون منقطعة عمَّا قبلها، وما قبلها معناهُ تام لا يحتاج إليها، وجملة (حصرت صدورهم) لا يتم معناه إلا بها، وهذا هو حال الحال التي لا يتم معنى صاحبها إلا بها، فهذا الدعاء لا يجوز والله أعلم؛ لأنَّ الحال فيها أولى، وكذلك عدم استقامة المعنى، فراعى شيخنا المبرِّد ما يقتضيه ظاهر الصناعة النحوية ولم يراعِ المعنى وما فعل هذا إلا فراراً من وقوع الماضي حالاً.

ويبدو أنَّ لا خلاف في هذه المسألة بصورة عامة، بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، ووجدتُ كثيراً من الباحثين توصلوا إلى ذلك(١).

رابعاً: تعدي الفعل (نتخذ)

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ قَالُوا۟ سُبۡحَـٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِی لَنَاۤ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِیَاۤءَ ﴾ الفرقان:١٨، قوله :(أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ)، (اتخذ) ها هنا متعد إلى مفعول واحد وهو قوله:(أَوْلِيَاءَ) ودخله (مِنْ) للنفي في قوله:(ما كان) كما دخل في قوله:(مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ) وقوله:(مِنْ دُونِكَ) ظرف، كما في قوله:(وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ)، وقراءة أبي جعفر في جماعة: (أن نُتَخَذَ) ضعيف؛ لأنَّ اتخذ على قراءته متعد إلى مفعولين، أحدهما: ضمير المتكلمين، وهو الذي قام مقام اسم ما لم يسم فاعله، والثاني:(أولياء) وأدخل عليه من وليس هي في موضعه؛ لأنَّ (من) إنَّما يزاد في المفعول الأول، إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين تقول: ما أعطيت من أحد درهما ولا تقول: ما أعطيت أحدا من درهم، ووجه قراءته: أنَّ الفعل لما بني

---

(١) ينظر: نحو القرآن ٩٨، والخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن ١٨٧(اطروحة دكتوراه)، وظاهرة المنع في النحو العربي ١٦٢(رسالة ماجستير).

للمجهول صار كالفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فجاز دخول (من) عليه، كما تقول: ما أعطيت من حبة، كذلك: ما اتخذت من ولي))[١].

اختلف القرّاء في قراء(نتخذ)، فقرأ أبو جعفر المدني بضم النون وفتح الخاء (نُتخَذ)، وهي قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي رجاء، وزيد بن علي وجعفر الصادق، وإبراهيم النخعي وحفص، وقرأ الباقون بفتح النون وكسر الخاء[٢]، وممن أجاز قراءة أبي جعفر المدني الفرّاء بضم النون (نُتخَّذ)، وإن كانت ضعيفة قال:((فلو لم تكنْ في الأولياء (مِنْ) كان وجهاً جيداً))[٣]، وإنّما أَجاز الفرّاء هذه القراءة على ضعفها، بأن جعل (مِن) داخلة على المفعول الثاني فلو لم تكن (مِن) داخلةً عليه، لكان وجهاً جيداً في القراءة عندَهُ.

وذكر الزَّجاج قراءة أبي جعفر المدني: (نُتَّخَذُ) بضم النون على البناء للمجهول، وقال فيها، هذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ، وعلَّل الخطأ بأنّ (من) تدخل زائدةً على المفعول الأول لـ(نتخذ) ولا تدخل على المفعول الثاني، ومثَّل لذلك بقولهم:(ما اتخذت مِن أَحدٍ وليّاً) ولا يجوز:(ما اتخذت أَحداً من ولي) وبعد تعليل المسألة، أَنكر قراءة المدني، وذكر إجازة الفرّاء لها على ضعف قال: ولا وجهَ لهذهِ القراءة، إلاَّ أنّ الفرّاء أَجازها على ضعف، وفنّد تخريج الفرّاء للقراءة، على أن تكونَ (مِن) داخلةً على المفعول الثاني، لا على المفعول الأول، لأنّه بهذا يقلبُ ما جاء به الاستعمالُ في العربية، وقال: وهذا خطأ لا وجه عنده فأعرفه، فإنّ معرفة الخطأ فيه أَمثل من القراءة،

---

(١) غرائب التَّفسير وعجائب التأويل ٢ / ٨١١ .

(٢) ينظر: المحتسب ٢/ ١١٩، والنشر في القراءات العشر ٢/٣٧٣، وإتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ٣٢٨.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٦٤.

والقرّاء كلّهم يخالفون هذا[١]. وأوردَ النحّاس القراءتين: بفتح نون (نتخذ)، وبضمّها، وذكر رأي أبي عمر بن العلاء في قراءة الضمّ، فقال: ((قال أبو عمرو: لو كانت (نُتخَّذ) لَحُذِفَتْ (مِن) الثانية فقلت: أَن نُتخَّذ مِنْ دونك أَولياءَ))[٢]. ويبيّن ابن جني تخريج هذه القراءة، إذ خرجها على معنى ما اتخذته، فذهب ابن جني إلى جواز زيادة من في المفعول الثاني فيقال: ما اتخذت زيداً من وكيل على معنى ما اتخذته وكيلا، أي وكيل، ومعنى الآية على هذا المنوال، ما ينبغي لنا أن يتخذونا من دونك أولياء، أي ما يقع عليه اسم الولاية، وجوز أن يكون نتخذ على هذه القراءة مما له مفعول واحد، ومن دونك صلة ومن أولياء حال، ومن زائدة[٣].

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٦٠ –٦١ ، وردود الزَّجاج على الفرَّاء ١٢٥ – ١٢٦ (رسالة ماجستير).

(٢) إعراب القرآن للنحّاس ٥٩٧ .

(٣) ينظر: المحتسب ٢/ ١٢٠، وروح المعاني ١٨ / ٢٥٠ .

خامساً: حاشا بين الفعلية والحرفية

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَءَاتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ يوسف:٣١،(((حاش) هاهنا فعل وفاعله يوسف، أي حاشا يوسف عن البشرية. العجيب: هو حرف جر في باب الاستثناء، وهذا بعيد؛ لأنَّه لا يدخل الجارّ على الجارّ))(١).

بيَّن الكرماني أنَّ (حاشا) فعلٌ وليست حرفاً، وجعل فاعله (يوسف)، وهو يريد الضمير العائد عليه؛ إذ إنَّ (يوسف) ليس مذكوراً في الآية، ثمَّ ذكر رأياً آخر، ونعته بأنَّه عجيب وبعيد وهو القول بحرفية (حاشا) في الاستثناء معللاً بأنَّ حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ، وقد دخلت (حاشا) في الآية على اللام في قوله تعالى: ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ ، وقد اختلف النُّحاة في (حاشا) على النحو الآتي:

أولاً : ذهب سيبويه إلى أنّها حرف إذ قال:((وأما حاشا فليس باسمٍ، ولكنَّه حرفٌ يَجرّ ما بعده كما تجرُّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلاّ النصب))(٢)، وقد احتج من استمسك بهذا المذهب بالسماع والقياس، أمَّا السماع؛ فيتمثل بمجيئها جارّة في كلام العرب، منه قول الشاعر(٣):

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٥٦٣ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٩– ٣٥٠ وينظر: أثر مصنفات ابن مالك النحوية في مغني اللبيب ١٨٧ (رسالة ماجستير).

(٣) الجميح الأسدي، وورد هذا البيت في الإنصاف ١ / ٢٨٠ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٤ .

أما القياس: فهو. :

إنَّ (ما) المصدرية لا تدخل عليها؛ إذ لا يصح أن يقال:(ما حاشا زيدا)؛ لأنَّ صلة (ما) لا تكون إلا فعلا .

وضعَّفَ أبو البقاء العكبري رأي سيبويه ، وقصره على ضرورة الشعر، إذ قال: ((والجمهور على أنَّه هنا فعل، وقد صرف منه أحاشي، وأيّد ذلك دخول اللام على اسم الله تعالى، ولو كان حرف جرٍّ لما دخل على حرف جر))(١) .

ثانياً: وممن قال بفعلية (حاشا) الزَّجاج في أحد أقواله(٢)، والنَّحاس(٣)، وأبو علي الفارسي(٤)، ومكي القيسي(٥)، والعكبري(٦).

ونُسِب إلى الفرَّاء قوله في (حاشا) أنّه:((فعل لا فاعل له، والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال))(٧)، فهي على مذهبه ((فعل استعمل استعمال الأدوات))(٨) .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٥٢ .

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٠٧.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٤٦ .

(٤) ينظر : الحجة في القراءات السبع وعللها ٣ / ٢٦٨ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٨٦ .

(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٥٢، واللباب في علل البناء الإعراب ١ / ٣٠٩ -٣١٠.

٧) ينظر: شرح المفصل ٨ /٤٩، وشرح الرضي ٢/١٢٣، وأسرار النحو ٢٨٤- ٢٨٥، والموفي في النحو الكوفي٧٥ .

٨) الإنصاف ١ / ٢٧٨ ، وينظر: الجنى الداني ٥١٤، وائتلاف النصرة ١٧٨ .

قال أبو علي الفارسي:((لا تخلو (حاش) في قوله (حاش للّه) من أنْ تكون الحرف الجارّ في الاستثناء، أو تكون فعلاً على فاعل، ولا أن تكون الحرف الجار؛ لأنَّه لا يدخل على مثله؛ ولأنَّ الحروف لا يحذف منها إذا لم يكن فيها تضعيف، فثبت أنَّه فاعل من الحشا الّذي يُراد به النَّاحية، والمعنى: أنَّه صار في حشا، أي: في ناحية، وفاعل (حاش):(يوسف)، والتقدير: بَعُدَ من هذا الأمر للّه، أي لخوفه))(١). والذين ذهبوا إلى فعلية (حاشا) استدلّوا بثلاثة أدلة:

الأول: أنَّه يتصرّف والتصرف من خصائص الأفعال، قال النابغة الذبياني(٢):

وَلا أَرى فاعلاً في الناسِ يُشبهُهُ وَما أُحاشي مِن الأَقوامِ من أَحَدِ

فإذا ثبت أن يكون متصرفاً وجبَ أن يكون فعلاً؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال.

الثاني: أنَّه يدخله الحذف ألا ترى أنهم قالوا: في قوله تعالى:(حَاشاَ لِلَّهِ) يوسف:٣١، و(حاشَ لله) يوسف ٥١.

الثالث: أنَّه يتعلق بها حرف الجر بقوله حاشا لله، وحرف الجرِّ إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف، وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين(٣).

وردّ أبو البركات الأنباري مذهبهم هذا وأبطل حججهم (٤) .

ثالثاً: جواز الوجهين الحرفية والفعلية: وقال به الكسائي، وأبو عمرو الشيباني(٥)، ومن وافقهما من البصريين كالاخفش الأوسط، والجرمي(٦)

---

(١) الحجة في القراءات السبع وعللها ٣ / ٢٦٨ .

(٢) ديوان النابغة الذبياني ٣٣ .

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٩، وأسرار العربية١٩١ ، والدّر المصون ٤٨٢/٦ .

(٤) ينظر: الإنصاف ٢٧/١-٢٨٠، وأسرار العربية ١٩٢ ، والدّر المصون ٤ / ١٧٧ .

٥) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٤٧ .

٦) ينظر: شرح المفصل ٨ / ٤٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٣٨.

والمازني[١]، قال المبرِّد في تقسيمه لأدوات الاستثناء:((وما كان حرفاً سوى (إلا) فحاشا وخلا، وما كان فعلا فحاشا وخلا، وإنْ وافقا لفظ الحروف))[٢].

رابعاً: أنَّها اسمية (تنزيهية):

وممن اتبع هذا الوجه الزَّمخشري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن مالك[٥]، وابن هشام[٦]، والرضي[٧]، وأبو حيّان[٨]،والسمين الحلبي[٩]، والسيوطي[١٠]، قال الأشموني:((والصحيح أنَّها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، بدليل قراءة ابن مسعود[١١] (حاش للهِ) بالإضافة كمعاذ الله، وسبحان الله))[١٢] .

١) ينظر: أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ٢١٦-٧٢١.

(٢) المقتضب ٤ / ٣٩١ .

(٣) ينظر: الكشّاف ٢ / ٤٣٩ .

(٤) ينظر: شرح المفصل ٨ / ٤٧ -٤٨ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٠٨ .

(٦) ينظر: مغني اللبيب ١٦٤- ١٦٥ .

(٧) ينظر: شرح الرضي ٢ / ١٢٤ .

(٨) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٣٠٣-٣٠٤ .

(٩) ينظر: الدر المصون ٦ / ٤٨٣ -٤٨٤ .

(١٠) ينظر: الأشباه والنظائر ٢ / ٨ .

(١١) ينظر: المحتسب ١/ ٣٩٩.

(١٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ٢٤٦ .

قال أبو حيَّان:((ويدل على اسميتها قراءة أبي السَّمَّال[١]:(حاشاً) منوناً، وعلى هذا القول يتعلق (للَّه) بمحذوف على البيان كـ (لك) بعد (سقيا)))[٢].

وتابعهم أبو البقاء الكفوي[٣]، ونقل هذا الرأي الدكتور فاضل السامرائي إذ قال:((لذا ينبغي استعمالها في مواطن التنزيه فلا يُحْسُنُ أن تقول: قامَ القومُ حاشا زيد؛ لأنَّ القيامَ ليس من المواطن التي يتنزه منها إلاّ إذا كان قياماً إلى سوءٍ))[٤] .

أمَّا الكرماني فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة يتبين أنَّه من القائلين بفعلية (حاشا)، وقدَّر لها فاعلاً وهو ضمير يوسف .

والَّذي يتضح لي في هذه الآية هو الرأي الرابع القائل باسمية (حاشا)؛ لأنّها خرجت من الاستثناء لتدل على معنى التنزيه، ومما يدعم اسميتها قراءة أبي السَّمَّال بالتنوين، وقراءة ابن مسعود بالإضافة (حاش اللّه) كـ (معاذ اللّه) و (وسبحان الله) والتنوين والإضافة من خصائص الأسماء والله تعالى أعلم .

---

(١) ينظر: شواذ القراءات ١٤٠.

(٢) البحر المحيط ٥/ ٣٠ .

(٣) ينظر: الكليات ٢/ ٢٥٨.

(٤) معاني النحو ٢ / ٢٣٨ .

المبحث الثاني

ردوده في المعرب من الأفعال

أولاً: رفع الفعل المضارع في جواب الشرط

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ﴾آل عمران: ٣٠ ، وقوله:(وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ)،((مبتدأ، (تَوَدُّ) خبره، وقيل: عطف على الأول، و(تَوَدُّ) استئناف، وقيل: حال عن المضمر في عملت، وقيل: جر بالوصف، لقوله: (مِنْ سُوءٍ)، وقيل: (مَا) شرط تقديره، فهي تَوَدُّ، وفيه بعد))[1].

بيّن الكرماني في الآية الكريمة خمسة أوجه إعرابية أوردها من غير اعتراض عليها جميعاً إلا وجهاً واحداً وصفه بالبعد، هو أن تكون (ما) شرطاً تقديره: فهي تودُّ، فقد ردّه وقال فيه بعد، وتعدَّدت الآراء في هذه المسألة على ما يأتي:

اختلف النُّحاة في تأويل رفع الفعل المضارع في جواب الشرط، فذهب سيبويه إلى أنَّه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف والمذكور دليله[2].

وذهب المبرِّد، والكوفيون إلى أنَّه على تقدير الفاء وهو الجواب، وذهب قوم إلى أنَّه ليس على التقديم والتأخير ولا حذف الفاء، بل لمَّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضَعُفَتْ عن العمل في الجواب، وضعَّف أبو حيَّان والسمين الحلبي قول المبرِّد والكوفيين[3].

(١) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل ٢٥١/١ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣ /٦٦ .

(٣) ينظر:المقتضب ٧٠/٢، وشرح الأشموني ١٢/٤-١٣، والبحر المحيط ٤٤٥/٢، والدر المصون٣ / ١١٨ .

وأجاز الفراء أن تكون ما موصولة، أو شرطية قال:(وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ) فإنك تردُّه أيضاً على (ما) فتجعل (عملت) صلة لها في مذهب رفع لقوله: (تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا) ولو استأنفتها فلم توقع عليها (تجد) جاز الجزاء؛ تجعل (عملت) مجزومة، ويقول في تودّ: تودَّ بالنصب وتودِّ. ولو كان التضعيف ظاهر لجاز تَوْدَدْ ....))[١]، وأجاز أبو البركات الأنباري في (ما) في الآية الكريمة أن تكون موصولة أو شرطية، ولكن على تقدير الفاء قال:(((ما) فيها وجهان: أحدهما: أن تكون بمعنى الذي ...، والثاني: على أن تكون (ما) شرطية في موضع رفع؛ لأنَّه مبتدأ، وعملت في موضع الجزم بـ(ما)، و(تودُّ) جواب الشرط على تقدير الفاء، وهو خبر المبتدأ، والوجه الأول أوجه الوجهين))[٢]، وتابعه أبو البقاء العكبري قال:(((وما عملت من سوء) فيه وجهان: أحدهما: هي بمعنى الذي معطوفة على الأولى... والثاني: أنَّها شرط وارتفع (تودُّ) على أنَّه أراد الفاء أي: فهي تودُّ))[٣].

وذهب النَّحاس إلى منع أن تكون (ما) شرطية[٤]، وتابعه الزَّمخشري، في أنَّ (ما) في الآية الكريمة موصولة قال الزَّمخشري:((ولا يصح أن تكون ما شرطية لارتفاع تودُّ، فإن قلت فهل يصح أن تكون شرطية على قراءة عبدالله ودّت قلت لا كلام في صحته))[٥].

والذي يتضح لي صحة ما ذهب إليه الكرماني: إنَّ (ما) ليست شرطية، وليست العلة في ذلك رفع (تودُّ)، فقد ذهب ابن مالك إلى أنَّ رفع الفعل المضارع في جواب

(١) معاني القرآن للفرَّاء ٢٠٦/١ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٩٩-٢٠٠ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٣١ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧ .

(٥) الكشاف ٣٨١/١ .

الشرط حسن عندما يكون فعل الشرط ماضياً، قال:((الجزم مختار، والرفع كثير))[١]، وإنَّما للعلة التي ذكرها أبو حيَّان والله أعلم .

وأجاز أبو حيان في قوله تعالى (وما عملت من سوء) أن تكون في موضع نصب، معطوفاً على: ما عملت من خير، فيكون المفعول الثاني إن كانت: تجد، متعدّية إليهما، وعلى هذا الوجه يجوز أن يكون: تودّ مستأنفاً. ويجوز أن يكون: توّد، في موضع الحال أي: وأدة تباعد ما بينها وبين ما عملت من سوء ، فيكون الضمير في بينه عائداً على ما عملت من سوء، ويجوز أن يكون: وما عملت من سوء، موصولة في موضع رفع بالابتداء وتودّ، جملة في موضع الخبر لـ(ما) والتقدير: والذي عملته من سوء تودّ هي لو تباعد ما بينها وبينه[٢] .

ثانياً: إلغاء عمل أنْ المصدرية بعد حذفها

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ الزمر:٦٤، قوله(((أعبد) تقديره: أن أعبد، ومحله نصب على البدل من غير، ومثله في السورة:(واجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا)، وهذا اختيار أبي علي، ولا يجوز أن ينتصب (أعبد)، على هذا الوجه؛ لأنَّ ما بعد الموصول لا يعمل فيما قبله، وأجاز أبو سعيد السيرافي، وقال لمَّا حذف (أن) وزال النصب، بطل حكم (أن)، وفيه ضعف؛ لأنَّ (أعبد) لا يقع بدلاً عن غير إلا مع (أن) ملفوظاً أو مقدراً. الغريب: قال علي بن عيسى في تفسيره: وموضع (أعبد) نصب على الحال؛ لأنَّ تقديره أتأمروني عابدا

---

(١) شرح الكافية ٣ / ١٥٨٨ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٢/ ٤٤٥ .

غير الله، ومخرجه مخرج الحال))[١] .

في هذه المسألة نجد أنَّ الشيخ الكرماني، ردَّ على قول أبي علي الفارسي القائل: إنَّ (أعبد) محله النَّصب على البدل من (غير)؛ وعلل الكرماني ردَّه بأنَّ ما بعد الموصول لا يعمل فيما قبله، وضعَّفَ رأيَ أبي سعيد السِّرافي القائل: أن يقدر (أعبد) بمعنى (عابداً)، وفيه فساد، ووصف الكرماني رأي الرماني بالغريب حين خرَّج الآية الكريمة على أنَّ (أعبد) نصب على الحال، وفي الحقيقة هذا القول لسيبويه، والخلاف في هذه المسألة من وجهين : الأول : من ناحية جواز الحذف . الثاني: من ناحية الحكم الإعرابي للمضارع بعد الحذف .

الوجه الأول: من ناحية جواز الحذف: ذهب بعض النُّحاة إلى أنَّه لا يجوز حذف (أنْ) لا مع العمل، ولا مع الرفع[٢]، وذهب جماعة إلي جواز الحذف لكن مع رفع المضارع، وهو مذهب الأخفش[٣]، وظاهر مذهب ابن مالك[٤]، بيَّن أنَّ الحذف في (أنْ) نادر، ولكنَّه غير مستبعد قياساً على حذف (أنَّ) فإنَّهما أختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ، ومع هذا فالنصب عنده قد يجوز، فقد علل حذف (أن) المصدرية من خبر(كاد) مع نصب المضارع ،لأنَّ العامل لا يحذف ، ويبقي عمله إلا إذا اطرد ثبوته[٥].

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ١٠١٩-١٠٢٠ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١٧٨/٤ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش٤٥٧/٢، وارتشاف الضرب ١٦٩٠/٤، وشرح الأشموني٣١٥/٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٥٠/٤ ، وشواهد التوضيح ١٧٩ ، ١٨٠وشرح الأشموني ٣١٥/٣ .

(٥) ينظر: شواهد التوضيح ١٠٢ .

وبعضهم أجاز الحذف لكن لدليل يدل على المحذوف نحو:(يعجبني ضرب زيد ويغضبَ) بنصب المضارع على أن الناصب (أنْ) المحذوفة، هذا الحذف حسن، للفرار من عطف الفعل على الاسم، إذ بتقدير أنَّ المحذوف من الكلام هو (أنْ) المصدرية يصح الكلام لعطف الاسم على الاسم(١)، ومن هذا أيضاً أن يكون في الكلام مثله، فيحسن الحذف(٢)، كالبيت:

أَلا أَيُّهَذا اللائِمي أَحضُرَ الوَغى وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي(٣)

ثانياً: اختلف النّحاة من ناحية الحكم الإعرابي للفعل المضارع بعد حذف (أنْ)، فذهب أبو بكر بن الأنباري من الكوفيين(٤)، إلى أنَّها تعمل النصب مع الحذف من غير بدل، واحتجوا عليه بالقياس على عوامل الأسماء، ورده العكبري بقوله: (وهو قياس فاسد؛ لأنَّها أقوى من عوامل الأفعال، ولو جاز مثل ذلك لجاز(يضربْ زيد) وأنت تريد (لِيضربْ زيد)))(٥).

واحتجوا بمذهب البصريين في جواز الحذف بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض، وكذلك بعد الواو واللام، وأو، وحتى(٦)، فكذلك هنا(٧)، وردَّ هذا البصريون بأنَّ هذه الأحرف دالة على (أن) المحذوفة، فنزلت منزلة ما ما لم يحذف، بخلاف الذي معنا(٨) .

---

(١) ينظر : الموجز في النحو ١٢١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠٨٥/٢.

(٢) ينظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٥، وخزانة الأدب ١/ ١٣١ .

(٣) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ٤٦ .

(٤) ينظر: الأمالي الشجرية ٢٠٩/٣ –٢١٠ ، وشرح المفصل ٥٢/٧ ، وشرح التسهيل ٥٠/٤ .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢/٢ .

(٦) ينظر: الإنصاف ٥٥٥/٢– ٥٥٨، وشرح المفصل ٧/ ٢١، وشرح الكافية للرضي ٥٤/٤ .

(٧) ينظر: الإنصاف ٥٦٢/٢ .

(٨) ينظر: المصدر نفسه ٥٧٠/٢.

أمَّا مذهب البصريين فإنَّه يعتمد على القياس، قالوا إن عوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل، إذ إنَّ (إنَّ) المشددة لا تعمل مع الحذف، فينبغي أن لا تعمل أنْ المخففة إذا حذفت ؛ لأنَّها أضعف منها ، وقد عملت أنْ بالحمل على إنَّ ، فإذا لم تعمل هذه لم تعمل تلك(١).

وقوله تعالى:(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ)(٢)، في قراءة عبد الله بن مسعود، بنصب (لا تعبدوا) بأن مقدرة؛ لأنَّ التقدير فيه: أن لا تعبدوا إلا الله فحذف أنْ وبقي الفعل على ما كان عليه(٣)، قال المبرد فيما كان على مثل هذا:((كل هذا:((كل ما أضمر في العربية فهو يعمل عمله مظهراً))(٤)، وقراءة ابن مسعود هذه يمكن تخريجها على أنَّ (لا) قبلها ناهية، فاللفظ خبري ومعناه الإنشاء(٥) .

ولكن إذا حذفت أنْ فهل بقاء النصب واجب أو جائز، وهل يُذْهِبُ الرفع بعد الحذف معنى أنْ ؟

قال السهيلي:((إذا كان الكلام محمولاً على معناها–معنى(أنْ)(٦)– فالنصب جائز، والرفع جائز أيضاً ... وإذا رفعت في هذا الموضع لم يذهب الرفع إلى معنى أنْ فقد حكى سيبويه(٧): مُرْهُ يحفرُها، وقدّره تقديرين: أن يريد الحال، أي مره حافراً لها، والثاني أن يريد: مُرْهُ أن يحفرَها، وبيَّن ابن جني الفرق بين التقديرين، وقال:((إذا نويت أنْ فالفعل مستقبل، وإذا لم تنوها فالفعل حاضر))(٨).

---

(١) ينظر: الإنصاف ٥٦٢/٢ ، ٥٦٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب٣١/٢ .

(٢) ينظر: هذه القراءة في: مختصر شواذ القراءات ١٥ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٥٦٠/٢ .

(٤) المقتضب ١٣٤/٢ .

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥٣/١ ، والمحرر الوجيز ٣٣٦/١ ، والإنصاف ٥٦٤/٢ – ٥٦، والبرهان للزركشي ٣/ ٣٤٧– ٣٤٨ .

(٦) ينظر: معنى (أنْ) في نتائج الفكر ٩٧ .

(٧) ينظر: الكتاب ٣/ ٩٩

(٨) ينظر: أمالي السُّهيلي ٨٤ .

وهذا القول للسهيلي وجيه، وجدير بالاتباع، وعليه فإن بقاء النصب بعد حذف أنْ أو رفع المضارع راجع إلى إرادة المتكلم، فإذا أراد وجود الفعل في المستقبل نصب المضارع وإلا رفعه، والله أعلم بالصواب .

ثالثاً: العطف على الفعل المضارع بجواب الدعاء

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ يونس: ٨٨، قوله:(فَلَا يُؤْمِنُوا) ((الوجه، أن يجعل عطفاً على ليضلوا، أي ليضلوا فلا يؤمنوا. وما ذكر فيه سوى هذا القول ضعيف، قال بعضهم: نصب على جواب الأمر، وقيل: دعاء عليهم، أي: لا آمنوا. صاحب النظم وهو الغريب: أراد أن يؤمنوا ، فقلب النون ألفاً. العجيب : أراد فلا يؤمنون، فحذف النون، وهذان القولان ضعيفان بعيدان))(١).

ذكر الكرماني أنَّ قوله:(فلا يؤمنوا) عطف على قوله:(ليضلوا)، ونعت الأقوال الأخرى سوى هذا القول بالضعيف، وعرَّج على قولي صاحب النظم ونعتهما بالضعيفين والبعيدين، وتعدَّدت آراء النحاة في هذه الآية على ما يأتي:

ذهب الكسائي، وأبو عبيدة، إلى أنَّه دعاء في موضع جزم(٢)، واستشهدوا بقول الأعشى:

فَلا يَنْبَسِطْ مِنْ بَيْنِ عَيْنَيْكَ مَا انزوَى ... وَلا تَلْقَنِي إلا وَأَنْفُكَ رَاغِمُ(٣)

بمعنى: فلا انبسط من بين عينيك ما انزوى ، ولا لقيتني، على الدعاء.

وذهب الفرّاء إلى أنَّه منصوب؛ لوقوعه في جواب الدعاء، وقال الفرّاء في الآية الكريمة:((قوله (فلا يؤمنوا) كلُّ ذلك دعاء، وكأنه قال: اللهم (فلا يؤمنوا حتى يروا

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٤٩٢/١ .

(٢) ينظر: مجاز القرآن ٢٨١/١، وإعراب القرآن للنَّحاس ٧٣/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٩. ٢٩.

(٣) ديوان الأعشى ٥٨ .

العذابَ الأليم)، وإن شئت جعلت (فلا يؤمنوا) جواباً لمسألة موسى (عليه السلام) إيّاه؛ لأنَّ المسألة خرجت على لفظ الأمر، فتجعل (فلا يؤمنوا) في موضع نصب على الجواب))[١]، وهذا يعني أن الفراء له أكثر من رأي في هذه المسألة، إذ جوّز النصب والجزم، واستشهد الفرَّاء على النصب بقول الشاعر:

يا ناقُ سيْرِي عَنَقاً فَسيحا إلى سُليمان فَنَسْتَرِيحَا[٢]

فعلى هذا حذفت النون لأنَّه منصوب. وهذا الرأي مبني على مذهب الكوفيين الذين يجوّزون نصب الفعل المضارع الواقع في جواب الدعاء وخالفهم البصريون، وحصروا ذلك في الأمر، والنهي، والنفي، والتمني، والاستفهام والعرض نحو: ألا ينزل تُصبْ فِراً[٣].

وذهب الأخفش، والمبرد، والزَّجاج، إلى أنَّه عطف على قوله (لِيُضلّوا)[٤]، قال الأخفش :((وقوله:(فَلاَ يُؤْمِنُواْ) عطف على (ليضلوّا)))[٥]، واللام في قوله تعالى (ليضلوا) لام (كي) وأصحُّ ما قيل فيها، وهو مذهب الخليل وسيبويه: أنّه لمّا آل أمرهم إلى هذا كان كأنَّه لهذا وسمّي لام العاقبة أي لمّا كان عاقبة أمرهم قد آل إلى هذا كان بمنزلة ما كان الأول من أجله [٦]. وتابع الطبريُّ، الكسائيَّ، قال الطبريُّ:((وإنَّما اخترت

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧٧ – ٤٧٨ .

(٢) ديوان أبي النجم العجلي ١٢٣ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٤٠٩ .

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٤٨/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤١٥ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٣٤٨/٢ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٤١٤ .

ذلك؛ لأنَّ ما قبله دعاء، وذلك قوله: ﴿ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ ﴾ فإلحاق قوله (فلا يؤمنوا) إذ كان في سياق ذلك بمعناه أو شبهه أولى))(١).

وذهب الزَّمخشري إلى أنَّه منصوب بجواب الدعاء الذي هو (اشدد) أو دعاء بلفظ النهي، وقد حمل اللام في ليضلوا على التعليل، على أنَّهم جعلوا نعمة الله سبباً في الضلال، فكأنهم أوتوها ليضلّوا(٢) .

والذي يتضح لي هو أن يكون معطوفاً على قوله تعالى (ليضلوا) والتقدير: ربنا ليضلوا عن سبيلك فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم، وقوله ﴿ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ ﴾، يكون دعاءاً معترضاً بين المعطوف والمعطوف عليه(٣) ، وأمَّا قول صاحب النظم فلم أقف عليه فيما أطلعت عليه من مصادر.

---

(١) جامع البيان ١٥/ ١٨٤ .

(٢) ينظر: الكشاف ٢/٣٤٨ .

(٣) ينظر: التفسير الكبير ١٧ / ١٥٢ .

رابعاً: جزم الفعل يغفر

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١١ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ﴾ الصف: ١٠ – ١٢، قوله:(هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ)، ((أي طاعة الله، ثم فسر فقال (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ) بمعنى جاهدوا، وقول الفراء: إنَّه محمول على هل أَدُلُّكُمْ يغفر لكم، بعيد))(١).

ذكر الكرماني في إعراب هذه الآية قول الفرَّاء القائل: إنَّ الفعل (يَغْفِرْ) جُزِم؛ لأنَّه جواب الاستفهام لظاهر قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ ﴾، ووصف الكرماني هذا القول بأنَّه بعيد، وقد اختلف النُّحاة في توجيه جزم الفعل (يَغفِرْ) على مذاهب وهي:

الأول: ذهب سيبويه والفرَّاء إلى أنَّه جواب لـ(هل) وقوله:(يَغْفِرْ لَكُمْ)، جزمت في قراءتنا في هل، وفي قراءة عبد اللّه للأمر الظاهر، لقوله:(آمِنُوا)، وتأويل هل أدلكم أمر أيضاً في المعنى، كقولك للرجل:هل أنت ساكت؟ معناه: اسكت، واللّه أعلم(٢).

وردَّ الكرماني هذا الوجه ؛ لأنَّ ما يبدو ظاهراً من كلام يفيد أنَّ (يَغْفِرْ)، جزم جواباً لظاهر الاستفهام وهو غير جائز؛ لأنَّ المعنى يكون:(إنْ دلَلْتُكم على التجارة يغفرْ لكم) والغفران إنما يجب بالقبول والإيمان لا بالدَّلالة وهذا رأي الخليل(٣). وقد سبق الكرماني الزجاج، ومكي القيسي، في الرد على هذا القول (٤).

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٢٠٨/٢ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٩٣، ومعاني القرآن للفرَّاء ١٥٤/٣ .

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٩٤.

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١٦٦/٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣١ .

الثاني: ذهب الزَّجاج إلى أنَّه جواب لـ(تُؤمِنُونَ) وهو أمرٌ جاء بلفظ الخبر، وعلى هذا تكون (تُؤمِنُونَ) استئنافا، والمعنى آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم يغفر لكم ذنوبكم، والدَّليل عليه قراءة ابن مسعود-رضي الله عنه-:(ءَامِنُو بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا)، وقراءة زيد بن علي:(تُؤمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُوا)[١]، على حذف لام الأمر والتقدير:(لتؤمنوا)، وتابع الزَّجاج في هذا الوجه الإعرابي، الزَّمخشري، وأبو البركات الأنباري[٢].

الثالث: ذكر ابن عطية أنَّ قوله(تؤمنون) فعل مرفوع تقديره: أنَّه تؤمنون، ونسب إلى الأخفش الصغير(علي بن سليمان)، أنَّه عطف بيان على(تجارة)[٣]، وبيَّن أبو حيَّان أنَّ قول الأخفش هذا لا يتخيل إلا على تقدير أنْ يكون الأصل أن تؤمنوا حتى يقدر بمصدر، ثم حذف (أن) فارتفع الفعل، فكان تقدير الآية:(هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ): إيمان بالله ورسوله وجهاد. وردَّ أبو حيَّان قول ابن عطية وقال وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ فيه حذف المبتدأ وإبقاء الخبر، وذلك لا يجوز[٤].

الرابع: ذهب السيرافي إلى جعل (يَغْفِرْ) جواباً لـ(هل) من وجهٍ آخر، وقد وذكر رأي سيبويه في شرحه للكتاب وقال:((والأقوى عندي أنَّه جواب لـ(هل)؛ لأنَّ (تُؤمِنُونَ) تفسير للتجارة وهي جملة ما وقعت عليه هل، فالاعتماد في الجواب على هل، وهل في معنى الأمر؛ لأنَّه لم يكن القصد عن استفهامهم عن الدَّلالة على التجارة المُنجِّية هل يُدلُّون عليها أو لا يُدلُّون؟ وإنَّما المراد الأمر لهم والحث على ما ينجِّيهم))[٥].

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١٦٦/٥ ، ومختصر في شواذ القراءات ١٥٦ .

(٢) ينظر : الكشاف ٤/ ٥١٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٣٦ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز ٢٧٩/٥ .

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢٦٠/٨ .

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٢٥٠ .

وذكر سيبويه والفرَّاء في إعراب (يَغْفِرْ) أنَّ تأويل (هلْ أَدُلُّكُمْ) أمر في المعنى[١]، فالذي يتضح لي أنَّ سيبويه والفرَّاء أرادا هذا الوجه الذي ذكره السيرافي، والله أعلم.

وأذهب إلى ما ذهب إليه الزَّجاج، ومكي القيسي، والكرماني، وغيرهم ممن ردَّوا هذا الوجه الإعرابي، إن أراد الفرَّاء أنَّه جواب الاستفهام على المعنى، لعدم صحة المعنى على هذا الإعراب، وإن أراد الفرَّاء بالاستفهام حمله على المعنى صح إعرابه، والله تعالى أعلم.

خامساً: جواب القسم

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ ۝٢ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ ﴾ ص: ١ – ٣، ((... من الغريب:(ص) قسم (والقرآنِ) عطف عليه، والجمهور على أنَّ (والقرآن) قسم، واختلفوا في جواب القسم، فقيل: جوابه إنَّ ذلك لحق، وقيل: إن كل وقيل: مضمر، أي لتبعثن، الغريب: مقدم، أي صدق الله والقرآن، وقيل: اتل ص والقرآن. كما تقول: قم والله، صاحب النظم جوابه بل، والتقدير: ما آمن به قومك (بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ)، العجيب: قال الفراء: جوابه (كَمْ) فحذف اللام كما حذف في لقد، وهذا ممتنع من وجهين (أحدهما: أنَّ (كَمْ) له صدر الكلام، فلا يقدم عليه اللام، ولا يدخل عليه، والثاني: أنَّه مفعول (أَهْلَكْنَا) فلا يدخله اللام))[٢].

ذكر الكرماني الآراء التي سبقته في جواب القسم في الآية الكريمة، وذكر أحد آراء الفرَّاء في الآية وهو جوابه (كم) وقال عنه: إنَّه ممتنع، وبيَّن سبب امتناعه، ولم يبيِّن شيخنا الكرماني رأيه في هذه الآية.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٩٣، ومعاني القرآن للفرَّاء ١٥٤/٣ .

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٩٨٩/٢ –٩٩٠ .

واختلف العلماء في تعيين الشيء الذي أقسم الله عليه في قوله تعالى:(وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ)، فقال بعضهم: إنَّ المقسم عليه مذكور، والذين قالوا إنه مذكور، اختلفوا في تعيينه إلى آراء وهي:

أولاً: إنَّه قولُه:(إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ) ص:٦٤، نسبه أبو حيَّان إلى الزجاج، والكوفيين(١)، إلا الفراء، وقد ردَّ الفرَّاء هذا القول بقوله: لا نجده مستقيماً في العربية لتأخيره جداً عن قولِه: (والقرآن) وتابعه في الردِّ أبو البقاء(٢)، وذكره الزجاجي ولم يعلِّق عليه(٣).

ثانياً: قوله: (كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ) ص:٣، قاله ثعلب، والفرَّاء وهذا قول الفرَّاء قال: ((فكأنَّه أراد: والقرآن ذي الذكر لكم أهلكنا، فلمّا اعترض قوله: (بل الذين كفروا في عزّة وشقاق) صارت (كم) جوابا للعزّة ولليمين. ومثله قوله (وَالشَّمْسِ وَضُحاها)...(قَدْ أَفْلَحَ) تابعة لقوله (فَأَلْهَمَها) وكفى من جواب القسم، وكأنَّه كان: والشمس وضحاها لقد أفلح))(٤)، أي: إنَّ الأصل (لكم أهلكنا) ولمَّا طال الكلام، حذفت لام القسم، فقال: كم أهلكنا من دون لام، قالوا: ونظير ذلك قوله تعالى:(وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) الشمس:١ ، لمَّا طال الكلام بين القسم والمقسم عليه، الذي هو (قد أفلح من زكاها) الشمس:٩، بمعنى لقد حذفت منه لام القسم. وذكر هذا القول الزَّجاج ونقله عنه بنصه، أبو علي الفارسي ولم يعلقا عليه بقبول أو رفضٍ(٥)، وذكر الكرماني هذا القول ونعته بالعجيب والممتنع من وجهين: هما: أنَّ (كَمْ) له صدر الكلام، فلا يقدم عليه اللام، ولا يدخل عليه،

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣١٩ ، والبحر المحيط ٣٦٧/٧

(٢) ينظر : معاني القرآن للفرَّاء ٣٩٧/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٠٨ .

(٣) ينظر: اللامات ٧٩ .

(٤) معاني القرآن للفرَّاء ٣٩٧/٢ وينظر: البحر المحيط ٣٦٧/٧ .

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٩/٤ ، والإغفال ٢/ ٥٢٠ .

والثاني: أنَّه مفعول (أَهْلَكْنَا) فلا يدخله اللام وتابعه في ردِّ هذا القول، أبو البقاء العكبري[١].

ثالثاً: أنَّه قولُه:(إِن كُلٌّ إِلاَّ كَذَّبَ الرُّسُلَ) ص:١٤ قاله الأخفش قال:(ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ)، ((فيزعمون أن موضع القسم في قوله (إِن كُلٌّ إِلاَّ كَذَّبَ الرُّسُلَ)))[٢]، ص:١٤، ووصف النَّحاس هذا القول بأنَّه بعيد؛ لأنَّ الكلام طال وكثرت الآيات والقصص[٣].

رابعاً: إنّه قولُه:(ص)؛ لأنَّ المعنى: والقرآنِ لقد صدق محمد، قاله الفراء، وثعلب[٤]، وهذا بناءاً منهما على جوازِ تقديمِ جواب القسم، وأنَّ هذا الحرف مُقْتَطَعٌ مِنْ جملةٍ هو دالٌّ عليها، ووصف الكرماني هذا القول بأنَّه غريب، وضعيفٌ عند السمين الحلبي وابن عادل[٥].

خامساً: قوله تعالى:(بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ) ص:٢، وهذا قول قتادة، وأبي حاتم[٦]، وذكر النَّحاس أنَّ أبا حاتم قال: إنَّ أصل الكلام: (بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ)(والقُرْءَانِ ذِي الذِّكْرِ)، وهذا خطأٌ عند النَّحاس على مذهب النحويين؛ لأنَّ جواب القسم مقدم؛ ولأنَّه ابتُدئ بالقسم، وكان الكلام معتمداً عليه لم يكن بدٌّ من الجواب، وأجمعوا أنَّه لا يجوز، لأنَّ الكلام معتمد على قسم[٧]، وذكر أبو حيَّان، أنَّ

---

(١) ينظر : غرائب التفسير ٢/ ٩٩٠ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٠٨ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٤٥٣/٢ .

(٣) ينظر : القطع والائتناف ٦١٠ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفرَّاء ٣٩٦/٢ ، والدُّر المصون ٣٤٥/٩ .

(٥) ينظر : الدر المصون ٣٤٥/٩ ، واللباب في علوم الكتاب ١٦/ ٣٦٤ .

(٦) ينظر : جامع البيان ٢١/ ١٤٠ ، القطع والائتناف ٦١٠ .

(٧) ينظر : القطع والائتناف ٦١٠-٦١١ .

الزَّجاجي نقل عن النحويين قولهم: إنَّ (بل) تقع في جواب القسم كما تقع (إنَّ)؛ لأنَّ المراد بها توكيد الخبر[١]. وقال بعض العلماء إنَّه محذوفٌ واختلفوا في تقديره:

١- تقديرُه: (لقد جاءَكم الحقُّ)، قاله الحَوفي (ت٤٣٠هـ)[٢]، والعكبري[٣] .

٢- تقديره:(وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ)، إنَّه لمعجز، قاله الزمخشري في الكشاف[٤].

والذي أميل إليه هو ما قاله الكرماني عن صاحب النظم، أنَّ جواب القسم محذوف ومقدَّر قبل (بل).

والدليل من القرآن على أنَّ المقسم عليه محذوف هو قوله تعالى: (بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ) ؛لأنَّ الإضراب بقوله (بَلِ) ، دليل واضح على المقسم عليه المحذوف. أي ما الأمر كما يقوله الذين كفروا، (بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ) ، أي في حمية وأنفة واستكبار عن الحق، (وَشِقَاقٍ) ، أي مخالفة ومعاندة[٥]، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٧٥ .

(٢) أبو الحسن علي بن إبراهيم الحَوفي من الحَوف بمصر، عالم باللغة والتفسير، له الموضح في النحو، ومختصر كتاب العين، والبرهان في تفسير القرآن، ينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٦٤٤، وبغية الوعاة ٢/١٤٠.

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٠٨ ، والبحر المحيط ٣٦٧/٧ .

(٤) ينظر :الكشاف ٧٢/٤ .

(٥) ينظر : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٣٢٧/٦ .

سادساً: حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ﴾ الأنعام:١٢١، ((ذهب كثير من المفسرين إلى أنَّ التقدير: إنَّكم لمشركون إن أطعتموهم، ولهذا لم يأتِ بـ (الفاء)، وهذا بعيد، لأنَّك إذا قلت: إذا دخلت الدار أنت طالق ، يقع في الحال ، ولو قلت: أنتِ طالق إن دخلت الدار ، يكون تعليقا ، ولا يحمل الأول على التقديم بل الوجه في ذلك ما ذهب إليه المحققون ، أنَّ التقدير لئن أطعتموهم إنكم لمشركون ، فلم يحتج إلى الفاء؛ لأنَّ هذه اللام لام توطئة القسم ، فيجابُ بما يجاب مِن ما ولا وإنَّ واللام ، وكل ذلك في القرآن ، و(الفاء) مقدر مع القسم ، فإن حذفت اللام من (لئن) عاد إلى الشرط فاستدعى الجزم أو الفاء أو إذا ، فإن وقع موقع الجزاء ما يصلح جواباً للقسم ، جاز حذف (الهاء) كما في هذه الآية))[١].

يتضح مما قاله الكرماني أنَّ كثيراً من المفسرين ذهب إلى أنَّ الجملة الاسمية في الآية الكريمة (إنَّكم لمشركون) جواب شرط على حذف الفاء ، ووصف هذا الرأي بأنَّه بعيد، والصواب عند الكرماني أنَّ الجملة الاسمية جواب قسم على حذف (اللام) والقسم معاً.

ومن مواضع (اللام) أنْ تكون موطئة للقسم ، وذلك عندما يتقدم حرف الشرط في الجملة ؛ للإيذان بأنَّ الجواب بعدها مبني على قسَم قبلها لا على شرط، ولذلك سميت أيضاً بـ(اللام) المؤذنة ، ويلزم إثباتها غالباً إذا كان القسم محذوفاً ، وذلك لتدل عليه ، ويجوز حذفها إذا كان القسم مذكوراً[٢]، واختلف النُّحاة في توجيه الآية الكريمة:﴿ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ﴾، إذ وجَّه بعضهم الجملة الاسمية (إنَّكم لمشركون)، على أنَّها

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٣٨٣ .

(٢) ينظر : اللامات ٨٥ – ١٤٥ –١٤٦ ، ومعاني الحروف ٥٤ – ٥٥ .

جواب شرط حُذف منه الفاء ، محتجين لهذا الحذف بمضيٍّ فعل الشرط وهو: (أطعتموهم) ،وقد ردَّ الكرماني هذا الرأي وقال: إنّه بعيد

يتضح مما سبق أنَّ محل النِّزاع يتمثل في توجيه الجملة الاسمية في الآية ، ففريق من النُّحاة يعدها جواب شرط ، وفريق آخر يعُدّها جواب قسم .

وممن أخذ بالوجه الأول: الحوفي[١]، والعكبري[٢]، والبيضاوي[٣]، قال العكبري: قوله تعالى (إنَّكم لمشركون) ، ((حذف الفاء من جواب الشرط ، وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضي ، وهنا كذلك، وهو قوله (وإنْ أطعتموهم)))[٤].

وممن أخذ بالوجه الثاني: الكرماني، والرضي[٥]، وابن هشام[٦] وأبو حيّان[٧]، والسمين الحلبي[٨]، قال الرضي:((وأمَّا قوله تعالى:(وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) فلتقدير القسم))[٩]، وتقدير القسم كاللفظ به ، وقال بعضهم إنَّ قوله:(إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ)، جواب

---

(١) ينظر : رأيه في البحر المحيط ٤/ ٢١٥ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٦٠ .

(٣) ينظر : أنوار التنزيل ١/ ٣١٩ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٦٠ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٤٥٥ – ٤٦٣ .

(٦) ينظر : مغني اللبيب ١٣٥ .

(٧) ينظر : البحر المحيط ٤/ ٢١٥ .

(٨) ينظر : الدر المصون ١/ ٣٨٣ .

(٩) شرح الرضي ٤ / ١١٠ .

الشرط، والفاء مقدرة ، ولم يقدر قسماً، وهو ضعيف؛ لأنّ ذلك إنَّما يكون لضرورة الشعر[١]. وذهب أبو حيان، والسمين الحلبي إلى أنَّ حذف الفاء في مثل هذا الموضع من الضرائر، وحملوا الآية الكريمة:(وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ)، إلى أنَّ جملة (إنكم لمشركون) ليست جوابا للشرط ، وإنَّما هي، جواب لقسم مقدر قبل الشرط، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة جواب القسم عليه، والتقدير: والله أعلم : والله إن أطعتموهم إنكم لمشركون[٢].

وبعد هذا العرض، فالّذي يتبين لي، أنَّ كلا الإعرابين محتمل في توجيه الآية الكريمة؛ لأنَّ توجيه كل منهما ينبني على تقدير محذوف؛ فالأول يَنْبَني على حذف (الفاء)، والثاني ينبني على حذف (اللام) والقسم معاً .

ومما هو جدير بالذكر أنَّه قد ورد لكل وجهٍ ما يضعفه فلا يجعله يترجح على الآخر، إذ ورد أنَّ حذف (الفاء) في مثل هذه الآية الكريمة لا يصح؛ لأنَّ بابه الشعر فلا يحمل التَّنزيل عليه، وورد أنَّه إذا ((حُذِفَ القسم وقدِّر فالأكثر المجيء بـ(اللام) الموطئة تنبيهاً على القسم المقدَّر من أول الأمر))[٣]، يعني ذلك أنّ الأكثر ذكر (اللام) لا حذفها، حتى تكون دليلاً على القسم المقدَّر .

ولذلك لم أجد مرجحاً لأيٍّ من الوجهين، وعلى ذلك فجملة (إنَّكم لمشركون) – فيما أحسب – صالحة لأنْ تكون جواب شرط على حذف الفاء ، وأن تكون جواب قسم على حذف (اللام) والقسم معاً ، والله تعالى أعلم .

(١) ينظر: شرح الرضي ٤ / ٤٥٥ – ٤٦٣ .

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤ / ٢١٥، والدر المصون ١/ ٣٨٣ .

(٣)المصدر نفسه ٤ / ٢١٥ .

الفصل الرابع: ردوده في الحروف ومعاني الأدوات

أولاً: كاف الخطاب

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ ﴾ الأنعام:٤٠،((قوله:(أَرَأَيتَكُمْ)، التاء ضمير الفاعل، والكاف لمجرد الخطاب، ومعنى الاسم مخلوع عنه، واكتفى بتثنية الكاف وجمعه وتأنيثه عن تثنية التاء وجمعه وتأنيثه، تقول: أرأيتك زيداً ما صنع. الغريب: ذهب الكوفيون إلى أنَّ الكاف اسم، والمعنى أرأيت نفسك، وهذا بعيد؛ لأنَّ شرط المفعول الثاني في هذا الباب إذا كان مفرداً أن يكون هو إياه، وليس هو كذلك في قوله:(قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ)، ولا في سائر الآيات، واحتج بعضهم فقال: تقدير الآية أرأيتكم أنفسكم داعية غير الله إن أتاكم عذابه، وتقدير الآية الثانية:(أرأيتَكم أنفسكم غير هالكة إن أتاكم عذاب الله بغتة)، وأضمر ما يتم به مفعولاه. قال الفراء: للعرب في أرأيت لغتان ومعنيان أحدهما: أن يسأل الرجل أرأيت زيداً بعينك، فهذه مهموزة. والآخر: أن يقول أريتَك، وأنت تريد أخبرني، فتترك الهمزة للفرق بين المعنيين، وقراءة الكسائي (أريتكم) – بحذف الهمزة – [في] كل القرآن ، ولَيّنها نافع))(١).

بيَّن الكرماني في الآية الكريمة، أنَّ الكاف لمجرد الخطاب، والتاء هي الفاعل، ووصف رأي الكوفيين القائل: باسمية الكاف بأنّه بعيد، واختلف النّحاة في الكاف هل هي حرفية أو اسمية على النحو الآتي:

تأتي الكاف حرفاً عاملاً وغير عامل، فالعامل كاف الجر، وغير العامل نوعان: ضمير، وحرف معنى لا محل له، ومعناه الخطاب .

ومما تتصل به هذه الكاف: الفعل (أرأيت) بمعنى: أخبرني كقوله تعالى: (أرءيتكم) فكاف الخطاب، هنا في الآية لا محل لها من الإعراب، والتاء في محل رفع فاعل(٢)، وهذا ما عليه الجمهور.

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٣٥٩ .

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٤٥، ومجالس ثعلب ١ / ٢١٦، والجنى الداني ٩٣.

وممن ذهب إلى أنَّ الكاف حرف خطاب، سيبويه إذ قال:((ومما يدلّك على أنَّه ليس باسمٍ قولُ العرب: أَرَأَيْتَكَ فلاناً ما حالهُ، فالتاءُ، علامة المضمر المخاطب المرفوع، ولو لم تُلحِق الكافَ كنتَ مستغنياً...))(١)، وتابعه الزَّجاج(٢)، والزَّمخشري(٣)، وابن مالك(٤)، وغيرهما(٥) .

وممن ذهب إلى أنَّ التاء حرف خطاب و(الكاف) فاعل، الفرّاء إذ قال:((والمعنى الآخر أن تقول: أرأيتك، وأنت تريد: أخبرني (وتهمزها)، وتنصب التاء منها وتترك الهمز إن شئت، وهو أكثر كلام العرب، وتترك التاء موحّدة مفتوحة للواحد والواحدة والجميع في مؤنّثه ومذكّره، فتقول للمرأة: أرايتك زيداً هل خرج، وللنسوة: أرايتكنّ زيداً ما فعل، وإنَّما تركت العرب التاء واحدة؛ لأنَّهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعاً على نفسها، فاكتفوا بذكرها في الكاف، ووجّهوا التاء إلى المذكّر والتوحيد، إذ لم يكن الفعل واقعاً، وموضع الكاف نصب، وتأويله رفع، كما أنَّك إذا قلت للرجل: دونك زيداً وجدت الكاف في اللفظ خفضاً، وفي المعنى رفعاً))(٦).

قال ثعلب:((وادّعى الفراء أنَّ الكاف قامت مقام التاء في أرأيتك، فلذلك وَحَدّوا التاء وثنوا الكاف وجمعوها ... وقال الكسائي: الكاف موضع نصب، وقال أهل البصرة: الكاف لا موضع لها، إنَّما هي للخطاب. هذا قول أهل العربية أجمعين))(٧). فثعلب يتابع أهل البصرة.

وتابع أبو البقاء العكبري، سيبويه ومن تبعه، راداً بذلك ما قاله الفراء وفصّل القول فيه قائلاً:((فأمَّا التاء فضمير الفاعل ... والكاف حرف للخطاب، وليست اسماً، والدليل على ذلك أنَّها لو كانت اسماً لكانت إمّا مجرورة وهو باطل، إذ لا جارّ

(١) الكتاب ١/ ٣٤٥ .
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٤٦ .
(٣) ينظر: الكشاف ٢ / ٢٢ .
(٤) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٢٤٦ –٢٤٧ .
(٥) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣/ ٧٨، وأنوار التنزيل ١/ ٣٠٠ .
(٦) معاني القرآن للفرَاء ١ / ٣٣٣ .
(٧) مجالس ثعلب ١ / ٢١٦ .

هنا، أو مرفوعة، وهو باطل أيضاً؛ لأمرين أحدهما: أنَّ الكاف ليست من ضمائر المرفوع، والآخر: أنَّه لا رافع لها؛ إذ ليست فاعلاً؛ لأنَّ التاء فاعل ولا يكون لفعل واحد فاعلان، وأمّا أن تكون منصوبة، وذلك باطل من ثلاثة أوجه))[١].

أمّا الكرماني فمما ذكرتُه عنه في صدر هذه المسألة، يتضح أنَّه يعترض على الرأي الكوفي ويصفه بالبعد، فهو ينتصر للبصريين.

وبعد هذا العرض فالّذي يظهر لي في المسألة، هو ما ذهب إليه الكرماني متبعاً مَن سبقه، ومما رجَّح كون (التاء) فاعلاً؛ أنَّه لمَّا كان (الكاف) حرفاً لا محل له من الإعراب، ولم يكن من ضمائر الرفع قط؛ لم يصلح للفاعلية بحال؛ لأنَّ الفاعل يتطلب اسماً له محل من الإعراب، وهو الرفع، وتلك الشروط على ما سبق لم تتوافر في (الكاف)، فهي حرف خطاب، ومن هنا جاز الاستغناء عنه في حين أنَّ تلك الشروط قد توافرت في (التاء)؛ مما جعلها تحظى بإجماع النُّحاة على فاعليتها، فما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية، فالتاء في (أرءيتكم) الواردة في الآية، في محل رفع فاعل و(الكاف)، حرف خطاب لا محل له من الإعراب، وهذا قول جمهور البصريين، والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٤٢ .

ثانياً: زيادة مِن في الإثبات

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ الأنعام:٣٤،((فاعل (جاء) مضمر فيه، وهو يعود إلى النبأ، وإن لم يتقدم ذكره؛ لأنَّ قوله:(مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ) يدل عليه. الغريب: فاعله مصدر جاء، أي مجيء (مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ)، ولا يجوز أن يكون التقدير نبأ (مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ)، فحذف؛ لأنَّ الفاعل لا يحذف، ولا يجوز أن يكون (مِن) زيادة، لأنَّها لا تزاد في الإثبات، وأجاز الأخفش زيادته في الإثبات قياسا على النفي))[١].

أوردَ الكرمانيُّ أربعة أعاريب في الآية السابقة الأول: إنَّ فاعل (جاء) ضمير مستتر يعود إلى النَّبأ، وإن لم يتقدم ذكره لدلالة قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ عليه. الثاني: أن يكون فاعل جاء مصدراً وقدَّره بـ (مجيء)، وسكت عن هذا الإعراب الثالث: أن يكون الفاعل محذوفاً تقديره (نبأ) وضعّف هذا الإعراب معللاً أنَّ الفاعل لا يحذف. الرابع: أن يكون الفاعل (نبأ)، المذكور وتكون (من) زائدة ومنع هذا الوجه؛ لأنَّ من لا تزاد في الإثبات، ثمَّ نسب جواز زيادتها في الإثبات للأخفش .

وزيادة (من) من المسائل المختلف فيها بين النُّحاة، وتعددت آراءهم فيها على النحو الآتي:

ذهب سيبويه[٢]، وابن السَّراج[٣]، وأبو سعيد السِّيرافي[٤]، وابن يعيش[٥]، والمالقي[٦]، إلى أنَّها لا تزاد إلا بثلاثة شروط:

١ – أن يتقدمها نفي أو شبهه .   ٢ – أن يكون مجرورها نكرة .

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٣٥٧ – ٣٥٨ .

(٢) ينظر: الكتاب ٢ / ١٣٠ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١ / ٤١٠ .

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣١٠ .

(٥) ينظر: شرح المفصّل ٨ / ١٣ .

(٦) ينظر: رصف المباني ٣٩١ .

٣ – أن يكون مجرورها فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ[١] .

ونسب هذا الرأي إلى جمهور البصريين[٢]، وأخذ به من المحدثين عبَّاس حسن[٣]، وقد استشهدوا بقوله تعالى: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾ الملك:٣، فمن زائدة؛ لتوافر الشروط المذكورة، والتقدير: ما ترى في خلق الرحمن تفاوتاً، ومع زيادتها هنا تفيد التَّنصيص على العموم، وفي مثل: (ما جاءني من أحد)، قالوا إنَّها زائدة، والتقدير (ما جاء أحد) وهي مع زيادتها تفيد توكيد العموم[٤].

وذهب الكسائي[٥]، والأخفش[٦]، إلى جواز زيادتها مطلقاً مستدلين بالسَّماع؛ فمن فمن القرآن استدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾الكهف:٣١، وغيرها من الآيات[٧]، ومن الشعر استدلوا بقول عمر بن أبي ربيعة[٨]:

وينمي لها حُبُّها عِندنا　　　فما قال مِن كاشحٍ لمْ يضر

---

(١) هناك مَن لا يرى هذا الشرط، وأوصل الدكتور عبد الفتاح الحمُّوز، المواطن التي تزاد فيها إلى عشرة مواطن في كتابه التأويل النحوي في القرآن ٢ / ١٢٩٢ وما بعدها .

(٢) ينظر: ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٧٢٣ .

(٣) ينظر: النَّحو الوافي ٢ / ٤٦١ .

(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٢٤ .

(٥) ينظر: الجنى الداني ٣١٨ .

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٩٨-٩٩ ، وأثر مصنفات ابن مالك النحوية في مغني اللبيب ١٠٢ (رسالة ماجستير) .

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ١٣٨ .

(٨) ينظر: شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ٩٩ .

فـ(من) في قوله (من كاشح) زائدة، والتقدير فما قال كاشح، وغيرها من الشواهد التي تدل على زيادة (من)[١]، ووافق أصحاب هذا الرأي أبو علي الفارسي[٢]، وأخذ به ابن مالك[٣] .

وردَّ جمهور البصريين أدلة المجيزين مطلقاً، على النحو الآتي:

أمَّا قوله تعالى:﴿ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾، فقالوا لا شاهد فيه على زيادة (من)؛ لأنَّ التقدير: ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين فحذف الموصوف[٤]، أو يكون فاعل (جاء) ضميراً تقديره: (هو) عائد للقرآن، وقوله:(من نَّبإى) حال[٥]، وأمَّا بقية الآيات فـ(من) فيها للتبعيض، وليست زائدة[٦]، وأمَّا قول العرب:(قد كان من مطر) فمردود من وجهين:الأول: أنَّه على الحكاية؛ كأنَّ سائلاً يسأل: هل كان من مطر؟ فأُجيب كان من مطر. الثاني: أن يكون التقدير: قد كان شيء من مطر فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وهكذا تأولوا بقية الشواهد.

أمّا الكرماني فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة، فنجده يتابع الجمهور، من أنَّ مِن لا تزاد في الإثبات .

والَّذي يتضح لي جواز زيادتها في الإثبات، خلافاً للجمهور، والكرماني وذلك لما يأتي:

١ – ما جاء من شواهد قرآنية، وأحاديث، ومن منظوم العرب، ومنثورهم.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ١٣٩.

(٢) ينظر: المسائل المشكلة ٢٤٢ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ١٣٨ .

(٤) ينظر: همع الهوامع ٢ / ٤٦٥ .

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٦٩ .

(٦) ينظر: الدُّر المصون ١ / ٤٥٨ .

٢ – إنَّ بعض الشواهد لا تحتمل التأويل كقوله تعالى:﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ ﴾ النور:٣٠، فلا يكون الغضُّ للبصر إلا كاملاً[١]، وعدم التأويل أولى من التأويل إذا استقام الكلام، والله تعالى أعلم .

ثالثاً: مجيء أو للإضراب

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ الصافات:١٤٧ ((قوله:﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ، لا يجوز أنْ يكون (أو يزيدون) عطفاً على قوله (مائة ألف)؛ لأنَّه فعل والتقدير إلى مائة ألف أو جماعة يزيدون على مائة ألف، والمعنى: لو رآهم واحد منكم لقال: مائة ألف أو يزيدون و(أو) للإبهام في حق المخاطبين، وقول من قال: بل يزيدون ضعيف))[٢] .

يتبين لنا أن الكرماني يقدر اسماً موصوفاً (جماعة)، صفته الجملة الفعلية (يزيدون)، ليتسنى عطفه على (مائة ألف)، إذ إنَّ الفعل لا يعطف على الاسم، ثمَّ تعرض لحرف العطف (أو)، فجعله للإبهام في حق المخاطبن، وأنَّه يفيد الشك من الرائي، وضعَّف قولَ مَن يذهب إنَّه بمعنى (بل).

ومجيء (أو) بمعنى (بل)، من المسائل المختلف فيها بين النُّحاة، وقد أفرد أبو البركات الأنباري مسألة في الإنصاف لذلك[٣]، وكذا فعل الزَّبيدي في ائتلاف النصرة[٤]، وكان خلافهم على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل ٦٦، (رسالة ماجستير).

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ٩٨٥ .

(٣) ينظر: الإنصاف ٢ / ١٦ – ٢٠ .

(٤) ينظر: إئتلاف النصرة ٧٥–١٤٨، والخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن ٢٣٧ (اطروحة (اطروحة دكتوراه).

ذهب سيبويه[١] إلى أنّ (أو) تأتي بمعنى (بل) بشرطين: الأول: أن تقع بعد نفي أو نهي. الثاني: أن يكرَّر العامل نحو: ما قام زيد أو ما قام عمرو أي بل ما قام عمرو، ولا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً أي: بل لا تضرب عمراً .

وذهب الكوفيون[٢]، إلى أنَّ (أو) تأتي للإضراب بمعنى (بل) مطلقاً، قال الفرَّاء: ((كقولك في الكلام: اذهب إلى فلان أو دع ذلك فلا تبرح اليوم، فقد دلَّك هذا على أنَّ الرجل قد رجع عن أمره الأول، وجعل (أو) في معنى (بل)))[٣].

وقال في حديثه عن قوله تعالى:﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾، ((أو هاهنا في معنى بل))[٤]، ويبدو أنَّ الَّذي دعاه إلى هذا القول أنَّ من معاني (أو) الدلالة على الشك[٥]، ووافقهم فيما ذهبوا إليه ابن برهان[٦]، والأعلم الشنتمري[٧]، وابن مالك[٨]، والرضي[٩]، والزُّبيدي[١٠] .

واستدل أصحاب هذا المذهب بالآية السابقة، قال الرضي:((وإنَّما جاز الإضراب ببل في كلامه تعالى؛ لأنَّه أخبر عنهم بأنَّهم مائة ألف بناءاً على ما يحزر النَّاس من غير تعمق مع كونه تعالى عالماً بعددهم وأنهم يزيدون، ثمَّ أخذ تعالى في التحقيق

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٨٨ .
(٢) ينظر: الإنصاف ٢ / ١٦ ، والجنى الداني ٢٢٩ .
(٣) معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٧٢ .
(٤) المصدر نفسه ٢ / ٣٩٣ .
(٥) ينظر: شرح المفصل ٨ / ٩٩ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٠٨ .
(٦) ينظر: رأيهُ في شرح التسهيل ٣ / ٣٦٣ .
(٧) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨٠٩ .
(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٣٥٧ – ٣٦٣ .
(٩) ينظر: شرح الكافية ٤ / ٣٩٦ .
(١٠) ينظر: إئتلاف النصرة ١٤٩ .

فأضرب عمَّا يغلط فيه غيره بناءاً منهم على ظاهر الحزر، أي يحزرهم النَّاس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك))(١) .

واستدلّوا بقراءة أبي السَّمَّال:﴿ أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ عَهۡدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنۡهُمۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ البقرة:١٠٠، بتسكين الواو في (أو) فقالوا: إنَّ الواو ليست العاطفة المفتوحة التي بعد همزة الاستفهام فسكنت، لأنَّها لا تسكن في هذا الموضع ثمَّ إنَّ الفتح لا يسكن استخفافاً، وإنَّما ذلك في الضم والكسر، فلم يكُ بدٌّ من كونها حرفاً واحداً، إلا أنَّ معناها معنى (بل) للترك والتحول(٢) .

واستدلوا بقول ذي الرِّمة(٣) :

بَدَتْ مِثْلَ قَرنِ الشَّمسِ في رَوْنق الضُّحى وَصورتِها أوْ أنتِ في العَينِ أَملَحُ

أراد (بل أنتِ)، وبقول جرير(٤):

ماذا تَرى في عيالٍ قد بَرِمتُ بهمْ لمْ أُ حْصِ عِدَّتَهُم إلّا بِعدَّادِ

كانوا ثمانينَ أوْ زادُوا ثمانيةً لولا رَجاؤك قدْ قتّلتُ أوْلادِي

أي : (بل زادوا ثمانيةً) .

وذهب البصريون(٥)، إلّا سيبويه إلى أنَّ (أو) لا تكون بمعنى (بل) في أي حال

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٤٣ .
(٢) ينظر: المحتسب ١ /٩٩ ، وقراءة أبي السمَّال العَدَوي دراسة نحوية ولغوية ٥٧- ٥٨ (رسالة ماجستير).
(٣) لم أجده في ديوانه، ووجدته في معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٧٢ ، والخصائص ٢/ ٤٥٨ .
(٤) ينظر: شرح ديوان جرير ١٥٦ .
(٥) ينظر: الإنصاف ٢ / ١٦ وإئتلاف النصرة ٧٥ – ١٤٩ .

من الأحوال، وعلى رأسهم المبرد[١]، والأخفش[٢] والزجاج[٣]، وتابعهم الكرماني وأخذ به ابن الشجري[٤] .

واحتجوا بأن قالوا:((الأصل في (أو) أن تكون لأحد شيئين على الإبهام و(بل) معناها الإضراب، وهو مخالف لمعنى (أو) والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل وجب عليه إقامة الدليل، ولا دليل للكوفيين على صحة ما ادعوه))[٥] .

وارتضى المذهبين ابنُ جنِّي، إلا أنّه يبدو أميل إلى المذهب البصري المانع وقوع (أو) بمعنى (بل)، فقد خرَّج قراءة أبي السَّمَّال على أنَّ (أو) بمعنى (بل)، وتعرَّض لقول الفرَّاء القائل بذلك في بيت ذي الرِّمة، وفي آية الصافات، ثمَّ ختم بقوله: ((وإن كان مذهبنا نحن في هذا غير هذا، فإنَّ هذا الطريق مذهوب فيه على هذا الوجه))[٦] .

أمَّا في الخصائص فهو يرى أنَّ (أو) باقية على أصل وضعها، ولا تأتي بمعنى (بل) وذكر رأي الفراء القائل مجيئها بمعنى (بل)[٧] .

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٠٤ .
(٢) ينظر: رأيه في فتح القدير ٤/ ٤٨٥ .
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤ /٣١٤ .
(٤) ينظر: الأمالي ابن الشجرية ٣/ ٧٧ .
(٥) الإنصاف ٢ / ١٨ .
(٦) المحتسب ١ / ١٠٠ .
(٧) ينظر: الخصائص ٢ / ٤٥٧ .

أمّا الكرماني فأنَّه موافق للبصريين المانعين مجيء (أو) بمعنى (بل)، واتضح ذلك من: توجيه الآية التوجيه الذي وجدها به إذ جعل (أو) تفيد الشك من الرائي، وأنَّها لإبهام المخاطبين، وتضعيف رأي من قال إنَّ (أو) في الآية بمعنى (بل)، واتضح أنَّه رأي الكوفيين .

والّذي يبدو لي في هذه المسألة هو عدم مجيء (أو) بمعنى (بل)، وفاقاً لما ذهب البصريون والشيخ الكرماني إليه؛ وذلك لأنَّ الإضراب ليس واضحاً في شواهد الكوفيين وضوحاً كبيراً، ولأنَّ المنع فيه تمسكٌ بأصل وضع الحرف[١]، والله أعلم بالصواب.

---

(١) ينظر: المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل ٣٩-٤٤، (رسالة ماجستير).

رابعاً: مجيء إنْ الشرطية بمعنى إذ

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ الزخرف:٥((بالكسر شرط بمعنى المستقبل، وبالفتح ماضي علة، أي: لأن كنتم، العجيب:(إنْ) بمعنى (إذ) وهو بعيد))[١]، وقال في تفسير قوله تعالى:﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ الفتح:٢٧، ((قوله :﴿ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ بتخفيف لا تعليق... قيل: هذا يجري مجرى تسبيح، وليس باستثناء. العجيب:(إنْ) بمعنى (إذ) وهو بعيد))[٢].

نصَّ الكرماني على أنّ مجيء (إنْ) بمعنى (إذ) بعيد، ونعته بأنَّه بعيد، وهذه المسألة موضع خلاف بين النُّحاة وذلك على النحو الآتي:

ذهب الكوفيون[٣]، إلى جواز مجيء (إنْ) الشرطية بمعنى (إذ)، ووافقهم أبو عبيدة[٤]، وابن فارس[٥]، وقد احتج أصحاب هذا المذهب بالأدلة السماعية الآتية[٦]:

من القرآن الكريم احتجوا بالآيات الآتية: قوله تعالى:﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ البقرة:٢٣ ف (إنْ) في الآية بمعنى (إذ)؛ لأنَّ (إنْ) تفيد الشك بخلاف (إذ)، ولا شك في ارتيابهم هنا، وقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ البقرة: ٢٧٨، فـ(إنْ) بمعنى (إذ)؛

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢/ ١٠٥٩ .
(٢) المصدر نفسه٢/ ١١١٦ ، وينظر ٢ / ١٣٠٧ .
(٣) ينظر: الإنصاف ٢ / ١٤٧ .
(٤) ينظر: رأيه في فتح القدير ٥/ ٧٩ .
(٥) ينظر: الصاحبي ١٧٧ .
(٦) ينظر: الإنصاف ٢/ ١٤٨ .

لأنَّه لا شك في إيمانهم بدليل خطابه – عز وجل – لهم في بداية الآية بقوله :
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾

من الحديث قوله:– صلى اللّه عليه وسلم –((السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء اللّه بكم لاحقون))[١]، فـ(إنْ) بمعنى (إذ)؛ لأنَّه لاشك في اللحوق بأهل القبور .

من الشعر استدلوا بقول الفرزدق[٢] :

أتَغْضبُ إنْ أُذْنَا قُتَيبةَ جُزَّتا جِهاراً ولمْ تَغضبْ لِقتلِ ابنِ خازِمِ

فـ (إنْ) في البيتين بمعنى (إذ) وليست شرطية؛ لأنَّ الشرط مستقبل، وما في البيتين قد مضى.

وذهب البصريون[٣]، إلى منع مجيء (إنْ) بمعنى (إذ)، ووافقهم أبو جعفر النَّحاس[٤]، وأبو حيَّان[٥].

واستدل أصحاب هذا المذهب بالقياس إذ قالوا:((إن الأصل في (إنْ) أن تكون شرطاً، والأصل في (إذ) أنْ تكون ظرفاً، وإنَّ الأصل في كل حرف أن يكون لمَا وضع له، والتمسك بهذا الأصل تمسك باستحصاب الحال واستحصاب الحال حجة ومن عدل عنه وجب عليه إقامة الدليل ولا دليل للكوفيين لما ذهبوا إليه))[٦] .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ٣/ ١٤٨.
(٢) ديوان الفرزق : ٨٩٥ .
(٣) ينظر: الإنصاف ٢ / ١٤٧ – ١٤٨.
(٤) ينظر: إعراب القرآن ٨٦١ .
(٥) ينظر: البحر المحيط ١ / ٢٤٢ .
(٦) الإنصاف ٢/ ١٤٧ –١٤٨.

وقد ردَّ هؤلاء أدلة الكوفيين فقالوا: أمَّا قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ البقرة:٢٣، فلا شاهد فيه؛ لأنَّه وإن لم يكن ثمة شك في الآية إلا أنّ العرب قد تستخدم (إنْ) في المواضع التي لاشك فيها جرياً على عادتهم في إخراج كلامهم مخرج الشك وإن لم يكن فيه شك(١).

وأمَّا الكرماني فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة، يتضح أنه يعترض على الرأي الكوفي ويصفه بالبعد، فهو ينتصر للبصريين .

والّذي يبدو لي في المسألة هو ما ذهب البصريون إليه ومن وافقهم كشيخنا الكرماني من منع مجيء (إنْ) الشرطية بمعنى (إذ)؛ وذلك لتمسكهم بأصل وضع الحرف، ولأنَّ ردودهم على شواهد الكوفيين كانت مرتضاة(٢) .

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢/ ١٤٩ .

(٢) ينظر: المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل ٣٠، (رسالة ماجستير).

خامساً: معنى إنْ واللام بعدها

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ البقرة: ١٤٣،(((إِنْ) هي المخففة من الثقيلة، ويلزمها لام للفرق بينها وبين النافية والشرطية، ومن جعل (إِنْ) نفيا و(اللام) بمعنى (إلّا) فقوله مزيف بعيد؛ لأنَّه لم يأتِ في كلام العرب (لام) بمعنى (إلّا) فيجري هذا عليه))[١].

وقال في تفسير قوله تعالى:﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ الإسراء:٧٣، وقوله تعالى:﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ ﴾ الإسراء:٧٦، تقديره: وإنَّه محذوف (الهاء) وخفف (إنَّ)، وأدخل اللام فرقاً بينه، وهو مخفف من المثقَّل، وبينه وهو للنفي وغيره))[٢].

بيَّن الكرماني إنَّ (إنْ) في الآيات السابقة هي مخففة من الثقيلة، وأنَّ اللام التي تلتها هي لام فارقة بين (إنْ) المخففة من الثقيلة وبين (إنْ) النافية والشرطية، وردَّ قول من يرى أنَّها نافية وأنَّ اللام بعدها بمعنى إلّا، ومعنى (إنْ) واللام التي تليها في الآيات السابقة مختلف فيها بين النُّحاة على أقوال.

ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) إذا تلتها اللام، فإنها تكون نافية بمعنى (ما) وتكون اللام بمعنى (إلّا)، فقولك مثلاً: (إنْ زيدٌ لمنطلق) أي ما زيد منطلق[٣]، قال الفرَّاء:((معنى وإنْ ضربت لزيداً كمعنى قولك: ما ضربت إلّا زيد))[٤]، وتابع الكوفيين، مكي القيسي، إذ قال في تفسير قوله تعالى:﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ ،((و

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/١٨٣
(٢) المصدر نفسه ١/ ٦٣٧ .
(٣) ينظر: الأصول في النحو ١/٢٦٠ ، وشرح التسهيل ٢/٣٤-٣٥ .
(٤) معاني القران للفراء ٢/ ٣٩٥ .

(إن) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلّا)))[١]، أمَّا الكسائي فقد فصّل القول في هذه المسألة، ورأى أنَّ (إنْ) إذا جاءت مع الأسماء والصفات نحو :(إنْ زيدٌ لمنطلق)، كانت مخففة من الثقيلة، وإذا جاءت مع الأفعال نحو:(إنْ عمرو ليكتب)، كانت بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)[٢]، ولم يكن لدى الكوفيين دليل على ما ذهبوا إليه إلا المعنى[٣]؛ فمعنى قوله تعالى:﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ﴾، وما كادوا إلا يستفزونك[٤].

وذهب سيبويه[٥]، والمبرد[٦]، والزجاج[٧]، وابن السراج[٨]، وأبو علي الفارسي[٩]، الفارسي[٩]، إلى أنَّ (إنْ) هي المخففة من الثقيلة واللام بعدها فارقة بينها وهي مخففة مخففة وبين النافية والشرطية. ووافقهم فيما ذهبوا إليه، الجرجاني[١٠]، وابن الشجري[١١]، وأبو البركات الأنباري[١٢]،وابن يعيش[١٣]، وابن مالك[١٤] وغيرهم[١٥].

(١) مشكل إعراب القران ١١٣/١ .
(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٦٠ .
(٣) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٧٢
(٤) ينظر:الإنصاف ٢ /١٥٥ .
(٥) ينظر: الكتاب ٢/ ١٣٩ .
(٦) ينظر: المقتضب ٣٦٣/٢ .
(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٢٠/١ .
(٨) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٦٠ .
(٩) ينظر: المسائل المشكلة ١٧٧ .
(١٠) ينظر: المقتصد ٤٩٠/١ .
(١١) ينظر: الأمالي الشجرية ٣/ ١٤٧ .
(١٢) ينظر: التبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٢٦ .
(١٣) ينظر: شرح المفصل ٨ /٧٢ ، ٢٧/٩ .
(١٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤ .
(١٥) ينظر: المقرب ١١١/١ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٧٢ .

قال سيبويه:((واعلم أنهم يقولون: إن زيدٌ لذاهب، وإنْ عمروٌ لخيرٌ منك، لمَّا خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها))(١).

واستدل أصحاب هذا المذهب بالقياس؛ إذ قالوا: كل ما قلناه له نظير في العربية، فتخفيف (إنَّ) يناظره تخفيف (أنَّ) و(لكن)، ثمّ إنَّ تخفيفها من المجمع عليه وإنْ اختُلِفَ في عملها، وأمَّا كون اللام للتأكيد فهو مما لا ينكر لكثرته فحكمنا على اللام بما له نظير في كلام العرب.

وقد ردَّ البصريون قول الكوفيين بأنَّ اللام في نحو (لكبيرةً) و(ليستفزونك) و(ليزلقونك) بمنزلة (إلّا) بأنَّه فاسد من وجهين:الأول: إنَّه لو جاز استعمال اللام بمعنى (إلّا) لجاز نحو(جاءني القومُ لزيداً) بمعنى إلّا زيداً(٢). الثاني: إنَّ اللام لو كانت بمعنى (إلّا) مع (إنْ) لكان استعمالها بعد غير (إنْ) من حروف النفي أولى.

واختلف أصحاب هذا المذهب في هذه اللام؛ فذهب سيبويه(٣)، والأخفشان(٤)، الأوسط، والصغير، وابن عصفور(٥)، وابن مالك(٦)، أن هذه اللام لام الابتداء التي كانت مع المثقلة(٧) .

وأجاب الأولون (سيبويه ومن تبعه):((بأنَّ ذلك كله إنّما جاز تبعاً وتسمّحاً على خلاف الأصل لضرورة الفرق ، فإنها تبيح أكثر من ذلك))(٨) . وهذا الخلاف في

---

(١) الكتاب ٢/ ١٣٩ .

(٢) ينظر: الإنصاف٢/١٦٥ – ١٥٧ .

(٣) ينظر: الكتاب ٢ / ١٣٩.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٧١ .

(٥) ينظر: المقرب ١/ ١١١ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٦ .

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٢ .

(٨) همع الهوامع ١/ ٥١٢ .

ظاهره يبدو خلافاً صورياً، إلا أنَّ ثمرته، تظهر عند دخول (علم) وأخواتها، فإن كانت اللام للفرق لم تعلق الفعل، ووجب حينئذٍ فتح همزة (إنْ)، وإن كانت لام الابتداء، علَّقته ووجب الكسر في همزة (إنْ)(١) .

أمَّا الكرماني فمما نقلته عنه في صدر هذه المسألة نرى أنَّه ينحو منحى البصريين فيها، وذلك واضحٌ من تصريحه بأنّ (إنْ) هي المخففة من الثقيلة وأنَّ اللام بعدها لازمة للفرق بينها وبين الشرطية والنافية، ولم يكتفِ بذلك بل تعرَّض لقول الكوفيين – ولو لم ينسبه إليهم – وجعله مزيفاً وبعيداً مستخدماً في ذلك دليلاً قياسياً، وهو أنّه لا يوجد في العربية لام بمعنى (إلّا) فيحمل هذا عليه(٢) .

أمّا الشق الآخر من المسألة، وهو خلاف البصريين في اللام هل هي لام الابتداء أم لام أخرى ، فلم يتعرض لها الكرماني

والذي يبدو لي في هذه المسألة هو أنَّ (إنْ) في الأمثلة السابقة هي المخففة من الثقيلة، وأن اللام بعدها فارقةٌ بين (إنْ) المخففة وبين الشرطية والنافية، تبعاً لما ذهب إليه البصريون والكرماني؛ وذلك لقوة أدلة البصريين من أنَّه لا يوجد في العربية (لام) بمعنى (إلّا) حتى يحمل هذا ويُقاس عليه، وكذلك ما بينه ابن مالك من أنَّه لو جاز هذا القول مع (إنْ) لكان أكثر جوازاً مع غيرها من حروف النفي التي هي أنصُّ على النفي منها مثل: (لم) و (لن)(٣)، والله أعلم .

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٢ .

(٢) ينظر: غرائب التفسير ١/ ١٨٣ .

(٣) ينظر: المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل٣١-٣٨،(رسالة ماجستير).

سادساً: ما بمعنى لمْ

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ حِكۡمَةُۢ بَٰلِغَةٞۖ فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ ﴾القمر:٥ (فَمَا تُغْنِ) (((مَا) نفي ومفعول تغني محذوف، وقيل استفهام وهو مفعول تغني. العجيب:(مَا) بمعنى(لم)، ولهذا حذف الياء من (تغني)، وهذا خطأ من قائله))[1].

قال الفرَّاء:((إن شئت جعلت (ما) جحداً تريد: ليست تغني عنهم النذر، وإن شئت جعلتها في موضع أيّ كأنك قلت: فأيّ شيء تغنى النذر))[2]، ف(ما) على رأي الفرّاء تكون نافية، أو تكون استفهامية بمعنى أيُّ شيء تغني النُّذر؟

قال النّحاس:((وزعم قومٌ أنَّ الياء حذفت من (تغنِ) في السواد؛ لأنّ (ما) بمنزلة (لم)، قال أبو جعفر: وهذا خطأ قبيح؛ لأنَّ (ما) ليست من حروف الجزم، وهي تقع على الأسماء والأفعال، فمحال أن تجزم ومعناها أيضاً مختلف؛ لأنَّ (لم) تجعل المستقبل ماضياً و (ما) تنفي الحال، فأمّا حذف الياء من (تغنِ) في السواد فإنه على اللفظ في الإدراج ومثله ﴿ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ ﴾ القمر:٦، تكتب بغير واو على اللفظ في الإدراج، فأمّا الداعي إذا حذفت منه الياء فالقول فيه إنّه مبني على نكرته))[3] .

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ١١٦٢ .

(٢) معاني القرآن للفرّاء ٣ / ١٠٥، وينظر معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٨٥ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٩٠١ .

ونقل مكي القيسي هذا الرأي، وأخذ به من غير أنْ يَنْسبهُ إلى أحدٍ[١]، ونسبه السّمين الحلبي إلى مكي القيسي[٢]، ولم أعثر على صاحب هذا الرأي في الكتب النحوية المتيسرة لدينا.

سابعاً: إذا الفجائية بين الظرفية والحرفية

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ فَإِذَا هِىَ ثُعۡبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ ﴿ فَإِذَا هِىَ بَيۡضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ ﴾ الأعراف:١٠٧–١٠٨، ((إذَا هذه يسميها النحويون: إذا المفاجأة، تقول: خرجت فإذا زيد قائم، وذهب المبرد: إلى أنَّه ظرف مكان، وذهب علي بن سليمان: إلى أنَّ التقدير: فإذا حدوث زيد قائم، قال: وهو ظرف زمان، كما كان، ومثله، الليلةَ الهلال، أي حدوث الهلال، وظروف الزمان تقع أخباراً عن المصادر. الغريب: ذهب بعضهم إلى أنَّ إذَا المفاجأة حرف، وإنَّما حمله على هذا أنَّه رأى المبتدأ والخبر بعده ثابتين، وهذا وهمٌ منه؛ لأنَّ ذلك محمول على أنَّه معمول الخبر))[٣]، وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هُمۡ فَرِيقَانِ يَخۡتَصِمُونَ ﴾ النَّمل:٤٥،((وإذا هاهنا للمفاجأة، وهو ظرف مكان، وهم مبتدأ فريقان خبره، وإذا محله رفع خبر آخر، كما تقول: في الدَّار زيد قائم))[٤] .

بين الكرماني في ما مرّ من كلامه آنفاً أنَّ إذا الفجائية تأتي:

١– ظرف مكان وهو مذهب المبرد .

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢ / ٣٣٦ .

(٢) ينظر: الدّر المصون ١٠/ ١٢٣ .

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٤١٥ .

(٤) المصدر نفسه ٢ / ٨٥٣ .

٢- ظرف زمان وهو مذهب على بن سليمان الأخفش الصغير. وتعرَّض لمن قال بحرفيتها بالتخطئة، واصفاً رأيه وتعليله بالوهم، وهناك ثلاثة مذاهب للنُّحاة في (إذا) الفجائية .

المذهب الأول: أنَّها ظرف مكان قال به المبرِّد[١]، والسيرافي[٢]، وأبو علي الفارسي[٣]، وابن جنِّي[٤]، وأخذ به ابن الشجري[٥]، وابن يعيش[٦]، واستدلوا على قولهم هذا بوقوعها خبراً عن الجثة، في نحو خرجت فإذا زيدٌ[٧]، وقد اختاره أبو حيَّان حيَّان إذ قال:((والصحيح الَّذي عليه شيوخنا أنَّها ظرف مكان، كما قال المبرِّد، وهو المنسوب إلى سيبويه، وقوله من حيث كانت خبراً عن جثة ليست في هذا المكان خبراً عن جثة بل خبر هي قوله: (ثُعْبَانٌ)))[٨].

وكلام سيبويه يدلُّ على أنَّها ظرف زمان وليس ظرف مكان إذ قال:((وأمَّا إذا فلِما يستقبل من الدَّهر، وفيها مجازاةٌ وهي ظرف، وتكون للشيء تُوافقه في حالٍ أنت فيها وذلك قولك: مررت فإذا زيدٌ قائمٌ))[٩].

---

(١) ينظر: المقتضب ٢ / ٥٧ – ٥٨ ، ٣ / ١٧٨ .
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٢١٣ .
(٣) ينظر: المسائل العسكرية ٨٦ .
(٤) ينظر: الجنى الداني ٣٧٥ .
(٥) ينظر: الأمالي لابن الشجري ١ / ٣٤٩ .
(٦) شرح المفصل ٤ / ٩٨ .
(٧) ينظر: الجنى الداني ٣٧٤ – ٣٧٥ .
(٨) البحر المحيط ٤/ ٣٥٨ .
(٩) الكتاب ٤ / ٢٣٢ .

المذهب الثاني: أنّها ظرف زمان، وذهب إليه سيبويه، والزَّجاج[١]، والأخفش الصغير وأبو علي الشلوبين وابن طاهر وابن خروف[٢]، واستدلوا بأنَّ القول بزمانيتها بزمانيتها إبقاء على ما استقرَّ فيها[٣]، وهو ظاهر كلام سيبويه[٤]، وردُّوا قول السَّابقين إنَّها خبر عن الجثة؛ بأنَّه على حذف مضاف نحو: خرجت فإذا زيد أي فإذا حضور زيد[٥].

المذهب الثالث: إنّها حرف، وهو مذهب الكوفيين[٦]، والأخفش[٧]، واختاره ابن مالك[٨]، والمالقي[٩]، وقد دلَّلَ ابن مالك على حرفيتها بثمانية أدلة، ثمَّ قال بأنَّ هذه الأدلة تعيَّن معها حرفية (إذا) الفجائية وانتفاء ظرفيتها[١٠]، هذه هي المذاهب التي ذهب إليها النحاة في حقيقة (إذا) الفجائية، وقد بينت في صدر هذه المسألة أنَّ الكرماني يرى أنَّها ظرف مكان موافقاً بذلك المبرِّد ومَن معه[١١] .

---

(١) ينظر: المصدر نفسه، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ١١٣٠.

(٢) ينظر: آراؤهم في الجنى الداني ٣٧٥ ، وهمع والهوامع ٢ / ١٨٢ .

(٣) ينظر: المساعد ١ / ٥١١ .

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٢ ، وشرح التسهيل ٢ / ٢١٤، والبحر المحيط ٤/ ٣٥٨ .

(٥) ينظر: الجنى الداني ٣٧٥ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه ٣٧٥ ، والمساعد ١ / ٥١٠ .

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٢١٤ ، والجنى الداني ٢ / ٣٧٤ .

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٢١٤ .

(٩) ينظر: رصف المباني ١٥٠ .

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٢١٤ – ٢١٥ .

(١١) ينظر: المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل ٤٥–٤٨، (رسالة ماجستير).

ثامناً: إلا بمعنى الواو

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى :﴿ ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ﴾ النجم:٣٢، قوله: (إِلَّا اللَّمَمَ)، ((استثناء متصل، وهو الصغار من الإثم، وقيل: كل ما دون الوقاع. وقيل: منقطع، وهو المَرُّ على القلب. الغريب:(اللَّمَمَ) النكاح، وقيل: ما لا حدَّ عليه. العجيب:(إلا) بمعنى (الواو) وهو بعيد))[١].

بين الكرماني أنَّ الاستثناء في الآية الكريمة متصل، وذكر رأياً آخر وقال: قيل منقطع ، وكعادته في تفسيره هذا يبين الغريب والعجيب، فذكر أنَّ مجيء (إلا) بمعنى (الواو) عجيب ونعته بأنَّه بعيد، وهذه المسألة موضع خلاف بين النُّحاة على ما سيتبين:

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ /١١٥٧، وينظر: ١/ ١٨٥ وفيها يصف الكرماني رأي رأي أبي عبيدة بالغريب في حالة مجيء ألا بمعنى الواو.

تأتي (إلا) عند سيبويه والجمهور أداة استثناء، ولا تكون بمعنى الواو، وقد ذكرها مع أدوات الاستثناء[١]، ووافق البصريين في مذهبهم أبو حيَّان[٢]، والمرادي[٣]، والمالقي[٤] .

وممن ذهب إلى جواز مجيء (إلا) بمعنى (الواو) الفرَّاء[٥]، وأبو عبيدة[٦].

قال الفرَّاء:((والقول الآخر، أنّ العرب إذا استثنت شيئاً كبيراً مع مثله، أو مع ما هو أكبر منه كان معنى (إلا)، ومعنى (الواو) سواء))[٧].

واستدل أصحاب هذا المذهب بأدلة سماعية؛ فمن القرآن الكريم استدلوا بقوله تعالى:﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ النساء:١٤٨، أي ومن ظلم لا يحب الجهر بالسوء . ومن الشعر استدلوا بقول عمرو بن معد يكرب:

وكلُ أخٍ مُفارقُه أخوهُ   لَعَمر أبيك إلاّ الفرقَدانِ[٨]

أي والفرقدان

وغيرها من الشواهد[٩]، وقد ردَّ البصريون أدلة الكوفيين فقالوا: أمَّا الآية فلا حجة فيها لأنَّ؛ (إلا) فيها بمعنى (لكن)، والاستثناء منقطع، وهو كثير في كلامه – عزَّ وجلَّ – وأمَّا قول الشاعر: فلا حجة فيه؛ لأنَّه إمَّا أن يكون أراد: لكن الفرقدان

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٦٠ .
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٩٧ .
(٣) ينظر: الجنى الداني ٥١٩ .
(٤) ينظر: رصف المباني ١٧٨ .
(٥) معاني القرآن للفرَّاء ٢ / ٢٨ – ٢٨٨ .
(٦) ينظر: مجاز القرآن ١ / ٦٠ .
(٧) معاني القرآن للفرَّاء ٢ / ٢٨، وينظر ٢/ ٢٨٨ ، ١/ ٨٩، وفيها قال ((وهذا صواب في التفسير خطأ في العربية)).
(٨) شعر عمرو بن معد يكرب ١٧٨ .
(٩) ينظر: الإنصاف ١ / ٢٥٠ وما بعدها .

فإنَّهما لا يفترقان، أو تكون (إلا) بمعنى (غير)، والمعنى: كل أخ غير الفرقدين مُفارقُه[١].

أمَّا الكرماني فهو يتفق مع سيبويه ومن وافقه، بعدم مجيء (إلا) بمعنى (الواو)، ونعت الرأي القائل بذلك بأنّه بعيد وفي موضع آخر قال غريب، وخرَّج الآية الكريمة على الاستثناء المتصل وعلى قولٍ آخر منقطع.

والّذي أذهب إليه هو ما قاله جمهور البصريين والكرماني ومن تبعهم، وذلك لما يأتي :

١ – إنَّ اصل وضع (إلا) و (الواو) متناقض؛ فإلا تفيد إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، والواو تفيد إدخاله؛ فمعنى كل حرف مخالف للآخر .

٢ – القول بأنَّ (إلا) بمعنى (لكن) والاستثناء متصل أو منقطع أولى من أنْ نحكم عليها بأنَّها بمعنى حرف يناقضها في أصل الوضع[٢] ، والله تعالى أعلم .

تاسعاً: لمَّا بمعنى إلَّا

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ هود:١١١،((كُلًّا منصوب بأن مخففة ومثقلة، و(لَمَّا) مخفف لامه لخبر إن، و(مَا)

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٢٥٣ .

(٢) ينظر: المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل ٥٣، (رسالة ماجستير). ماجستير).

صلة زيد ليكون حائلا بين اللامين و(لَمَّا) مشدد مشكل. قال الكسائي: لا أعرف له وجهاً، قال أبو علي: لم يبعد الكسائي فيما قال، وقول من قال (لَمَّا) بمعنى (إلا) – بالكسر– كما تقول فعلتَ كذا فاسد؛ لأنَّ (إلَّا) لا تدخل خبر (إن)، لا تقول إن زيداً إلا قائم، وكذلك لمّا لا يجوز أن تقول: إنّ زيداً لَمّا قائم، وقول من قال: أصله (لمن ما) فأدغم وحذف فاسد، وقول من قال: أصله لما مخفف فشدد أيضا فاسد. قال الشيخ: والوجه أن يجعل مصدراً من قوله:(أَكْلًّا لَمًّا) على وزن فَعْلَى، أو يجعل لما بالتنوين ثم أجري الوصل مجرى الوقف، وقد قرئ (كُلًّا لَمًّا)– بالتنوين– في الشواذ))[١].

بيَّن الكرماني فيما سبق أنَّ (لمَّا) لا تكون بمعنى (إلا)، ووصف القول القائل بهذا بأنَّه فاسد، وعلل ذلك بعدم دخول (إلا) على خبر إنَّ نحو: إن زيداً إلا قائم أو لمّا قائم فهذا ممتنع عنده، ونعت مَن قال: أنّ (لمّا) أصلها (لمن ما) فأُدغم وحذف بأنّه فاسد، وكذلك مَن قال: أصله (لما) مخفف فشدد وصفه بأنّه فاسد وسكت عن بيان أصلها، ثمّ بين بعض القراءات بقول شيخه، وتعددت آراء النحاة في هذه المسألة على النحو الآتي:

أولاً: منهم مَن أجاز مجيء (لمّا) بمعنى (إلا) مع القسم والنّفي، قال سيبويه:((وسألت الخليل عن قولهم: أقسمْتُ عليك إلاّ فَعَلْتَ، ولمّا فعلتَ لم جازَ هذا في هذا الموضع، وإنَّما أقسمت هاهنا كقولك: واللهِ، فقال: وجه الكلام لتفعلنَّ هاهنا، ولكنَّهم إنَّما أجازوا هذا؛ لأنَّهم شبهوهُ بنشدتك الله))[٢]، وتابعه في هذا القول الزجاج أيضاً[٣]، قال الفخر الرازي في كون (لمّا) بمعنى (إلاّ):((معنى مناسب وهو أنّ (لمّا) كأنَّها حرفا نفي وهما:(لم) و(ما) فتأكّدَ للنفي))[٤]، وهذا القول أخذه من قول الفراء

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٥٢١ – ٥٢٢ .

(٢) الكتاب ٣/ ١٠٥ –١٠٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٨٦ .

(٤) التفسير الكبير ٢٦ / ٦٤ – ٦٥ .

في (إلاّ) في الاستثناء، وإنَّها مركبة من (إن) و(لا) إلاّ أنَّ الفرّاء جعل (إنْ) مخففة من الثقيلة، و(ما) زائدة[١]، ومن شواهد مجيء (لمّا) بمعنى (إلا) قوله تعالى:﴿ وَمَامِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ الصافات:١٦٤، في قراءة ابن مسعود – رضي الله عنه – (وإن لمَّا له مقامٌ معلومٌ)[٢]، وقوله تعالى:﴿ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴾ ص:١٤ قرأها ابن مسعود – رضي الله عنه – (إن كلُّهم لمَّا كذّب الرسل)[٣]، فـ(لمّا) في الآيتين بمعنى (إلا) .

ثانياً: أجاز الفرّاء مجيئها بمعنى (إلا) في القسم قال الفراء:((وأمَّا مَن جعل (لمّا) بمنزلةِ (إلا) فإنّه وجهٌ لا نعرفهُ، وقد قالت العرب: (باللهِ لمّا قمتَ عنّا، وإلاَّ قمتَ عنَّا)، فأمّا بالاستثناء فلم يقولوه في شعرٍ ولا غيرِهِ، أَلَا ترى أنَّ ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: (ذهب النّاسُ لمَّا زيداً)))[٤].

ثالثاً: منهم من أنكر مجيء (لمّا) بمعنى (إلا)، أبو عبيد قال: لم نسمع لقول (لمّا) بمعنى (إلا) في كلام العرب[٥].

وقال الفرّاء في تفسير الآية الكريمة:(وَإِنَّ كُلا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) هود:١١١، ((قراءة القرّاء بتشديد (لمّا) وتخفيفها، وتشديد (إنّ) وتخفيفها))[٦]، ثم راح يفصّل القولَ في إعراب الآية على القراءتين، فقال:((فمن قال:((وإنّ كُلاً لَمَا)) جعل (ما) اسماً للناس، كما قال:(فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)النساء:٣، ثمَّ جعل (اللّامَ) التي فيها جواباً

(١) ينظر: معاني القرآن ٢ / ٣٧٧ .
(٢) وردت القراءة في رصف المباني ٣٥٣ وهمع الهوامع ٣ / ٢٩٨.
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٠٠ ومختصر في شواذ القراءات ١٢٩ .
(٤) معاني القرآن ٢ / ٢٨ .
(٥) ينظر: البحر المحيط ٥ / ٢٦٨ والدر المصون ٦ / ٤٠٨ .
(٦) معاني القرآن للفرّاء ٢/ ٢٨-٣٠.

لـ (إنّ)، وجعل (اللّامَ) التي في (لَيُوَفِّيَّهُمْ)، لاماً دخلت على نيَّة يمين فيها: فيما بين ما وصلتها، كما تقول:(هذا مَنْ ليذهَبَنَّ) و(عندي ما لغيْرُهُ خيرٌ منه)، ومثله:(وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ)النساء:٧٢. وأَمَّا مَن شدّد (لمّا) فإنَّه، والله أَعلم، أراد: لَمِنْ ما لَيُوَفِّيَنَّهُم...))[1].

وزعم الكسائي أنَّه لا يعرف (لمّا) بالتشديد[2]، قال الزجاج عن أصل لمّا:((والتشديد فيه قولان، (أَحدهما): عن المازني، زعم المازنيُّ أنّ أَصلها: (لَمَا)، ثم شُدّدت الميم. وهذا القول ليس بشيءٍ أَيضاً، لأنّ الحروف، نحو (رُبَّ) وما أَشبهها، تخفَّف، ولسنا نثقّل ما كان على حرفين، فهذا منتقض. وقال بعضهُم قولاً لا يجوز غيرُه: والله أَعلم: إنّ (لَمَا) في معنى (إلاَّ)، كما تقول: (سألتُك لَم فعلت كذا وكذا، وإلاَّ فعلتَ كذا وكذا)، ومثلُهُ (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) الطارق:٤ معناه: إلاَّ وتأويل (الّلام) مع (إِنِ) الخفيفة، إنّما هو تأويل الجحد والتحقيق، إلاّ أنّ (إنْ) إذا قلت: (إنْ زيداً لعالمٌ) هي (ما)، ولكنّ (الّلام) دخلت عليها لئلاّ يشبه المنفيُّ المثبت، فتكون المشدَّدة، بدخول (الّلام) عليها، بمعنى المخفَّفة إذا دخلت عليها (اللام)))[3].

وبيَّن النحّاس إعراب الآية السابقة، فبدأ بإيراد ما فيها من قراءات، قال: فيها ثماني قراءات[4]، خمس منها موافقة للسواد، وثلاث مخالفةٌ لرسم المصحف، والقراءات الموافقة لرسم المصحف هي:

(القراءة الأولى): بتشديد (إنّ) وتخفيف (لَمَا).

(القراءة الثانية): بتخفيفهما (إنْ) و (لَما).

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨ – ٣٠ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢ / ٣٧٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/٨١– ٨٢.

(٤) ينظر: وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٤، والمحتسب ١/ ٣٢٨ .

(القراءة الثالثة): بتشديدها (إنّ) و (لمّا).

(القراءة الرابعة): بتخفيف (إنْ) وتشديد (لمّا).

(القراءة الخامسة): بتشديد (لمّا) والتنوين (لمًّا)[١].

قال الطبري:((وأصح هذه القراءات مخرجًا على كلام العرب المستفيض فيهم، قراءة من قرأ: (وَإِنَّ) بتشديد نونها، (كُلا لَمَا) بتخفيف (ما) (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ)، بمعنى: وإن كل هؤلاء الذين قصَصنا عليك، يا محمد، قصصهم في هذه السورة، لمن ليوفينهم ربك أعمالهم، بالصالح منها بالجزيل من الثواب، وبالطالح منها بالشديد من العقاب فتكون (ما) بمعنى (مَن) واللام التي فيها جوابًا لـ(إنّ)، واللام في قوله:(ليوفيننم)، لام قسم))[٢].

ثُمَّ شرع النحاس في إعرابها فقال:((القراءةُ الأولى أَبينُها، بِنَصْبِ (كلاًّ) بـ (إنَّ)، (اللاَّم) للتوكيد، و(ما) صلة، والخبر في (لِيُوفينّهم)، والتقدير، وإنَّ كُلاًّ ليُوَفيّنّهمُ. وقراءة نافع على هذا التقدير، إلاّ أنَّه خَفَّف (إنْ)، واعملها عَمَلَ الثقيلة، وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه، وهو عندهما كما يُحذُفُ من الفعل ويُعمل، كما قال :

كأنْ ظبيةٌ تعطُو إلى ناضِرِ السَّلَم[٣]...))[٤].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس ٤٣٤-٤٣٥ .

(٢) جامع البيان ١٥/ ٤٩٨ .

(٣) هذا عجز بيت لابن صريم اليشكري، ينظر الكتاب ١/ ٢٨١، ونسب (لعلياء بن أرقم اليشكري)، وهو شاعر جاهلي، رُويَ له مع النُّعمان خبر، إذ قام بذبح كبش من حمى النعمان، فعفا عنه بقصيدة منها هذا الشاهد. ينظر: تاج العروس ٣٤/ ٢١٤ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤٣٥ .

وقال أَبو جعفر النحاس:((وقال أبو عبيد القاسم بن سلاَّم: الأصل (وإنّ كلاً لَمَّاً لَيُوفينّهّم) بالتنوين، مِن (لَمَمْتُهُ لَمّاً) أي: جمعته، ثم بنى منه (فَعْلى) كما قرئ (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى[(١)]) المؤمنون:٤٤، بغير تنوين، وتنوين...))[(٢)].

وأمّا الكرماني فيما نقلته عنه في صدر هذه المسألة فإنّه يعترض على الرأي القائل بمجيء (لمّا) بمعنى (إلا)، ونعت هذا الرأي بأنّه فاسد فهو يؤيد ما قاله أبو عبيد وبعض كلام الفرَّاء، وردّ على قول الفرَّاء والمازني في أصل (لمّا)، ولم يبين الكرماني أصلها.

والّذي يظهر لي أنَّ القول الأول وهو إثبات مجيئها بمعنى (إلا) هو الأقوى والأرجح في هذه المسألة لورود السماع بذلك من القرآن ومنثور الكلام، والله تعالى أعلم.

---

(١) (تترا): ((قرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو بالتنوين وقرأ الباقون بغير تنوين)) النشر في القراءات العشر ٣٢٨/٢.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس ٤٣٥ .

عاشراً: مهما

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:﴿ وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ الأعراف:١٣٢، قوله:(((مَهْمَا)، اسم تضمن معنى إن الشرطية، ولهذا جزم، والدليل على أنَّه اسم رجوع الضمير إليه في قوله (تَأْتِنَا بِهِ)، وأصله عند النحويين (مَا)، وهو اسم زيد عليه (مَا)، وهو حرف تأكيد، كما زِيْدَ مع إن وغيره من حروف الشرط ، فصار (ما ما) فقلبت الألف همزة، ثم قلبت الهمزة هاء. الغريب: قال الأخفش: أصله (مه) أي كف عمَّا تقول، ثم استأنف فقال: ما تأتنا به فهو وحده للشرط ، كما في قوله: (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ) فاطر:٣٥، (وَمَا يُمْسِكْ) فاطر:٣٥، ويقوِّي هذا ما روي عن الكسائي من الوقف على (مه)، والابتداء بـ(ما تأتنا به) ومن الغريب: ما روي عن الكسائي: أنّه أمالها مهمِي، العجيب: قال بعض الكوفيين:(مهما) حرف بمنزلة (حتى) وليس بمركب))[١].

(مهما) من الأسماء التي تجزم فعلين يسمى أولهما شرطا، وثانيهما جواباً، والمشهور فيها أنَّها اسم[٢]، لا حرف[٣]، ولا ظرف[٤].

أمَّا أصلها فكان محل خلاف بين النحويين، فعلى الرغم من اتفاق أهل البصرة والكوفة على تركيبها، إلا أنَّهم يختلفون في الأصول التي تكونت منها:

---

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٤١٩

(٢) هذا هو مذهب الجمهور ، ينظر: المقتضب ٢ / ٤٦ ، والأصول في النحو ٢ / ١٥٩، والواضح في علم العربية ٩٤، وشرح قطر الندى ٣٧، وأثر مصنفات ابن مالك النحوية مغني في اللبيب ٢٢٥ (رسالة ماجستير) .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٤٨/٢ ، والجنى الداني ٦١٢ .

(٤) هذا ما نص عليه ابن مالك ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٣٨٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٥ – ١٦٢٧ .

أولاً: ذهب الخليل[١]، إلى أنّ (مهما) أصلها (ما) الشرطية ألحقت بها (ما) الزائدة للتوكيد، كما تلحق بسائر أدوات الشرط نحو (متى ما) ، و(أين ما) فصار اللفظ بها (ماما)[٢]، ولكنَّهم أي: العرب استقبحوا توالي لفظين حروفهما واحدة، فأبدلوا من (ألف) (ما) الأولى هاء ليختلف اللفظ فصارت (مهما)[٣]، وقد تبع رأي الخليل قوم من النُّحاة منهم الفراء[٤]، والرماني[٥]، ورجحه الرضي بقوله:((وقول الخليل أقرب قياسا على أخواتها))[٦] .

وتابع الدكتور مهدي المخزومي ما أشار إليه الخليل، في كون (مهما) حرفاً مركباً من (ما) و(ما) ثمّ تلازما في الاستعمال فصارا بمنزلة الكلمة الواحدة؛ إلا أنّه عدّ تعليل الخليل بأنَّ العرب استقبحوا أن يكرروا لفظ (ماما) لا يستند إلى تعليل علمي، وإنَّما يقوم على أساس الحس والذوق اللغويين[٧].

ثانياً: قال سيبويه:((وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضمَّ إليها مَا))[٨]. فسيبويه والكوفيون[٩]، ينهجون في (مهما) نهجاً آخر، إذ جعلوها مركبة من (مه) اسم فعل بمعنى (أكفف) ضمت إليها (ما) الشرطية، فحدث لها بالتركيب حكم لم يكن من قبل، ثم صار معناها (أكفف عن كل شيء ما تفعل أفعل) .

---

(١) ينظر: العين ٣ / ٣٥٨ ، والكتاب ٣ / ٥٩ –٦٠ ، والمقتضب ٤٨/٢ .
(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢٤٦/١ ، وشرح المفصل ٤٢/٧ .
(٣) ينظر: الأصول في النحو ١٥٩/٢ ، وحروف المعاني ٢٠ ، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٣١٢
(٤) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٤٥ ، ولم أجد رأيه في كتابه معاني القرآن.
(٥) ينظر: معاني الحروف ٨٧ ، والرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٢٩٦ .
(٦) شرح الرضي ٤ / ٨٨ .
(٧) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ٢٠٨ .
(٨) الكتاب ٣ / ٦٠ .
(٩) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٧٧/٢ – ٢٧٨ ، وشرح المفصل ٤ / ٨ .

وأود الإشارة هنا إلى أنّ النحويين اختلفوا في نقولهم، فقد نسب الرازي والقرطبي[١]، مذهب الكوفيين إلى الكسائي، والحق أنَّه ليس ثمة نص للكسائي فيما اطلعت عليه من مصادر بصرية، أو كوفية تؤكد ما عزي إليه في هذه المسألة .

وذكر ابن مالك [٢]، والرضي[٣]، وأبو حيان [٤]، أن الزجاج كان يتابع سيبويه فيما فيما قاله، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ الزجاج لم يخرج عن نهج الخليل، فقد أيد وجهة نظره بقوله:((زعم بعض النحويين أن أصل (مهما) (ما ما تأتنا به)، ولكن أبدل من الألف الأولى الهاء ... و(ما) الأولى هي (ما) الجزاء و(ما) الثانية هي التي تزاد تأكيدا للجزاء ... قالوا: وجائز أن تكون (مه) بمعنى (أكفف) كأنَّهم قالوا: والله العالم (أكفف ما تأتنا به من آية) ، والتفسير الأول هو الكلام وعليه استعمال الناس))[٥].

ثالثاً: ركن بعض النحويين إلى القول إنَّ (مهما)، حرف مفرد، أي بسيط وهذا ما يفهم من ظاهر كلام أبي البركات الأنباري، إذ قال بعد عرضه للمذاهب السالفة الذكر:((ولا مانع أن تكون موضوعة على هذا المعنى من غير تركيب))[٦]. وتابعه ابن عصفور[٧]، إذ أبطل دعوى التركيب التي التزمها الخليل، وسيبويه وما ذكره هذان النحويان نجده واضحاً عند أبي حيان، فقد ذكر أنّها حرف بسيط، إذ يقول:((ويختار فيها البساطة))[٨]، وصرح ابن هشام ببساطتها أيضاً، وهذا ما نصّ عليه

---

(١) ينظر: التفسير الكبير ١٤ / ٢١٧ ، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢٦٧ .
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٣٨٨ .
(٣) ينظر: شرح الرضي ٤ / ٨٨ .
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٥٤٧ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٠٨ .
(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٧١ .
(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٩٦ .
(٨) ارتشاف الضرب ٢ / ٥٤٨ .

عندما أوضح رأيه في هذا الباب قائلا:((وهي بسيطة لا مركبة من (مه) و(ما) الشرطية، ولا من (ما) الشرطية وما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعا للتكرار خلافاً لزاعمي ذلك))[١]، وبه قال السيوطي[٢]، ومما يؤيد قول الخليل أنَّه قد استفهم بـ (مهما) كما يستفهم بـ(ما) نحو قول الشاعر[٣]:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهُ   أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِرِبَالِيَهْ

يريد : ما لي اللِّيلة مالي؟ والهاءُ للسَّكت[٤].

أمّا الكرماني فهو موافق للخليل في هذه المسألة مخالف لسيبويه، والكوفيين، ويظهر لي أنَّ الخليل قصد من إبدال الألف هاءاً، هو تحقيق الانسجام في أجزاء الكلمتين كي يسهل نطقهما، ويخفف على اللسان إخراجهما هذا من جهة، ومن جهة أخرى الذي يدل على صحة رأي الخليل أيضاً أنَّ فيه تخلصاً من مشكلات متعددة، منها توالي المثلين في كلمة واحدة، وتتابع الأمثال مكروه في العربية لا يجوز أن يلجأ إليه ما وجد إلى ذلك سبيلا؛ لأنَّه يؤدي إلى الثقل في النطق، ومن ثَمّ كان القلب مانعاً لاجتماع حرفين من جنس واحد، لذا كان القول بالتركيب أظهر من القول بالبساطة[٥]، والله تعالى أعلم.

---

(١) مغني اللبيب ٤٣٦ .

(٢) ينظر: المشكاة الفتحية ١٣٥ .

(٣) ينظر: النوادر في اللغة ٦٢ .

(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٧/ ٤٨٢ .

(٥) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ٢٠٨ .

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذى جعل الحمد فاتحة قرآنه، وخاتمة تصاريفه وأقداره، أحمده – سبحانه وتعالى– على ما أسبغ من النعم، وأصلي، وأسلم على رسوله المصطفى – صلى الله عليه وسلم– المخصوص بجوامع الكلم.

بعد دراسة هذا الموضوع، والتطواف معه فى أمات كتب النحو، والتفسير، والإعراب وغيرها، أسفرت هذه الدراسة بفضل الله تعالى وتوفيقه عن كثير من النتائج، أهمها ما يأتي:

١- كشفُ النقاب عن عالم نحوي مغمورة، وهو الإمام الكرماني، وبيان مذهبه النحوي.

٢- أنَّ وفاة الكرماني لم تكن في حدود (٥٠٠) أو (٥٠٥هـ) مثلما ذكر من ترجم له، إنَّما خلال (٥٣٥هـ) أو بعدها .

٣- بيَّنت أنَّ بعض العلماء قد ضمَّنوا كتبهم نصوصاً للكرماني مثل ابن مالك، وأبي حيان، والسمين الحلبي، وابن هشام، ما يدل على مكانة الكرماني بين العلماء وأهمية كتبه .

٤- بيَّن البحث منهجية الكرماني في عرض الوجوه الإعرابية للآية القرآنية، والآراء التي قيلت فيها ثم يصرح برأيه، وكذلك ذكر التوجيه النحوي للقراءات القرآنية، إذ كان له اهتمام خاص بالقراءات، من خلال استدلاله بها لإثبات حكم نحوي، أو لإثبات رأيه، وترجيح قراءة على أخرى .

٥- يعد الترجيح والرد من المباحث المهمة التي برز فيها رأي الكرماني، وكان أساس الترجيح عنده موافقة الوجه الإعرابي للمعنى القرآني، ولم يقتصر الترجيح والتضعيف على الوجوه الإعرابية، بل امتدّ إلى التوجيه النحوي للقراءات القرآنية .

٦- بيَّنت أنَّ الكرماني كان في ردوده لآراء النحويين؛ يتبع منهجاً علمياً واضحاً ودقيقاً، يعتمد على أصول النحو وأحكامه، كالسماع، والقياس، والإجماع، فضلاً عن اعتماده على استدلالات أخرى تقتضيها طبيعة الآية، منها مراعاة المعنى أو اللفظ أو كليهما أو الرد بعدم النظير وغيرها .

٧- إن أكثر ردود الكرماني شملت نحاة المدرسة الكوفية، وإن كان قسم منها قد شمل البصريين أيضاً ،إلا أنَّه قليل .

٨- كان الكرماني يحلل ردوده من أوجهها الممكنة والمحتملة كلها حتى تتضح جميع جوانبها تجنبا للإبهام، ودفعاً للغموض من دون إسهاب أو استطراد في ذلك كله، ولهذا جاءت ردوده واضحة لا تعقيد فيها.

٩- الكرماني كان حرَّاً في مذهبه، فلم يتعصب لمذهب معيَّن بل يميل إلى ما يراه صواباً.

١٠- لم يتبع الكرماني عند ردوده على العلماء وحججهم اسلوباً واحداً، بل تنوعت طرائقه، وتعددت اتجاهاته بحسب طبيعة المسألة التي يجري البحث فيها.

١١- تكشف لي أن الكرماني كان من المدافعين عن القراءات، وقد ردَّ على من ضعفها، وقد اعتمد عليها في إصدار ردوده، وكان مكثراً من الاستشهاد بها، وكان يصفها بالعلو، وإن خالفت القياس.

١٢- بيَّنت أنَّ الكرماني كان متفرداً برأيه في مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور، إذ أجازه إذا كان نكرة، ومنعه إذا كان معرفة.

١٣- تفرَّد الكرماني في توجيه قوله تعالى:﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ البقرة: ١٣٠، إذ جعل (مَن) مستثنى منصوباً و(نفسه) توكيداً أو بدلاً.

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ البقرة: ٢٨٦

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزَبِيْدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ط: الأولى ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.
- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، ١٩٦٩م .
- إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد، للسيد محمود شكري الآلوسي (ت١٣٤٢هـ)، تحقيق، عدنان عبد الرحمن الدوري. مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد ابن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي، (ت١١١٧هـ)، صححه علي محمد الصباغ ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، لبنان، (د.ت) .
- أخبار النحويين، أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم البزار (ت٣٤٩هـ) تحقق، مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث – طنطا، ط: الأولى، ١٤١٠هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي ابن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمَّد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط: الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٨م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد العمادي أبو السعود (ت٩٥١هـ)، دار إحياء التراث، بيروت (د.ت).
- أسرار التكرار في القرآن، تاج القراء محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام، القاهرة، ط: الثالثة، ١٣٩٨هـ– ١٩٧٨م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق، د . فخر الدين صالح قدارة ، دار الجيل . بيروت، ط: الأولى ١٩٩٥ م .

- أسرار النحو ، شمس الدين أحمد بن سليمان ، المعروف بابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ) تحقيق، احمد حسن حامد ، منشورات دار الفكر ، عمان (د.ت) .
- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق ، د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط : الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- الإغفال ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي ، (ت٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، والمجمع الثقافي، أبو ظبي ٢٠٠٣م .
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) تحقيق ، د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط: الثالثة، ١٩٨٨م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت، لبنان، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥ م .
- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق ، محمد السيد احمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م .
- إعراب القرآن، أبو جعفر بن محمَّد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب بيروت، لبنان، ط: الثانية، ١٤٢٩هـ –٢٠٠٨ م .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، بيروت ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي، (ت١٣٩٦هـ)، القاهرة ١٩٧٦م .
- الإغراب في جدل الإعراب، ومعه كتاب لمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، مطبعة

الجامعة السورية ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .

- الإقتراح في علم أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق، د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل الجريسى للكمبيوتر والطباعة والتصوير، القاهرة، ط: الثانية ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م .
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد حمزة الحسني العلوي، (ت٥٤٢هـ)، تحقيق، د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:الأولى، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.
- أمالي السهيلي في النحو والحديث والفقه ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة ، القاهرة (د. ت).
- الأمالي النحوية، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق: هادي حسن ، بيروت ١٩٨٠ م .
- الأمثال ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦ هـ) ، جمع وتحقيق، د . محمد جبار المعيبد، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ط: الأولى ٢٠٠٠م.
- الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤ هـ) ، تحقيق، د. عبد المجيد قطامش ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ١٩٨٠ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تعليق، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى مصر، ط: الأولى ، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١ م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: الأولى ، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، دار الجيل بيروت، ط: الخامسة ، ١٩٧٩.

- البحر المحيط ، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، تحقيق، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض ، د. زكريا عبد المجيد النوقي، د.أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط: الأولى ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
- البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت٧٩٤هـ) ، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٧هـ .
- البسيط في شرح الجمل ، عبيدالله بن أحمد بن عبيد القريشي السبتي الأشبيلي المعروف بابن أبي الربيع ، (ت٦٨٨هـ)، تحقيق، د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى ، ١٩٨٦م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان، صيدا، ١٩٦٥م.
- البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب، بيروت ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق، د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، القاهرة الهيأة المصرية العامة للكتاب ط: الأولى ٢٠٠٦ م .
- التأويل النحوي في القرآن الكريم ، د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط: الأولى ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض ، الملقّب بمرتضى ، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق، مجموعة من المحققين، دار الهداية (د.ت).
- تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط: الثالثة ٢٠٠٧م .
- التبصرة في القراءات، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق، د. محيي الدين رمضان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن أبي عبدالله الحسين بن أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق ، علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربية (د.ت) .
- التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالطوسي، (ت٤٦٠هـ)، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، مطبعة النعمان _ النجف ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، زين الدين بن عبدالله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق، د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) ، فخر الدين بن ضياء الدين عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، ط: الثالثة ، دار الفكر ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق، عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ط: الأولى ، ١٩٦٥.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق، أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- الجامع الصغير من حديث البشير النذير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطي، مكتبة الأحقاف، القاهرة ١٩٦٨م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق، هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق ، د. علي توفيق الحمد، ط:الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، د. فاضل صالح السامرائي ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن القاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق، د.فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م .
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، المسمات (عناية القاضي وكفاية الراضي)، شهاب الدين الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)، دار صادر بيروت (د.ت).
- حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي، محمد بن مصلح الدين القوجوي (ت٩٥١هـ)، مكتبة الحقيقة ، استانبول، تركيا، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ت١٢٠٦هـ)، ومعه شرح لشواهد العيني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، (د.ت)
- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، كان حيّاً في رجب سنة (ت٣٨٨هـ)، تحقيق، سعيد الأفغاني ، منشورات جامعة بنغازي ، ط: الأولى ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .
- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله (ت٣٧٠هـ)، تحقيق، د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، ط: الرابعة ، ١٤٠١هـ.
- الحجة في القراءات السبع وعللها، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق، علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح شلبي، مراجعة محمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.
- حروف المعاني ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط: الأولى ١٩٨٤م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق محمد نبيل طريفي، ومراجعة د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:الأولى ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق ، محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٠م .
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش– الكوفيون) ، د. عفيف دمشقية ، دار العلم للملايين ، بيروت، ط: الأولى ١٩٨٠م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ، د. مهدي محمد صالح المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد ١٩٦٠ .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت١٤٠٤هـ)، دار الحديث ، القاهرة ، (د.ت).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق، د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق (د.ت).
- ديوان أبي الطيب المتنبي، صححها وقارن نسخها وجمع تعليقاتها، د. عبد الوهاب عزام دار، (د.ت).
- ديوان أبي النجم العجلي، الفضل بن قدامه، جمعه وشرحه وحققه، د. محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس ، شرحه وقدّم له : مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ١٩٧٨ م .
- ديوان الأقيشر الأسدي ، تحقيق ، د. محمد علي دقة ، دار صادر، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٧م .
- ديوان جرير، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
- ديوان الخنساء دراسة وتحقيق،د. إبراهيم عوضين،مطبعة السعادة،القاهرة، 1985م.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق ، د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الأيمان ، بيروت ، ط: الثانية ، ١٤٠٢– ١٩٨٢م .
- ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق ، فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت ط: الأولى ، ١٩٦٩م.

- ديـوان عـروة بـن حـزام، جمـع وتحقيـق وشـرح، أنطـوان محسـن القـوال دار الجيل، بيروت،ط:١ ، الأولىم1995.
- ديوان الفرزدق ، عبد الله إسماعيل الصاوي مصر، دائرة المعارف للإعلام العربية ١٩٣٦م.
- ديوان قيس بن الملوح، جمع وترتيب أبو بكر الوالبي ، تحقيق وشرح ، جلال الدين الحلبي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٩٣٩م .
- ديوان النابغة الذبياني ، صنعة ابن السكيت ، أبو يوسف يعقوب بن اسحاق (ت٢٤٤هـ) ، تحقيق،: شكري فيصل ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان، ١٩٦٨م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، احمد بن عبد النور المالقي،(ت ٧٠٢هـ)، تحقيق ، د. احمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت) .
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، د. مازن المبارك ، مطبعة جامعة دمشق ، ط: الأولى ، ١٩٦٣م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل محمود الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).
- الزاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق، د. حاتم صالح الضامن ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر بغداد، ١٩٧٩م .
- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر، ١٩٨٨م.
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق ، حسن الهنداوي، دار القلم ، دمشق (د.ت).
- سنن أبي داوود ، أبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت٢٧٥هـ)، ضبط وتصحيح ، محمد عدنان ياسين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٠م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمذاني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق ، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: الثانية ، شركة بهجت المعرفة ، بغداد ، ٢٠١٠م.
- شرح أبيات سيبويه المختصر، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق، أحمد خطاب ، المكتبة العربية ، حلب ، ط: الأولى، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى، (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني(ت٩٠٠هـ)، تحقيق ، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، (د. ت) .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم(ت٦٨٦هـ)، تحقيق، د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت (د. ت).
- شرح التسهيل ، ابن مالك، جمال الدين محمَّد بن عبدالله الطائي الجيَّاني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق، د. عبد الرحمن السيِّد، د. محمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والتوزيع ط: الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق، د. صاحب أبو جناح ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م .
- شرح شذور الذهب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يونس بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق، محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٥٧ م .
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس للطباعة والنشر. بيروت، ١٩٨٠ م .
- شرح ديوان الحماسة، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ)، تحقيق، أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل ، بيروت ، ط: الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م .

- شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل الصاوي ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت (د.ت) .
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، (ت٣٢٨هـ) تحقيق، عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٩م .
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين بن محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط: الثانية، جامعة بنغازي ١٩٩٦م .
- شرح الكافية الشافية، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، حققه وقدم له د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية، ط: الأولى ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م.
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي،(ت٤٥٦هـ)، تحقيق، د. فائز فارس، ط: الأولى، الكويت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب ، بيروت (د. ت) .
- شرح المقدمة المحسبة ، أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) ، تحقيق خالد عبد الكريم ، ط: الأولى ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ١٩٧٦م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى : جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط: الحادية عشر، مطبعة السعادة ،١٩٦٣م
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، تحقيق، د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، د. هاشم محمد عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة، ط: الأولى، ١٩٨٦ م .
- شعر الراعي النميري وأخباره ، جمع وتحقيق ، ناصر الحاني ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٩٦٤م.

- شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمعه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط: الثانية ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م .
- شواذ القراءات، للإمام الشيخ رضي الدين شمس القراء، أبي عبدالله محمد بن أبي نصر الكرماني ، من علماء القرن السادس ، تحقيق د. شمران العجلي ، مؤسسة البلاغ بيروت، لبنان (د.ت) .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق، د. طه محسن، طبع دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٨٥م .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، تحقيق، السيد أحمد صقر، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى في حدود (٣٩٨هـ)، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين، بيروت ط: الرابعة، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان (د. ت) .
- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري،(ت٢٦١هـ)، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، (د.ت).
- الضمائر في العربية، د. محمد عبد الله جبر ، دار المعارف، مصر ، ١٩٨٣م.
- طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، (ت٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ، بيروت، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.
- طبقات النحويّين واللغويّين، أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيْدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق محمَّد أبي الفضل إبراهيم، ط: الثانية ، دار المعارف بمصر (د.ت).
- عصور الاحتجاج في النحو العربي، د.محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف مصر، ١٩٨٠م.

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: الثالثة، مطبعة السعادة مصر (د. ت) .
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت١٧٥هـ)، تحقيق، د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر١٩٨٢م .
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق، براجستراسر وبرتسل، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ١٣٥١هـ .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، للشيخ تاج القرَّاء محمود بن حمزة الكرماني ، تحقيق، الدكتور شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدّة، ومؤسسة علوم القرآن بيروت، ١٩٨٨م .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، (ت٨٢٧هـ)، تحقيق، الشيخ زكريا عميران، دار الكتب العلمية ، ط: الأولى ، بيروت – لبنان – ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، محمد بن علي الشوكاني، (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق سعيد محمد اللحّام، دار الفكر بيروت، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م.
- الفهرست، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، المتوفى في حدود(٤١٢هـ)، دار المعرفة، بيروت ، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨م.
- في أصول النحو، للأستاذ سعيد الأفغاني المكتب الإسلامي، دمشق،١٤٠٧هـ.
- قراءة الكسائي، (ت١٨٩هـ)، رضي الدين أبو عبدالله محمد بن أبي نصر الكرماني، كان حيّاً في سنة(٥٦٣هـ)، تحقيق، د. حاتم صالح الضامن، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق ٢٠٠٥م.
- القطع والائتناف ، أبو جعفر بن محمَّد بن إسماعيل النحاس ، تحقيق ، د. أحمد خطاب ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٨م .
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت٢٨٥هـ) تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م .

- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق، وشرح عبد السلام محمَّد هارون ، مكتبة الخانجي، ط: الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، تحقيق، عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله(ت١٠٦٧هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف، استانبول، ١٩٤١م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق، د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط: الثانية ، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ)، الملقب بـ(جامع العلوم النحوي) تحقيق، د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، دار عمار ، عمان ، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- الكشف والبيان، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت٤٢٧هـ)، تحقيق، الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي ، ط: الأولى ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، لبنان ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.
- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق، عدنان درويش محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- اللامات ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق ، مازن المبارك ، دار صادر ، بيروت ، ط: الثانية ، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠ م .
- اللباب في تهذيب الأنساب ، أبو الحسن بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، (ت٦٣٠هـ) دار صادر، بيروت ١٤٠٠هـ-١٩٨٠.

- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، (ت٦١٦هـ) ، تحقيق، غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى ، ١٩٩٥ .
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل (ت٧٧٥هـ)، الدمشقي الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط:الأولى ١٤١٩ هـ -١٩٩٨.
- لسان العرب لابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (ت٧١١هـ)، مرفق بالكتاب حواشي اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر بيروت، ط: الأولى (د. ت).
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق د. سميح أبو مغلي، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ١٩٨٨.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، (ت٢١٠هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين، ط: الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت)
- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، شرح وتعليق عبد السلام محمد هارون، ط: الثانية، دار المعارف، (د.ت).
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري (ت٥١٨هـ)، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة ، بيروت، (د.ت).
- مجمع البيان في تفسير القرآن للشيخ أبي علي، الفضل بن الحسن الطبرسي، (ت ٥٤٨هـ)، دار الفكر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، (ت٥٤٢هـ)، تحقيق، عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: الأولى، دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤١٣هـ - ١٩٩٩م.

- مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه، عني بنشره، برجشتراسر، دار الهجرة، مصر، ١٩٣٤م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق، فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية– بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٨.
- المسائل العسكرية ، أبو علي الحسن الفارسي ، (ت٣٧٧هـ)، تحقيق، د. محمد الشاطر، ط: الأولى، مطبعة المدني – القاهرة – ١٤٠٣هـ– ١٩٨١م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الحسن النحوي، دراسة وتحقيق ، صلاح الدين عبدالله السنكَاوي، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣م .
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق، محمد كامل بركات، مكتبة إحياء التراث الإسلامي،– مكة المكرمة، ط: الثانية ، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط: الثانية، ١٤٠٥هـ .
- معاني الحروف ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٣م.
- معاني القراءات ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، حققه وعلق عليه، أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م .
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق، أحمد يوسف نجاتي، محمد علي نجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، علم الكتب، بيروت، ط: الثالثة ، ١٤٠٣ هـ–١٩٨٣م.
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيُّ البلخيُّ البصري (ت٢١٥هـ)، تحقيق، د. فائز فارس ، ط: الأولى ، المطبعة العصريَّة الكويت ١٩٧٩م .

- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ) تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ط: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك للطباعة والنشر، القاهرة، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله (ت٦٢٦هـ)، دار المأمون ، سلسلة الموسوعات العربية، ١٩٣٦م.
- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق، طارق ابن عوض الله بن محمد ،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥.
- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، دار الفكر – بيروت، (د.ت).
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ١٣٧٨هـ- ١٩٥٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق، د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط: السادسة دار الفكر، بيروت ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري جار الله ، تحقيق د . علي أبو ملحم، ط: الأولى، مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- المفضليات ، المفضّل الضبي (ت ١٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٦ م .
- المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني المتوفى (٤٧١أو٤٧٤هـ) ، تحقيق، د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر، بغداد ، ١٩٨٢م.
- المقتضب، أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ) تحقيق، محمّد عبد الخالق عضيمة، ط: الثالثة ، القاهرة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م .

- المقرب لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي ، (ت٦٦٩ﻫ)، تحقيق، أحمد عبد الستار الجواري ، وعبدالله الجبوري ، ط: الأولى ١٣٩١ﻫ– ١٩٧١م .
- المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات، د.حاتم صالح الضامن، العراق، بغداد، ١٤٢٠ﻫ– ١٩٩٩م.
- الموجز في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج ، تحقيق ، د. مصطفى الشويمي ، مؤسسة ، بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٨٥ﻫ – ١٩٦٥م.
- الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي (ت ١٣٤٩ﻫ) ، شرح، محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي ، دمشق ، (د.ت).
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية ١٩٨١م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي، (ت٥٨١ﻫ)، تحقيق الشيخ، عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤١٢ ﻫ – ١٩٩٢م.
- نحو القرآن، د . أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد، ١٣٩٤ ﻫ – ١٩٧٤ م .
- النحو الوافي، عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣م .
- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بـ(ابن الجزري) (ت ٨٣٣ﻫ) ، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، (د. ت) .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بـ(الأعلم الشنتمري)، (ت ٤٧٦ﻫ) ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت ، ١٤٠٧ﻫ– ١٩٨٧م .
- النوادر في اللغة ، أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت٢١٥ﻫ) ، مع تعاليق عليه، لمصححه ، سعيد الخوري الشرتوني ، المطبعة الكاثولكية ، بيروت ، ١٩٨٤م .

- هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، استانبول، (د.ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق، د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).
- الواضح في علم اللغة العربية ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق، د. أمين علي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٥م .
- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد بن محمد أبو شهية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت).

الرسائل والأطاريح

١- أثر مصنفات ابن مالك النحوية في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، بيداء عبد الخالق سلمان، إشراف أ.د. إبراهيم رحمن حميد الأرّكي، رسالة ماجستير كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى ٢٠١٠م.

٢- التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء، د. غادة غازي عبد المجيد، إشراف أ.د. كاصد ياسر الزيدي، رسالة ماجستير كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ١٩٩٨م.

٣- التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، د. إبراهيم رحمن حميد الأركي، إشراف أ.د خديجة الحديثي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠١م .

٤- حاشية سعدي جلبي على تفسير البيضاوي، بلال محمد جاسم ، إشراف أ.م. د. عبد الحسين عبد الله، رسالة ماجستير كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢م.

٥- الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم، د. عماد مجيد، إشراف أ.د. لطيفة عبد الرسول عبد، أطروحة دكتوراه كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥م.

٦- ردود الزجاج على الفراء في معاني القرآن، تغريد محمد صالح، إشراف أ.د. قيس إسماعيل الأوسي، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد٢٠٠٤م.

٧- ظاهرة المنع في النحو العربي، د. مازن عبد الرسول سلمان، إشراف إ.د. خديجة الحديثي، رسالة ماجستير، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١م.

٨- قراءة أبي السمَّال العَدَوي دراسة نحوية ولغوية، د. إبراهيم رحمن حميد الأرّكي، إشراف، أ. د. خليل بنيان، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، ١٩٩٨م،

٩- المسائل النحوية في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل، حسن إبراهيم محمد قابور، إشراف أ. د. عبد الكريم بن علي عوفي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية.

المخطوطات

مخطوطة لباب التفاسير، محمود بن حمزة الكرماني، نسخة مصورة عن المكتبة البريطانية برقم ١١٩٠٩.